

CDIP/20/2

الأصل: بالإنكليزية

التاريخ: 20 سبتمبر 2017

اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية

الدورة العشرون

جنيف، من 27 نوفمبر إلى 1 ديسمبر 2017

تقارير مرحلية

من إعداد الأمانة

1. تتضمن مرفقات هذه الوثيقة ما يلي:

(أ) تقارير مرحلية عن مشروعات أجندة التنمية التالية:

"1" الملكية الفكرية والسياحة والثقافة: دعم الأهداف الإنمائية والنهوض بالتراث الثقافي في مصر وغيرها من البلدان النامية (المرفق الأول)؛

"2" والملكية الفكرية والتنمية الاجتماعية الاقتصادية – المرحلة الثانية (المرفق الثاني)؛

"3" وتكوين الكفاءات في استخدام المعلومات التقنية والعلمية الملائمة لمجالات تكنولوجيا معينة كحل لتحديات إنمائية محددة – المرحلة الثانية (المرفق الثالث)؛

"4" وتعزيز وتطوير القطاع السمعي البصري في بوركينا فاسو وبعض البلدان الأفريقية – المرحلة الثانية (المرفق الرابع)؛

"5" ومشروع استخدام المعلومات الموجودة في الملك العام لأغراض التنمية الاقتصادية (المرفق الخامس)؛

"6" والتعاون على التنمية والتعليم والتدريب المهني في مجال حقوق الملكية الفكرية مع مؤسسات التدريب القضائي في البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً (المرفق السادس).

(ب) تقرير مرحلي عن الفترة من يوليو 2016 إلى يونيو 2017، بشأن توصيات للتنفيذ الفوري (التوصيات التسع عشرة). ويُركّز التقرير – حسبما اتفقت عليه اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية – على الاستراتيجيات المعتمدة لتنفيذ كل توصية، ويُسلّط الضوء على أهم الإنجازات. وتوجد قائمة الأنشطة وغيرها من المعلومات ذات الصلة في قواعد بيانات المساعدة التقنية (IP-TAD) التي يمكن الاطلاع عليها في العنوان التالي:
<http://www.wipo.int/tad>

2. إن اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية مدعوة إلى الإحاطة علماً بالمعلومات الواردة في مرفقات هذه الوثيقة.

[تلي ذلك المرفقات]

ملخص المشروع	
رمز المشروع	DA_1_10_12_40_01
العنوان	الملكية الفكرية والسياحة والثقافة: دعم الأهداف الإنمائية والنهوض بالتراث الثقافي في مصر وغيرها من البلدان النامية
توصية أجندة التنمية	<p>التوصية 1: يجب أن تتميز أنشطة الويبو في مجال المساعدة التقنية بعدة ميزات، منها أنها موجهة نحو التنمية وقائمة على الطلب وشفافة وهي تأخذ بعين الاعتبار الأولويات والاحتياجات الخاصة بالبلدان النامية والبلدان الأقل نمواً على وجه الخصوص فضلاً عن مختلف مستويات التنمية المدركة في الدول الأعضاء، وينبغي إدراج الأنشطة في أطر زمنية لاستكمال البرامج. وفي هذا الصدد، ينبغي أن يكون تصميم برامج المساعدة التقنية وآليات تسليمها وعمليات تقييمها خاصة بكل بلد.</p> <p>التوصية 10: مساعدة الدول الأعضاء على تطوير كفاءاتها المؤسسية الوطنية في مجال الملكية الفكرية وتحسينها من خلال المضي في تطوير البنى التحتية وغيرها من المرافق بهدف جعل مؤسسات الملكية الفكرية أكثر فعالية، والنهوض بتوازن عادل بين حماية الملكية الفكرية والمصلحة العامة. وينبغي أن تنسحب هذه المساعدة التقنية أيضاً على المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية المعنية بالملكية الفكرية.</p> <p>التوصية 12: المضي في إدماج الاعتبارات الإنمائية في أنشطة الويبو ومناقشتها الموضوعية والتقنية، وفقاً لاختصاصها.</p> <p>التوصية 40: مطالبة الويبو بتكثيف تعاونها مع وكالات الأمم المتحدة بشأن مسائل الملكية الفكرية وفقاً لتوجه الدول الأعضاء، وبالأخص منها الأونكتاد وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمة الصحة العالمية واليونيدو واليونسكو وسائر المنظمات الدولية المعنية، وعلى وجه الخصوص منظمة التجارة العالمية لتعزيز التعاون تحقيقاً للكفاءة القصوى في تنفيذ برامج التنمية.</p>
ميزانية المشروع	مجموع التكاليف غير المتعلقة بالموظفين: 320 000 فرنك سويسري
تاريخ بدء المشروع	1 يناير 2016
مدة المشروع	36 شهراً
قطاعات الويبو الرئيسية المعنية والصلة ببرامج الويبو	الصلة بالبرامج 30 و 3 و 4

وصف مقتضب للمشروع

أصبحت السياحة أحد العناصر الفاعلة الرئيسية في التجارة الدولية، إذ باتت تمثل أحد مصادر الدخل الرئيسية في العديد من البلدان النامية. واليوم، في ظل عالم معولم يسوده التنافس الشديد، تتميز السياحة على نحو متزايد بطلب مخصص على منتجات وخدمات متميزة تتسم بقيمة مضافة. ويمكن لأصحاب المصلحة في مجال السياحة أن يؤديوا دوراً رئيسياً في توفير منتجات وخدمات عالية الجودة للسياح من خلال تلبية مصالحهم واحتياجاتهم المحددة. وتحقيقاً لذلك، يمكن لهم أن يستفيدوا بشدة من الاستخدام الاستراتيجي لنظام الملكية الفكرية.

ومن ثم يهدف المشروع إلى تحليل دور نظام الملكية الفكرية ودعم هذا الدور ورفع مستوى الوعي به في مجال النشاط الاقتصادي المتصل بالسياحة، بما في ذلك النشاط المتعلق بالنهوض بالمعارف والتقاليد والثقافة الوطنية و/أو المحلية. وسيعمل إلى ذلك، سينظر المشروع عن كثب في التجارب العملية التي يمكن أن تساعد فيها أدوات واستراتيجيات محددة تتعلق بالملكية الفكرية العاملين في مجال السياحة على تحقيق قدرتهم التنافسية استناداً إلى خطوات مبتكرة وإلى التعاون والتآزر، مستفيدين في ذلك من التآزر القائم بين النواتج، والإسهام بالتالي في تحسين الوضع الاقتصادي عموماً.

وسينفذ المشروع في أربعة بلدان رائدة، منها مصر، حيث سيهدف إلى تكوين كفاءات أصحاب المصلحة الرئيسيين وإذكاء الوعي بالقواسم المشتركة بين الملكية الفكرية والسياحة في إطار سياسات النمو والتنمية.

والتجارب والممارسات الفضلى الموثقة، والاستراتيجيات والأدوات وتوجيهات الدليل العملي التي وضعت في إطار المشروع ستسهم كذلك في توجيه قرارات السياسة العامة وإذكاء الوعي العام بشأن استخدام الملكية الفكرية في النهوض بالسياحة والمعارف والتقاليد والثقافة الوطنية و/أو المحلية، فضلاً عن تعزيز الفوائد الاقتصادية والاجتماعية والثقافية على الصعيد الوطني.

السيدة فرانشيسكا توسو	مدير المشروع
<p>النتيجة المرتقبة هـ3.1: استراتيجيات وخطط وطنية في مجالي الابتكار والملكية الفكرية تتماشى مع الأهداف الإنمائية الوطنية.</p> <p>النتيجة المرتقبة هـ3.2: كفاءات معززة للموارد البشرية القادرة على تلبية تشكيلة واسعة من المتطلبات لتسخير الملكية الفكرية بفعالية لأغراض التنمية في البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً والبلدان المنتقلة إلى اقتصاد السوق الحر.</p>	<p><u>الصلة بالنتائج المرتقبة في البرنامج والميزانية</u></p>
<p>وصل المشروع إلى منتصف دورة التنفيذ (أي 18 شهراً منذ بدايته في يناير 2016)، ولا يزال السعي مستمراً نحو تحقيق أهداف المشروع على مستوى الإدارة المركزية للمشروع بقيادة الويبو، ومن خلال التنفيذ اللامركزي على المستوى الميداني على حد سواء، في البلدان الرائدة الأربعة المختارة، ألا وهي إكوادور ومصر وناميبيا وسري لانكا.</p> <p>أما إعداد الدليل العملي بشأن استخدام أنظمة الملكية الفكرية وأدواتها من أجل الترويج السياحي، فيمر بمراحله النهائية. وقد كان مضمونه موضع بحوث أصلية شاملة، وخضع لعدة جولات من المراجعة الداخلية والخارجية التي يقوم بها الزملاء. وجرى، على نحو غير رسمي، إطلاع الباحثين في البلدان الرائدة الأربعة على نسخ أولية من الدليل لتوجيهه وتيسير بحوثهم ولتقديم أمثلة على "أفضل الممارسات".</p> <p>ولم يُكتفَ في البلدان الرائدة الأربعة بتعيين الوكالات الرائدة وتحديد أصحاب المصلحة الوطنيين في مجال السياحة وغيرها، بغرض الإشراف على التنفيذ على المستوى القطري ودعم هذا التنفيذ، بل أنشئت أيضاً لجان توجيهية رسمية، مما أوجد آليات وطنية لتمثيل ائتلاف من الشركاء المهتمين بالاستفادة من نظام الملكية الفكرية لتعزيز السياحة والتراث الثقافي.</p> <p>ووقعت اتفاقات تعاون من أجل تنفيذ المشروعات على الصعيد القطري بين الويبو والمؤسسات الرائدة الأربعة في البلدان الأربعة، ألا وهي المكتب الوطني للملكية الفكرية (IEPI) في إكوادور، ووزارة الخارجية في مصر، والمكتب الوطني للملكية الفكرية (BIPA) في ناميبيا، والهيئة السريلانكية للتنمية السياحية (SLTDA) في سري لانكا.</p> <p>وتم الانتهاء من ثلاث دراسات إفرادية وطنية (إكوادور، ناميبيا، سري لانكا)، ويجري حالياً إجراء دراسة إفرادية واحدة (مصر). وتستند هذه الدراسات إلى بحوث نوعية وكمية واسعة النطاق تقوم بها أفرقة من الاستشاريين الوطنيين، بتوجيه من اللجان التوجيهية الوطنية وموافقتها. وقد قُدمت الدراسات كماً هائلاً من الأدلة المستندية بشأن الاستخدام الحالي و/أو المحتمل لنظام الملكية الفكرية بغرض الترويج للسياحة في البلدان المعنية، وقُدمت سلسلة من التوصيات العملية لينظر فيها واضعو السياسات الوطنية وغيرهم من أصحاب المصلحة.</p> <p>وقد حدث تنسيق وثيق مع المؤسسات الرائدة واللجان التوجيهية الوطنية، بعد سلسلة</p>	<p><u>التقدم المحرز في تنفيذ المشروع</u></p>

من الاجتماعات، بما في ذلك فعاليات إذكاء الوعي وإطلاق المشروعات (6) اجتماعات وطنية)، وزيارات ميدانية لتوعية أصحاب المصلحة المحليين (4)، بالإضافة إلى تلك الزيارات التي قام بها خبراء استشاريون وطنيون في أثناء بحوثهم)، وحلقات عمل لتكوين الكفاءات (3 حلقات عمل)، مما أدى إلى رفع مستويات الوعي وفهم الفوائد الاقتصادية الناشئة عن استخدام الملكية الفكرية من أجل تعزيز السياحة والثقافة في البلدان المعنية. وعُقدت أيضاً عدة اجتماعات (19) باستخدام طرائق مؤتمرات الفيديو، بغرض التنسيق مع أصحاب المصلحة الوطنيين وتوعيتهم.

ويجري حالياً التخطيط لفعاليات إضافية بشأن تكوين الكفاءات في قطاعات بعينها في البلدان الأربعة جميعها، إلى جانب تطوير مواد التدريس والتوعية، في فترة التنفيذ المتبقية.

وفيما يلي بيان تفصيلي بالتقدم المحرز والأنشطة المحددة المضطلع بها في كل بلد رائد:

سري لانكا

اكتملت مرحلة البحوث والوثائق الوطنية، وتم الانتهاء من دراسة وطنية بشأن "استخدام الملكية الفكرية في السياحة والثقافة في سري لانكا".

إذكاء الوعي وتكوين الكفاءات: عُقدت جلسة توعية مع اللجنة التوجيهية الوطنية (إطلاق المشروع)، وعُقدت حلقة عمل لتكوين الكفاءات مع أصحاب المصلحة في قطاع السياحة (الحكومة والقطاع الخاص)، وأُجريت زيارة ميدانية للتحقق من صحة نتائج البحوث ولإذكاء الوعي لدى أصحاب المصلحة في مجال السياحة (مع التركيز على السياحة البيئية والسياحة العلاجية).

التنسيق المؤسسي: وُقِع اتفاق تعاون مع المؤسسة الرائدة ويجري حالياً وضع الخطة القطرية، وعُقدت ثمانية (8) اجتماعات بتقنية مؤتمرات الفيديو مع الوكالة الرائدة واللجنة التوجيهية، وكذلك مع المستشار الوطني، لتنسيق الأنشطة، ولمناقشة محور تركيز الدراسة البحثية الوطنية، ولمواصلة إذكاء الوعي بدور الملكية الفكرية في الترويج للسياحة الوطنية.

ناميبيا

اكتملت مرحلة البحوث والوثائق الوطنية، وتم الانتهاء من دراسة وطنية بعنوان "دراسات إفرادية بشأن استخدام الملكية الفكرية في السياحة والثقافة في ناميبيا".

إذكاء الوعي وتكوين الكفاءات: عُقدت حلقة عمل للتوعية مع اللجنة التوجيهية (إطلاق المشروع)، وعُقدت حلقة عمل وطنية لتكوين الكفاءات مع أصحاب المصلحة في قطاع السياحة (الحكومة والقطاع الخاص)، وأُجريت زيارة ميدانية للتحقق من صحة نتائج البحوث ولإذكاء الوعي لدى أصحاب المصلحة في مجال السياحة (مع التركيز على السياحة البيئية والسياحة الثقافية).

التنسيق المؤسسي: وُقِع اتفاق تعاون مع المؤسسة الرائدة ويجري حالياً وضع الخطة القطرية، وعُقدت خمسة اجتماعات بتقنية مؤتمرات الفيديو مع الوكالة الرائدة والمستشارين الوطنيين، لتنسيق الأنشطة وللمناقشة محور تركيز الدراسة البحثية القطرية.

إكوادور:

اكتملت مرحلة البحوث والوثائق الوطنية، وتم الانتهاء من دراسة وطنية بعنوان "دراسات إفرادية بشأن استخدام الملكية الفكرية في السياحة والثقافة في إكوادور".

إذكاء الوعي وتكوين الكفاءات: عُقدت حلقتنا عمل للتوعية مع اللجنة التوجيهية (إطلاق المشروع وحلقة عمل التنفيذ المحلي)، وعُقدت حلقة عمل قطاعية لتكوين الكفاءات مع أصحاب المصلحة في قطاع السياحة (الحكومة والقطاع الخاص)، وأُجريت زيارتان ميدانيتين للتحقق من صحة نتائج البحوث ولإذكاء الوعي لدى أصحاب المصلحة في مجال السياحة في مناطق الدراسات الإفرادية.

التنسيق المؤسسي: وُقِع اتفاق تعاون مع المؤسسة الرائدة، ويجري حالياً وضع الخطة القطرية، وعُقدت ستة اجتماعات بتقنية مؤتمرات الفيديو مع الوكالة الرائدة والمستشارين الوطنيين، لتنسيق الأنشطة وللمناقشة محور تركيز الدراسة البحثية القطرية.

مصر:

لا تزال مرحلة البحوث والوثائق الوطنية مستمرة من أجل إعداد دراسة وطنية بشأن "الملكية الفكرية والسياحة والثقافة في مصر".

ولا تزال مرحلة إذكاء الوعي وتكوين الكفاءات مستمرة: عُقدت جلستا توعية مع اللجنة التوجيهية (إطلاق المشروع واجتماع التنسيق مع أصحاب المصلحة).

التنسيق المؤسسي: لم ينته بعد تبادل الخطابات مع المؤسسة الرائدة ولم يجرِ التفاوض بشأن الخطة القطرية حتى الآن.

<p>تشير النتائج المحرزة في المرحلة الحالية من تنفيذ المشروع إلى وجود اهتمام على المستوى القطري باستكشاف العلاقة بين الاستخدام الفعال لنظام الملكية الفكرية والترويج للسياحة والتراث الثقافي. ويشهد على ذلك إنشاء لجان توجيهية تمثل شريحة من أصحاب المصلحة في القطاعين الحكومي والخاص في جميع البلدان الأربعة.</p> <p>ولا يزال يتعين النظر في مشاركة اللجان التوجيهية في مراحل المشروع اللاحقة، بما في ذلك إقرار واعتماد توصيات الدراسات الوطنية (سواء أكانت في شكل سياسات عامة، أو إصلاح تشريعي، أو استراتيجيات تجارية لأصحاب المصلحة في مجال السياحة).</p> <p>وقد أظهرت التجربة حتى الآن أن المشاركة النشطة لأعضاء اللجنة التوجيهية في مرحلة البحث الوثائقي، إلى جانب الخبراء الاستشاريين الوطنيين (في أثناء إعداد الدراسات الوطنية والتحقق منها على سبيل المثال)، قد حققت دعماً مؤسسياً أقوى للمشروع وللتوصيات الناشئة عن الدراسات الوطنية. كما يشير التنسيق والحوار المستمر مع اللجان التوجيهية الوطنية إلى التزام السلطات الوطنية وأصحاب المصلحة بإعداد وتنفيذ مشروعات مستقبلية من أجل التنمية السياحية المستدامة، من خلال استخدام أدوات الملكية الفكرية واستراتيجياتها. وفي الواقع، تدل المرحلة البحثية الوطنية على أن مشروع أجندة التنمية الحالي قد يمهد الطريق لإعداد مشروعات وطنية مستقبلية، حيث يمكن أن يؤدي استخدام نظام الملكية الفكرية دوراً حاسماً في توسيم المناطق أو المدن أو الوجهات ذات الأهمية السياحية، وكذلك في الترويج لتراثها الثقافي، ومعارفها وتقاليدها الوطنية أو المحلية، مما يُعزز في نهاية المطاف التنمية الاجتماعية والاقتصادية لوجهات السياحة المستدامة.</p>	<p>أمثلة على النجاح / الأثر والدروس الرئيسية</p>
<p>جرى في بعض الأحيان مواجهة مخاطر التأخر في تنفيذ المشروع على الصعيد القطري (وجرى التصدي لهذه المخاطر على الفور) فيما يتعلق بما يلي: (أ) بطء استجابة الوكالات / المؤسسات الرائدة المعنية؛ (ب) تغيير الحكومة والسلطات المعنية المسؤولة عن تنسيق أنشطة المشروع على الصعيد الوطني؛ (ج) والافتقار إلى التركيز فيما اضطلع به الاستشاريون الوطنيون من بحوث وتوثيق للدراسات الفردية الوطنية.</p> <p>وللتخفيف من حدة هذه المخاطر، تجري مواصلة التنسيق الوثيق (من خلال تكرار الاجتماعات التي تُعقد عن بعد بواسطة الفيديو والبعثات وفقاً للجدول الزمني للمشروع) مع الوكالات أو المؤسسات الرائدة ومع الخبراء الاستشاريين الوطنيين المعيّنين، لا سيما بهدف التحقق من صحة بحوث ووثائق الدراسات الفردية الوطنية من خلال الملاحظات الميدانية والإسهامات التي يقدمها أصحاب المصلحة.</p> <p>كما أن إبرام اتفاقات تعاون أو تبادل الرسائل بين الويبو والوكالات أو المؤسسات الرائدة في البلدان الأربعة قد أوجد إطاراً مؤسسياً لوضع ورصد التزامات الطرفين (الويبو والوكالات الرائدة الوطنية) فيما يخص تنفيذ المشروع.</p>	<p>المخاطر والتخفيف من آثارها</p>

لا ينطبق	<u>مسائل تفتضي دعماً/ اهتماماً فورياً</u>
<p>بعد الانتهاء من مرحلة البحث والتوثيق، من خلال كلٍّ من البحث المركزي (على مستوى الأمانة) والبحث الميداني في البلدان الرائدة الأربعة، سوف يُركّز المشروع أنشطته المقبلة على تكوين الكفاءات وإذكاء الوعي، وذلك بهدف:</p> <p>(أ) نشر نتائج البحوث والتوصيات الناتجة عن الدراسات الإفرادية الوطنية فيما بين أصحاب المصلحة الرئيسيين في مجال السياحة؛</p> <p>(ب) وتكوين كفاءات لدى أصحاب المصلحة الرئيسيين في مجال السياحة فيما يخص سبل استخدام أدوات الملكية الفكرية واستراتيجياتها لإضافة القيمة وتنويع النشاط الاقتصادي المتصل بالسياحة، بما في ذلك النشاط المتعلق بالنهوض بالمعارف والتقاليد والثقافة الوطنية و/أو المحلية؛</p> <p>(ج) وإذكاء الوعي في صفوف المجتمع الأكاديمي بشأن القواسم المشتركة بين الملكية الفكرية والسياحة في إطار سياسات النمو والتنمية على الصعيد المحلي، وذلك بهدف استحداث مواد تعليمية وتيسير إدراج مناهج متخصصة في مدارس إدارة السياحة وفي الأكاديميات الوطنية للملكية الفكرية.</p> <p>وستكون هذه الأنشطة في شكل حلقات عمل أو حلقات دراسية مخصصة لفئات مختارة من الجماهير المستهدفة في البلدان الرائدة، وستنطوي على إعداد مواد إعلامية وتعليمية، حسب الحاجة.</p>	<u>المضي قدماً</u>
من المتوقع أن يتطابق الجدول الزمني للتنفيذ الفعلي مع الجدول المقدر في وثيقة المشروع. وجرى/يجري تنفيذ جميع الأنشطة حسب الموعد المقرر.	<u>الجدول الزمني للتنفيذ</u>
معدل استخدام الميزانية في منتصف سبتمبر 2017 هو: 50%	<u>معدل تنفيذ المشروع</u>
هذا هو التقرير المرحلي الثاني المُقدّم إلى اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية. ويرد التقرير الأول في المرفق الأول للوثيقة CDIP/18/2، وقُدّم إلى الدورة الثامنة عشرة للجنة.	<u>التقارير السابقة</u>

التقييم الذاتي للمشروع

مفتاح نظام إشارات السير

****	***	**	لا تقدم	لا تقييم
مُحقَّق بالكامل	تقدم قوي	بعض التقدم	لا يوجد تقدم	لم يُقيَّم بعد / توقف

نواتج المشروع ¹ (النتيجة المرتقبة)	مؤشرات التنفيذ الناجح (مؤشرات النواتج)	بيانات الأداء	الوضع الراهن
وضع دليل عملي بشأن الملكية الفكرية والسياحة وتوثيق أربع دراسات فردية	(أ) نشر دليل عملي بشأن استخدام نظم وأدوات الملكية الفكرية لأغراض تشجيع السياحة، بما في ذلك من خلال النهوض بالمعارف والتقاليد والثقافة الوطنية؛	الدليل العملي في مرحلة المراجعة النهائية.	***
	(ب) وإجراء أربع دراسات فردية وتوثيقها (دراسة عن كل بلد رائد).	أكملت ثلاث دراسات فردية، وتوجد دراسة واحدة قيد الإعداد.	***
اختيار ثلاثة بلدان رائدة (بالإضافة إلى مصر)	(أ) اختيار ثلاثة بلدان (استناداً إلى معايير اختيار متفق عليها)؛ (ب) وتحديد وكالات/مؤسسات رائدة لتنفيذ المشروع على الصعيد القطري.	(أ) وقع الاختيار على إكوادور وناميبيا وسري لانكا لتكون بلداناً رائدة (بالإضافة إلى مصر) (ب) المكتب الوطني للملكية الفكرية (IEPI) في إكوادور؛ إدارة الأعمال التجارية والملكية الفكرية (BIPA) في ناميبيا؛ والهيئة السريلانكية للتنمية السياحية (SLTDA) في سري لانكا؛ ووزارة الخارجية (مصر)	**** ****
تحديد أصحاب المصلحة والسلطات الوطنية المعنية بالسياحة	تحديد أصحاب المصلحة المعنيين بالسياحة، في كل بلد، بالتنسيق مع المؤسسات الرائدة.	تم تحديد أصحاب المصلحة الرئيسيين وتنظيمهم في لجان توجيهية وطنية في 4 بلدان، بالتنسيق مع الوكالات الرائدة	****

¹ وفقاً للقسم 3.2 من وثيقة المشروع الأصلية.

***	تم توقيع اتفاقات تعاون / تبادل رسائل بين الويبو والوكالات الرائدة في 3 بلدان (إكوادور، وناميبيا، وسري لانكا)، ويجري حالياً وضع خطط للمشروع على الصعيد القطري وفقاً لاتفاقات التعاون؛ ولا يزال ذلك قيد التنفيذ في مصر.	وضع خطط تنفيذ المشروع (خطة لكل بلد)	الموافقة على خطط المشروع على الصعيد القطري
**	عُقدت فعالية واحدة لتكوين الكفاءات في كل بلد، بالإضافة إلى اجتماعات توعية/ترويج عُقدت مع أعضاء اللجنة التوجيهية في جميع البلدان الأربعة	تنظيم فعاليتين لتكوين الكفاءات في كل بلد رائد لتوعية أصحاب المصلحة المعنيين بالسياحة وتعزيز قدرات السلطات الوطنية على تقديم دعم محدد القطاع إلى النشاط الاقتصادي المتصل بالسياحة من خلال استخدام الملكية الفكرية.	توعية أصحاب المصلحة والسلطات الوطنية المعنية بالسياحة، بما في ذلك مكاتب الملكية الفكرية
**	عُقدت اجتماعات أولية في بلدين (هما ناميبيا وسري لانكا) مع المجتمع الأكاديمي، وأجريت مناقشات أولية بشأن إعداد مواد تعليمية ومواد إعلامية/ مواد للتوعية	(أ) إنتاج مواد إعلامية/ مواد للتوعية (ما لا يقل عن فيلم وثائقي واحد)؛ (ب) ووضع مواد تعليمية/تدريبية (ما لا يقل عن مجموعة واحدة) وإدراجها في المناهج الدراسية.	إذكاء وعي المجتمع الأكاديمي بالقواسم المشتركة بين الملكية الفكرية والسياحة والنهوض بالمعارف والتقاليد والثقافة الوطنية لأغراض التنمية

الوضع الراهن	بيانات الأداء	مؤشرات النجاح في تحقيق هدف المشروع (مؤشرات النتائج)	أهداف المشروع
**	أنشئت لجان توجيهية بشأن الملكية الفكرية والسياحة في جميع البلدان الأربعة. ولا يزال مستقبل هذه اللجان وإنشاء هيكل أدوم في نهاية المشروع خاضعاً لتقدير السلطات الوطنية. وستوصي الويبو باتخاذ هذا الإجراء لضمان استدامة المشروع.	استحداث السلطات الوطنية في البلدان الأربعة التجريبية جميعها لبنى بغية تقديم خدمات استشارية بشأن دور الملكية الفكرية والسياحة في النمو والتنمية الوطنية.	تكوين الكفاءات لدى أصحاب المصلحة الرئيسيين في مجال السياحة، فضلاً عن السلطات الوطنية/المحلية، بما في ذلك مكاتب الملكية الفكرية، بشأن سبل استخدام أدوات الملكية الفكرية واستراتيجياتها لإضافة قيمة وتنوع النشاط الاقتصادي المتصل بالسياحة، بما في ذلك النشاط المتعلق
لا تقييم	لم يُقيم بعد. من السابق لأوانه تقييم هذا المؤشر، لأن الدراسات الوطنية بشأن استخدام أدوات الملكية الفكرية للترويج للسياحة -	وضع، أو الشروع في وضع، أصحاب مصلحة معنيين بالسياحة فيما لا يقل عن بلدين خططاً لاستخدام أدوات واستراتيجيات الملكية الفكرية في	

الوضع الراهن	بيانات الأداء	مؤشرات النجاح في تحقيق هدف المشروع (مؤشرات النتائج)	أهداف المشروع
	وتوصيات كل منها - لم تُقدّم بعدُ إلى أصحاب المصلحة الوطنيين.	تعزيز قدراتها التنافسية والنهوض بالسياحة والمعارف والتقاليد والثقافة الوطنية و/أو المحلية.	بالنهوض بالسياحة والمعارف والتقاليد والثقافة الوطنية و/أو المحلية.
**	أشارت بالفعل مدرستان من مدارس إدارة السياحة في بلدين (هما ناميبيا وسري لانكا) إلى أنهما ينويان وضع واعتماد مناهج ومواد تعليمية / تدريبية بشأن الملكية الفكرية والسياحة.	اعتماد ما لا يزيد على مدرستين من مدارس إدارة السياحة وما لا يقل عن أكاديمية وطنية للملكية الفكرية مناهج دراسية ومواد تعليمية وتدريبية وضعها المشروع.	إذكاء وعي الأوساط الأكاديمية بشأن القواسم المشتركة بين الملكية الفكرية والسياحة في إطار سياسات النمو والتنمية بغية وضع مواد تعليمية وتعزيز إدراج مناهج دراسية مخصصة في مدارس إدارة السياحة والأكاديميات الوطنية للملكية الفكرية.

[يلي ذلك المرفق الثاني]

ملخص المشروع	
رمز المشروع	DA_35_37_02
العنوان	الملكية الفكرية والتنمية الاجتماعية الاقتصادية - المرحلة الثانية
توصية أجنحة التنمية	التوصية 35: مطالبة الويبو بإجراء دراسات جديدة، بطلب من الدول الأعضاء، لتقييم الأثر الاقتصادي والاجتماعي والثقافي لانتفاع تلك الدول بنظم الملكية الفكرية. التوصية 37: يجوز للويبو إجراء دراسات بشأن حماية الملكية الفكرية، بطلب وتوجيه من الدول الأعضاء، لتحديد أوجه الصلة والتأثير بين الملكية الفكرية والتنمية.
ميزانية المشروع	التكاليف غير المتعلقة بالموظفين: 485 000 فرنك سويسري. التكاليف المتعلقة بالموظفين*: 316 000 فرنك سويسري. *يشمل هذا المبلغ تكلفة موظف المشروع، لكنه لا يشمل مساهمات موظفي الويبو.
تاريخ بدء المشروع	1 يناير 2015
مدة المشروع	36 شهراً
قطاعات الويبو الرئيسية المعنية والصلة ببرامج الويبو	تُجرى الدراسات بالتعاون مع البرامج 8 و9 و10.
وصف مقتضب للمشروع	هذا المشروع هو متابعة لمشروع الملكية الفكرية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية (CDIP/5/7 Rev. 1) الذي اكتمل في نهاية 2013. ولا يزال مشروعاً جامعاً للدراسات الوطنية والإقليمية التي تسعى إلى تضييق الفجوة المعرفية التي تواجه واضعي السياسات عند تصميم وتنفيذ نظام للملكية الفكرية ينهض بالتنمية. وإلى جانب مواصلة السعي إلى تحقيق أهداف المشروع الأصلي نفسها، تعترزم المرحلة الثانية تعزيز استدامة البحوث التي بدأت في المرحلة الأولى من المشروع وتوسيع نطاق عمل الدراسة لتغطي بلداناً ومناطق جديدة، وتتناول مواضيع جديدة لم تشملها المرحلة الأولى.

السيد كارستن فينك	مدير المشروع
هـ2.5 استخدام تحليلات الويبو الاقتصادية على نطاق أوسع ونحو أفضل في صياغة السياسات العامة.	الصلة بالنتائج المرتقبة في البرنامج والميزانية
<p>أحرز المشروع تقدماً جيداً بوجه عام. وشرعنا في إجراء دراسات قطرية وإقليمية متنوعة. وفيما يلي ملخص لأهم المستجدات في كل دراسة:</p> <p><u>كولومبيا</u></p> <p>كما ورد في الوثيقتين CDIP/16/2 و CDIP/18/2، تقتضي الدراسة التي أُجريت في كولومبيا إنشاء قاعدة بيانات لوحدة تسجيل بيانات الملكية الفكرية لغرض التحليل الاقتصادي، وإجراء تحليل لمدى الانتفاع بالملكية الفكرية في كولومبيا، وتقييم تجريبي للمبادرات الحديثة لسياسيات الملكية الفكرية. وقد أحرزت الدراسة تقدماً جيداً وفقاً للجدول الزمني المتوخى، ومن المتوقع أن تُختتم في منتصف سبتمبر 2017.</p> <p><u>بولندا</u></p> <p>كما ورد في الوثيقتين CDIP/16/2 و CDIP/18/2، تسعى الدراسة في بولندا إلى استكشاف دور نظام الملكية الفكرية في الابتكار في القطاع الصحي. وفي إطار تنفيذ الدراسة، عُقدت حلقة عمل وسيطة في مدينة كراكوف في سبتمبر 2016. وكان الهدف الرئيسي من حلقة العمل هو إشراك أصحاب مصلحة رئيسيين من قطاع الصحة في مناقشة النتائج الأولية للدراسة. ولكن واجه المشروع بعض التأخير نظراً للحاجة إلى تغيير المستشار الرئيسي باتفاق مشترك مع مكتب البراءات البولندي. ويجري حالياً تعيين مستشارين جُدد.</p> <p><u>رابطة أم جنوب شرق آسيا</u></p> <p>تركز هذه الدراسة على فهم دور التصاميم الصناعية في ثلاثة من بلدان جنوب شرق آسيا، ألا وهي إندونيسيا وتايلند والفلبين. وتنطوي هذه الدراسة، في جوهرها، على إجراء استقصاء واسع النطاق لمودعي طلبات التصاميم الصناعية. وكما أُشير سابقاً في الوثيقة CDIP/18/2، أُوفِدَتْ بعثتان لتقصي الحقائق في البلدين الأخيرين في يونيو 2016. وشملت هاتان البعثتان تنظيم حلقات عمل محلية في مانिला و بانكوك شارك فيها أصحاب المصلحة الرئيسيون المعنيون بمحور تركيز الدراسة. وساعدت هذه الحلقات على تحديد اتجاه موضوعي لعمل الدراسة المقترحة. وأقيمت فعالية مشابهة في جاكرتا يومي 1 و 2 مارس 2017. ومنذ ذلك الحين، نُشرت الدراسة الاستقصائية في تايلند والفلبين وإندونيسيا في أبريل ويونيو وأغسطس 2017، على التوالي.</p>	التقدم المحرز في تنفيذ المشروع

أمريكا الوسطى والجمهورية الدومينيكية

إن هذه الدراسة، كما ورد في الوثيقة CDIP/18/2، تحلل العلاقة بين استخدام الملكية الفكرية والتدفقات التجارية في المنطقة الاقتصادية الإقليمية. وقد أحرزت الدراسة الإقليمية تقدماً على النحو المقرر. وفي إطار تنفيذ الدراسة، عُقدت حلقة عمل تقنية بمشاركة مراكز تنسيق تابعة لكل بلد مشارك في السلفادور في مارس 2017، حيث نُوقشت المسودة الأولى للدراسة. وأجريت عقب ذلك جولتان من المناقشات التقنية في شهري أبريل ويونيو، بمشاركة مراكز التنسيق الوطنية والبعثات الموجودة في جنيف. وفي يوليو 2017، قُدِّم عرض نهائي للدراسة خلال الاجتماع التقني استعداداً للاجتماع الوزاري الخامس لأمريكا الوسطى بشأن الملكية الفكرية، وقُدِّم ملخص موجز إلى الوزراء خلال الجلسة العامة. والنشاط الوحيد المتبقي هو المراجعة الخارجية.

أوغندا

تهدف هذه الدراسة، كما ورد في الوثيقة CDIP/18/2، إلى تحسين فهمنا لدور الابتكار والملكية الفكرية في أحد البلدان الأقل نمواً. وتركز الدراسة بوجه خاص على الصناعات القائمة على الزراعة في أوغندا. وترمي الدراسة، من بين أمور أخرى، إلى تحديد القيود التجارية والتقنية والمؤسسية والسياسية التي تقوض أو تحد من آثار البحث والتطوير والابتكار ونشر التكنولوجيا في المجال الزراعي الأوغندي. ونُظِّمت حلقة عمل بمناسبة الإطلاق في أوغندا في أكتوبر 2016. ويجري حالياً إعداد عناصر الدراسة المتبقية، وما يتصل بها من أعمال ميدانية وأعمال استقصائية، من أجل التسليم في الوقت المناسب، ومن المقرر عقد حلقة عمل ختامية في نهاية عام 2017.

شيلي

هذه دراسة متابعة في شيلي تستند إلى نتائج المرحلة الأولى من هذا المشروع الجامع (CDIP/5/7). وتستكشف هذه الدراسة العوامل التي تدفع الشركات في شيلي إلى الانتفاع بحقوق الملكية الفكرية. وقد جُمعت البيانات، ويجري في الوقت الحالي تنفيذ الدراسة من أجل التسليم في الوقت المناسب في نهاية عام 2017.

دور الملكية الفكرية في قطاع التعدين

تسعى هذه الدراسة الجديدة إلى جمع أدلة تجريبية على الأنماط العالمية الرئيسية لقطاع التعدين من حيث الابتكار والانتفاع بالملكية الفكرية. وعُقدت في جنيف حلقة عمل تقنية ضمّت أصحاب المصلحة الرئيسيين في مارس 2017. وساعدت على تحديد الاتجاه الموضوعي لعمل الدراسة المقترحة. ونُوقشت الأدوار والمسؤوليات الرئيسية خلال حلقة العمل، وأسندت إلى الأطراف المشاركة ومكاتب الملكية الفكرية. وتشكل أعمال الدراسة التي ستُجرى في شيلي والبرازيل جزءاً من متابعة أعمال المرحلة الأولى من دراسة اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية. ومنذ ذلك الحين، بدأ العمل العالمي لرسم خرائط البراءات، وجرى اختيار الاستشاريين لشيلي والبرازيل.

<p>من السابق لأوانه استخلاص أي دروس من الدراسات القطرية الحالية، غير أن عقد مشاورات متأنية مع أصحاب المصلحة في البداية لا يزال عاملاً محورياً لضمان تولي البلد لمقاييد أعمال الدراسة ولتحديد التوجه الدقيق للعمل البحثي.</p>	<p><u>أمثلة على النجاح / الأثر والدروس الرئيسية</u></p>
<p>تطلبت عملية تعيين المسؤول عن المشروع مدة أطول من المتوقع، كما ذكر في التقرير المرحلي السابق (CDIP/18/2). وتسبب ذلك في بعض التأخير في اتباع الجدول الزمني العام للتنفيذ. ورغم تنفيذ كل دراسة في الوقت المناسب قدر الإمكان، طُلب تمديد المشروع لمدة ستة أشهر حتى منتصف عام 2018.</p>	<p><u>المخاطر والتخفيف من آثارها</u></p>
<p>لا ينطبق</p>	<p><u>مسائل تقتضي دعماً/ اهتماماً فورياً</u></p>
<p>1. سيتم الانتهاء من جميع الدراسات وفقاً للجدول الزمني لتنفيذ المشروع (وفي ضوء التمديد المطلوب لمدة 6 أشهر). 2. ستُقدّم ملخصات عملية لكل دراسة إلى اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية. 3. سيجري تعميم مزيد من أعمال الدراسة الاقتصادية على أنشطة البرنامج 16، كما هو مبين في وثيقة البرنامج والميزانية المقترحة للشائبة 19/2018.</p>	<p><u>المضي قدماً</u></p>
<p>رغم أن الدراسات قد نُفذت في الوقت المناسب قدر الإمكان، كما ذكر أعلاه، فإن التأخير الأولي في تعيين المسؤول عن المشروع يعني أن الانتهاء من أعمال الدراسة سيتطلب تمديد المشروع لمدة ستة أشهر.</p>	<p><u>الجدول الزمني للتنفيذ</u></p>
<p>معدل استخدام الميزانية في منتصف سبتمبر 2017 هو: 70%</p>	<p><u>معدل تنفيذ المشروع</u></p>
<p>هذا هو التقرير الثالث المُقدّم إلى اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية. ورد التقرير المرحلي الأول في المرفق الرابع للوثيقة CDIP/16/2، وقُدّم إلى اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية في دورتها السادسة عشرة. وورد التقرير المرحلي الثاني في المرفق الثاني للوثيقة CDIP/18/2، وقُدّم إلى اللجنة في دورتها الثامنة عشرة.</p>	<p><u>التقارير السابقة</u></p>

التقييم الذاتي للمشروع
مفتاح نظام إشارات السير

****	***	**	لا تقدم	لا تقييم
مُحقَّق بالكامل	تقدم قوي	بعض التقدم	لا يوجد تقدم	لم يُقيّم بعد / توقف

الوضع الراهن	بيانات الأداء	مؤشرات التنفيذ الناجح (مؤشرات النواتج)	نواتج المشروع ² (النتيجة المرتقبة)
***	عُقدت حلقات عمل في السلفادور وإندونيسيا وبولندا وأوغندا. وعُقدت في جنيف حلقة عمل مع أصحاب المصلحة في قطاع التعدين، واجتماعات تقنية مع بعثات أمريكا الوسطى (انظر أعلاه).	عقد حلقات عمل محلية	4 أو 5 مشروعات دراسية جديدة على الصعيد القطري أو الإقليمي.
**	يجري تنفيذ جميع الدراسات.	إنجاز الدراسات ومجموعات البيانات الجزئية	
	من المبكر للغاية تقييمها.	إقامة حلقات عمل محلية، تنفيذ الدراسات، الحفاظ على مجموعات البيانات الجزئية.	أعمال متابعة في البلدان التي استفادت من المرحلة الأولى.
	من المبكر للغاية تقييمها.	النجاح في عقد ندوة تضم الباحثين وواضعي السياسات الرئيسيين.	ندوة بحثية نهائية.

الوضع الراهن	بيانات الأداء	مؤشرات النجاح في تحقيق هدف المشروع (مؤشرات النتائج)	أهداف المشروع
لا تقييم	من المبكر للغاية تقييمها.	دراسات تنفيذ مباشرة إصلاحات السياسة العامة	تحسين فهم الآثار الاقتصادية لسياسات الملكية الفكرية واتخاذ قرارات أكثر استنارة
لا تقييم	من المبكر للغاية تقييمها.	قواعد بيانات ودراسات يستعملها أو يستشهد بها واضعو السياسات والباحثون والإعلام وغيرهم من أصحاب المصلحة	

[يلي ذلك المرفق الثالث]

ملخص المشروع	
رمز المشروع	DA_19_30_31_03
العنوان	تكوين الكفاءات في استخدام المعلومات التقنية والعلمية الملائمة لمجالات تكنولوجيا معينة كحل لتحديات إنمائية محددة - المرحلة الثانية
توصية أجنحة التنمية	<p>التوصية 19: الشروع في مناقشات حول كيفية العمل، ضمن اختصاص الويبو، على المضي في تسهيل نفاذ البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً إلى المعرفة والتكنولوجيا للنهوض بالنشاط الإبداعي والابتكاري وتعزيز تلك الأنشطة المنجزة في إطار الويبو.</p> <p>التوصية 30: ينبغي للويبو أن تتعاون مع منظمات حكومية دولية أخرى لإسداء النصح للبلدان النامية، بما فيها البلدان الأقل نمواً، بناء على طلبها، حول سبل النفاذ إلى المعلومات التكنولوجية المتعلقة بالملكية الفكرية وكيفية الانتفاع بها، ولا سيما في المجالات التي توليها الجهة صاحبة الطلب أهمية خاصة.</p> <p>التوصية 31: اتخاذ مبادرات تتفق عليها الدول الأعضاء وتسهم في نقل التكنولوجيا إلى البلدان النامية، كتوجيه التماس إلى الويبو بتسهيل نفاذ محسن إلى المعلومات العلنية الواردة في سندات البراءات.</p>
ميزانية المشروع	<p>الموارد غير المتعلقة بالموظفين: 200 000 فرنك سويسري.</p> <p>الموارد المتعلقة بالموظفين: 267 792 فرنك سويسري.</p>
تاريخ بدء المشروع	يوليو 2014
مدة المشروع	36 شهراً
قطاعات الويبو الرئيسية المعنية والصلة ببرامج الويبو	الصلة بالبرامج 1 و 9 و 14 و 18
وصف مقتضب للمشروع	<p>وفقاً لأهداف المرحلة الأولى من المشروع، التي اكتملت في أبريل 2013، صُممت المرحلة الثانية للنهوض بالقدرات الوطنية للبلدان الأقل نمواً في مجالات تنظيم وإدارة واستخدام المعلومات التكنولوجية والعلمية بهدف بناء قواعد تكنولوجية مناسبة وتلبية احتياجات تنمية محددة على الصعيد الوطني، ومن ثمّ تيسير النمو الاقتصادي والإسهام في التخفيف من وطأة الفقر.</p> <p>وتقتضي الجوانب الرئيسية للمشروع نقل المعرفة، وتكوين رأس المال البشري، وبناء القدرات التكنولوجية ومراعاة الآثار الاجتماعية والثقافية والمساواة بين الجنسين في استخدام التكنولوجيات التي حُدِّدت من خلال التفاعل المشترك مع مجموعة من الخبراء</p>

الوطنيين ومنظمات التنسيق في البلدان المستفيدة.

وفي ضوء ما سبق، تشمل الأهداف المحددة للمشروع ما يلي:

(أ) تيسير زيادة استخدام المعلومات التقنية والعلمية الملائمة في تلبية الاحتياجات المحددة على الصعيد الوطني من أجل تحقيق أهداف التنمية؛

(ب) وبناء قدرات مؤسسية وطنية في استخدام المعلومات التقنية والعلمية من أجل سد الاحتياجات المحددة؛

(ج) وتنسيق استرجاع المعلومات التقنية والعلمية الملائمة وتوفير الدراية الفنية المناسبة في تلك المجالات التقنية لتنفيذ هذه التكنولوجيا بطريقة علمية وفعالة.

ولأن هذا المشروع يهدف إلى توفير الحلول التكنولوجية الملائمة لمجالات الاحتياج المحددة وفق الخطط التنموية الوطنية، فإن استراتيجية التنفيذ تتطلب تعاون ومشاركة طائفة من الجهات الفاعلة بدءاً من الأفراد ووصولاً إلى المؤسسات في شتى القطاعات.

السيد كيفلي شينكورو	مدير المشروع
<p>الهدف الاستراتيجي الثالث: تسهيل الانتفاع بالملكية الفكرية لأغراض التنمية، البرنامج 9.</p> <p>النتيجة المرتقبة هـ3.2: كفاءات معززة للموارد البشرية القادرة على تلبية تشكيلة واسعة من المتطلبات لتسخير الملكية الفكرية بفعالية لأغراض التنمية في البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً والبلدان المنتقلة إلى اقتصاد السوق الحر.</p> <p>النتيجة المرتقبة هـ4.3: آليات وبرامج تعاونية معززة ومكيفة حسب احتياجات البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً.</p> <p>النتيجة المرتقبة هـ2.4: نفاذ محسّن إلى المعلومات المتعلقة بالملكية الفكرية واستخدامها من قبل مؤسسات الملكية الفكرية والجمهور بغرض تشجيع الابتكار والإبداع.</p>	<p>الصلة بالنتائج المرتقبة في البرنامج والميزانية</p>
<p>خلال الفترة من يوليو 2016 إلى يونيو 2017، أُحرز تقدم كبير في تحقيق عدد من الإنجازات الرئيسية في جميع البلدان المستفيدة الثلاثة، ألا وهي إثيوبيا ورواندا وتنزانيا.</p> <p>وعلى وجه الخصوص، تم الانتهاء، في البلدان المستفيدة الثلاثة، من إعداد الوثائق الرئيسية لنواتج المشروع، بما فيها التماسات البحث في البراءات، وتقارير البحث في البراءات، وتقارير الواقع التكنولوجي، وهذا سيساعد فيما بعد على تحديد أنسب التكنولوجيات لمجالين من مجالات الاحتياجات ذات الأولوية لكل بلد.</p> <p>وفي أثناء تنفيذ المشروع، جرى أيضاً تكوين الكفاءات التكنولوجية التي تُركّز على استخدام المعلومات التقنية ومعلومات البراءات. وعلى وجه الخصوص، أرسلت بعثة لتكوين الكفاءات التكنولوجية مع مشاركين من البلدان الثلاثة المستفيدة إلى مدينة كوالالمبور بماليزيا في الفترة من 20 إلى 24 مارس 2017. وسهّلت هذه البعثة التعلم من تجارب التنمية التكنولوجية في البلدان الأخرى وتقاسم إقامة شتى مجالات التكنولوجيا وتطبيقها لمعالجة مجالات احتياج محددة.</p> <p><u>أثيوبيا</u></p> <p>خلال الفترة من يوليو 2016 إلى يونيو 2017، توصل فريق الخبراء الوطني إلى توافق في الآراء بشأن مجالين من مجالات الاحتياجات الإنمائية ذات الأولوية، ألا وهما الحاجة إلى "1" تكنولوجيا تخفيف القهوة بالطاقة الشمسية التي من شأنها أن تمنع خسائر ما بعد الحصاد وأن تحسّن جودة البنّ، ومن ثم تُقدّم قيمة مضافة، "2" وتكنولوجيا تربية الأسماك التي من شأنها أن تخفف من شواغل الأمن الغذائي المحلي وتخلق فرص عمل فضلاً عن فرص تصدير.</p> <p>وعلى وجه الخصوص، تم الانتهاء من مجالات الاحتياجات ذات الأولوية بعد إجراء مشاورات ومناقشات فعالة فيما يتعلق بتأثير التكنولوجيات المحددة على أهداف إثيوبيا الإنمائية.</p>	<p>التقدم المحرز في تنفيذ المشروع</p>

وأعدت وثيقتان للبحث عن البراءات على أساس ما قُدم من التماسات البحث في البراءات التي قُدمت قائمةً مختصرةً بالتكنولوجيات المناسبة لكل مجال من مجالات الاحتياجات ذات الأولوية المحددة.

وباستخدام المعلومات المُقدّمة في تقارير البحث في البراءات، قام الخبير الاستشاري الدولي بإعداد تقارير عن الواقع التكنولوجي، وركزت هذه التقارير على تحديد أنسب تكنولوجيا لكل احتياج من الاحتياجات المحددة.

ومن المتوخى عقد اجتماع لفريق الخبراء الوطني في شهر أغسطس 2017، وسيشارك في هذا الاجتماع خبراء وطنيون ودوليون واليويو. ومن المتوقع أن يُركز الاجتماع مناقشاته على القائمة المختصرة للتكنولوجيات المقترحة لكل مجال من مجالات الاحتياجات، وأن يختار أنسب تكنولوجيا لتنفيذها على الصعيد الوطني.

وفي هذا السياق، ستكون المرحلة الأخيرة من عملية تنفيذ المشروع في إثيوبيا هي إعداد خطط أعمال لكل تكنولوجيا من التكنولوجيات، من أجل ضمان التطبيق العملي والتكرار على الصعيد الوطني تحقيقاً للأهداف الإنمائية.

رواندا

في رواندا، نجح فريق الخبراء الوطني في الانتهاء من تحديد مجالين من مجالات الاحتياجات ذات الأولوية. ومن المتوقع أن يؤدي تحديد الحقلين التكنولوجيين الملائمين لمجالين رئيسيين من مجالات الاحتياجات الإنمائية ذات الأولوية، ألا وهما: "1" تكنولوجيا تقطير المياه بالطاقة الشمسية "2" وتكنولوجيا تربية الأسماك، إلى تعزيز وتيسير حصول الأسر على مياه شرب نقية وزيادة الإنتاج السمكي الذي سيسهم في تحقيق الأمن الغذائي الوطني وزيادة الدخل.

وبعد ذلك، أُعدّ تقريران من تقارير البحث في البراءات استناداً إلى مجالي الاحتياج المحددين ذوا الأولوية، وقدم هذان التقريران صورة مفصلة للحلول التقنية والعلمية المتاحة في نظام البراءات.

وقام الاستشاري الدولي بإعداد تقريرين عن الواقع التكنولوجي قَدّما لمحة عامة عن أنسب التكنولوجيات ومن شأنها أن يوجها عملية مداولات فريق الخبراء الوطني للموافقة النهائية على التكنولوجيا المناسبة لكل مجال من مجالات الاحتياجات.

وعقد فريق الخبراء الوطني اجتماعاً في مدينة كيغالي في الفترة من 26 إلى 28 يونيو 2017، وأسفر هذا الاجتماع عن الموافقة على تكنولوجيا مناسبة لكل مجال من مجالات الاحتياجات المحددة استناداً إلى تقريرَي البحث في البراءات وتقريرَي الواقع التكنولوجي.

ويجري حالياً إعداد خطط الأعمال التي سوف يُسترشد بها في استخدام الحلول التكنولوجية للمجالات الوطنية المحددة التي تنطوي على مشاكل، ومن ثمّ تؤدي إلى تحقيق الأهداف المتعلقة بالتنمية على نحو مستدام.

<p><u>تنزانيا</u></p> <p>أدى استخدام تقييم الاحتياجات الوطنية في شكل مشاورات وطنية أجراها فريق الخبراء الوطني إلى تحديد المجالات ذات الأولوية من خطة التنمية الوطنية في تنزانيا. وبالإضافة إلى ذلك، عُقدت مشاورات مع أصحاب المصلحة المتعددين جرى خلالها النظر في تقرير فريق الخبراء الوطني، والموافقة على مجالي الاحتياجات، من خلال اتخاذ قرارات على الصعيد الوطني.</p> <p>ومجالا الاحتياجات اللذان تمت الموافقة عليهما هما: "1" معالجة الأعشاب البحرية لاستخلاص صمغ الكاراجينان، "2" وتكنولوجيا تربية الأسماك.</p> <p>وأعدّ بعد ذلك تقريران عن البحث في البراءات، وقدم هذان التقريران قائمة مختصرة بالتكنولوجيات بناءً على وثائق البراءات المتاحة. وسهّل تقريراً البحث في البراءات إعداد تقريرين عن الواقع التكنولوجي لكل مجال من مجالي الاحتياجات.</p> <p>وسيعقد فريق الخبراء الوطني اجتماعاً في دار السلام في يوليو 2017، ومن المتوقع أن يُسفر الاجتماع عن الموافقة على تكنولوجيا واحدة لكل مجال من مجالي الاحتياجات المحددين، بالإضافة إلى النظر في أي خطوات مقبلة لتنفيذ ما يُحدّد من تكنولوجيات على الصعيد الوطني.</p> <p>ويجري حالياً وضع خطط عمل لكل تكنولوجيا من التكنولوجيتين المُوافق عليهما.</p>	
<p>إن إضفاء الطابع المؤسسي على أفرقة الخبراء الوطنية لكل بلد من البلدان المستفيدة يضمن المسؤولية الوطنية طوال العملية والاستدامة الطويلة الأجل للمشروع. وتُصاغ أيضاً نواتج المشروع مثل خطط الأعمال الخاصة بكل تكنولوجيا من التكنولوجيات المحددة من أجل تطبيق التكنولوجيات وتكرارها على المدى الطويل على الصعيد الوطني.</p>	<p><u>أمثلة على النجاح / الأثر</u> <u>والدروس الرئيسية</u></p>
<p><u>المخاطر</u>: يعتمد المشروع على مشاركة مجموعة من المؤسسات الوطنية الرئيسية مثل وزارات العلوم والتكنولوجيا، والزراعة، والتعليم، والصحة، والتجارة، والصناعة، والبيئة، والتخطيط، ومؤسسات التعليم العالي والبحوث. وتتطلب مشاركة جميع هذه المؤسسات الوطنية تنسيقاً على المستوى الوطني، ويستغرق هذا التنسيق وقتاً طويلاً وربما يؤدي إلى تأخيرات في عملية تنفيذ المشروع.</p> <p><u>التخفيف من آثارها</u>: تعيين خبراء وطنيين ذوي خبرات ومعارف محلية يضمن تعزيز التنسيق، ومن ثمّ التخفيف من حدة الخطر.</p>	<p><u>المخاطر والتخفيف من آثارها</u></p>
<p>لا ينطبق</p>	<p><u>مسائل تفتضي دعماً / اهتماماً</u> <u>فوراً</u></p>

<p>تمثل الخطوة التالية في استكمال المرحلة الأخيرة من تنفيذ المشروع في جميع البلدان المستفيدة الثلاثة المختارة.</p> <p>وتشمل هذه المرحلة الانتهاء من اختيار أفرقة الخبراء الوطنية لتكنولوجيا كل مجال من مجالات الاحتياجات، وإعداد خطط أعمال لتطبيق التكنولوجيات المناسبة المحددة وتسويقها على الصعيد الوطني.</p>	<p><u>المضي قدماً</u></p>
<p>الجدول الزمني للتنفيذ مُؤخَّر حالياً بسبب المشاورات الوطنية الجارية فيما يتعلق باختيار تكنولوجيات لكل مجال من مجالات الاحتياجات.</p>	<p><u>الجدول الزمني للتنفيذ</u></p>
<p>معدل استخدام الميزانية في منتصف سبتمبر 2017 هو: 57%</p>	<p><u>معدل تنفيذ المشروع</u></p>
<p>هذا هو التقرير المرحلي الرابع المُقدَّم إلى اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية.</p> <p>ورد التقرير الأول عن المشروع في المرفق السابع للوثيقة CDIP/14/2، وقُدِّم إلى اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية في دورتها الرابعة عشرة. وورد التقرير الثاني في المرفق الثالث للوثيقة CDIP/16/2، وقُدِّم إلى اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية في دورتها السادسة عشرة. وورد التقرير الثالث في المرفق الثالث للوثيقة CDIP/18/2، وقُدِّم إلى اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية في دورتها الثامنة عشرة.</p>	<p><u>التقارير السابقة</u></p>

التقييم الذاتي للمشروع
مفتاح نظام إشارات السير

****	***	**	لا تقدم	لا ينطبق
مُحقَّق بالكامل	تقدم قوي	بعض التقدم	لا يوجد تقدم	لم يُقيّم بعد / توقف

الوضع الراهن	بيانات الأداء	مؤشرات التنفيذ الناجح (مؤشرات النواتج)	نواتج المشروع ³ (النتيجة المرتقبة)
****	تم تشكيل فريق خبراء وطني في البلدان المستفيدة (إثيوبيا، ورواندا، وتنزانيا).	تشكيل فريق الخبراء في البلدان الثلاثة المختارة في غضون 30 يوماً من بداية المشروع.	فريق الخبراء الوطني
****	أعدت تقارير عن واقع التكنولوجيات لكل احتياج من الاحتياجات التكنولوجية الوطنية المحددة، وذلك بناءً على معلومات مُستمدة من تقارير البحث في البراءات. وسوف يستخدم فريق الخبراء الوطني تقارير واقع التكنولوجيات لتحديد أنسب تكنولوجيا ملائمة لتحقيق الأهداف الإنمائية الوطنية.	إتاحة التقرير الخاص بواقع التكنولوجيا الملائمة للحكومة والويو.	تقرير عن واقع التكنولوجيا الملائمة
**	أوشكت عملية اختيار تكنولوجيات لجميع مجالات الاحتياجات المحددة على الانتهاء. ويجري حالياً إعداد خطط عمل ستُقدّم توجيهات بشأن تطبيق التكنولوجيات وتكرارها على الصعيد الوطني.	اختيار تكنولوجيا واحدة أو أكثر من التكنولوجيات الملائمة لتنفيذها، وصياغة خطة عمل لتنفيذ المشروع عملياً بعد 6 أشهر من بداية المشروع. تنفيذ خطة العمل.	خطة عمل لتطبيق ما تم اختياره من تكنولوجيات ملائمة
****	أُرسلت مؤخراً بعثة لتكوين الكفاءات التكنولوجية مع مشاركين من البلدان الثلاثة المستفيدة إلى مدينة كوالالمبور الماليزية، وسهلت هذه البعثة التعلم من تجارب التنمية التكنولوجية في البلدان الأخرى وتقاسم	اكتمال برنامج التوعية الذي يستهدف قطاعات مُحدّد في غضون 24 شهراً من بداية المشروع.	برنامج التوعية

³ وفقاً للقسم 3.2 من وثيقة المشروع الأصلية (CDIP/13/9).

الوضع الراهن	بيانات الأداء	مؤشرات التنفيذ الناجح (مؤشرات النواتج)	نواتج المشروع ³ (النتيجة المرتقبة)
	إقامة شتى مجالات التكنولوجيا وتطبيقها لمعالجة مجالات احتياج محددة.		

الوضع الراهن	بيانات الأداء	مؤشرات النجاح في تحقيق هدف المشروع (مؤشرات النتائج)	أهداف المشروع
لا تقييم	من المبكر للغاية تقديمها.	1. عدد المنظمات والمجتمعات والأفراد على المستوى الوطني الذين طبقوا واستخدموا التكنولوجيا الملائمة كحل لتحديات إنمائية مُحددة في البلدان الأقل نمواً	تعزيز القدرات الوطنية للبلدان الأقل نمواً في استخدام الحلول التقنية والعلمية الملائمة للتصدي لتحديات إنمائية وطنية مُحددة
لا تقييم	من المبكر للغاية تقديمها.	1. استخدام التكنولوجيا الملائمة من أجل التنمية من خلال عمليات البحث في البراءات، وتقارير واقع التكنولوجيا، وخطط العمل. 2. عدد الخبراء، وأعضاء فريق الخبراء الوطني في البلدان الأقل نمواً.	تحسين فهم استخدام المعلومات التقنية والعلمية من أجل الابتكار وتكوين الكفاءات التكنولوجية الوطنية.
لا تقييم	من المبكر للغاية تقديمها.	1. تسويق التكنولوجيا الملائمة المُحددة في البلدان الأقل نمواً. 2. تكرار المشروع في مجالات أخرى في البلدان الأقل نمواً بأدنى قدر من الدعم المُقدم من الويبو. 3. إنشاء مؤسسات لمواصلة العمل على التكنولوجيا الملائمة على المستوى الوطني. 4. استمرار برامج تكوين الكفاءات	الاستدامة

<u>الوضع الراهن</u>	<u>بيانات الأداء</u>	<u>مؤشرات النجاح في تحقيق هدف المشروع</u> (مؤشرات النتائج)	<u>أهداف المشروع</u>
		<p>التكنولوجية الوطنية في مجال التكنولوجيا الملائمة وتوسعة نطاق هذه البرامج.</p> <p>5. جعل فريق الخبراء الوطني هيئة دائمة لتعزيز العمل على التكنولوجيا الملائمة في البلدان الأقل نمواً.</p> <p>6. الاستفادة من التكنولوجيا الملائمة في التنمية الاقتصادية المدرجة في السياسات والاستراتيجيات الوطنية للملكية الفكرية والابتكار في البلدان الأقل نمواً.</p>	

[يلي ذلك المرفق الرابع]

ملخص المشروع	
DA_1_2_4_10_11	رمز المشروع
تعزير وتطوير القطاع السمعي البصري في بوركينافاسو وبعض البلدان الأفريقية – المرحلة الثانية	العنوان
<p><i>التوصية 1</i></p> <p>يجب أن تتميز أنشطة الويبو في مجال المساعدة التقنية بعدة ميزات ومنها أنها موجهة نحو التنمية وقائمة على الطلب وشفافة وهي تأخذ بعين الاعتبار الأولويات والاحتياجات الخاصة بالبلدان النامية والبلدان الأقل نمواً على وجه الخصوص فضلاً عن مختلف مستويات التنمية المدركة في الدول الأعضاء، وينبغي إدراج الأنشطة في أطر زمنية لاستكمال البرامج. وفي هذا الصدد، ينبغي أن يكون تصميم برامج المساعدة التقنية وآليات تسليمها وعمليات تقييمها خاصة بكل بلد.</p> <p><i>التوصية 2</i></p> <p>تقديم مساعدة إضافية للويبو من خلال تبرعات المانحين وإنشاء صناديق ائتمانية أو صناديق أخرى للتبرعات داخل الويبو لفائدة البلدان الأقل نمواً على وجه الخصوص، مع الاستمرار في إعطاء أولوية كبرى لتمويل الأنشطة في أفريقيا بفضل الموارد من داخل ومن خارج الميزانية للنهوض بعدة مجالات، منها الانتفاع القانوني والتجاري والاقتصادي بالملكية الفكرية في البلدان المذكورة.</p> <p><i>التوصية 4</i></p> <p>التأكيد بشكل خاص على احتياجات الشركات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات التي تعمل في مجال البحث العلمي والصناعات الثقافية، ومساعدة الدول الأعضاء، بطلب منها، على وضع الاستراتيجيات الوطنية المناسبة في مجال الملكية الفكرية.</p> <p><i>التوصية 10</i></p> <p>مساعدة الدول الأعضاء على تطوير كفاءاتها المؤسسية الوطنية في مجال الملكية الفكرية وتحسينها من خلال المضي في تطوير البنى التحتية وغيرها من المرافق بهدف جعل مؤسسات الملكية الفكرية أكثر فعالية والنهوض بتوازن عادل بين حماية الملكية الفكرية والمصلحة العامة. وينبغي أن تنسحب هذه المساعدة التقنية أيضاً على المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية المعنية بالملكية الفكرية.</p> <p><i>التوصية 11</i></p> <p>مساعدة الدول الأعضاء على تعزيز كفاءاتها الوطنية لحماية أعمال الإبداع والابتكار والاختراع على الصعيد المحلي ودعم تطوير البنى التحتية الوطنية في مجال العلوم والتكنولوجيا كلما كان ذلك مناسباً ووفقاً لاختصاص الويبو.</p>	توصية أجندة التنمية

ميزانية المشروع	التكاليف المتعلقة بالموظفين: 110 000 فرنك سويسري التكاليف غير المتعلقة بالموظفين: 430 000 فرنك سويسري المجموع: 540 000 فرنك سويسري
تاريخ بدء المشروع	يونيو 2016
مدة المشروع	30 شهراً
قطاعات الويبو الرئيسية المعنية والصلة ببرامج الويبو	الصلة بالبرامج 9 و 11 و 15 و 16 و 17
وصف مقتضب للمشروع	<p>هذا المشروع هو متابعة لمشروع "تعزيز وتطوير القطاع السمعي البصري في بوركينا فاسو وبعض البلدان الأفريقية" الوارد في الوثيقة CDIP 9/13، والذي استند إلى اقتراح قدّمه وفد بوركينا فاسو. وخضع المشروع لمزيد من التطوير ليشمل في المرحلة التجريبية ثلاثة بلدان، هي: بوركينا فاسو، وكينيا، والسنغال. واكتملت المرحلة الأولى في ديسمبر 2015.</p> <p>وتهدف المرحلة الثانية إلى مواصلة السعي لتحقيق الهدف الرئيسي للمشروع الأصلي، وإلى تسريع الانتفاع بالملكية الفكرية لدعم تنمية القطاع السمعي البصري الأفريقي وإضفاء الطابع المهني عليه. وقد وُضعت أنشطة لزيادة فهم واستخدام نظام حق المؤلف من أجل دعم التمويل السمعي البصري، وتعزيز الممارسات التعاقدية، وتعزيز إدارة الحقوق، واغتنام الفرص المتاحة في السوق الرقمية السمعية البصرية الأفريقية الناشئة.</p> <p>وتتناول المرحلة الثانية موضوعات جديدة ذات طابع أكثر تركيزاً، وقد وسّعت اللجنة نطاق هذه المرحلة لتشمل بلدين إضافيين، هما المغرب وكوت ديفوار. ويُركّز المشروع على عدد محدود من البلدان المستفيدة، بهدف ضمان التآزر الناجح وتبادل الخبرات بين بعض الصناعات السمعية البصرية الأفريقية التي تشهد توسعاً سريعاً.</p> <p>ويتألف المشروع من ثلاثة عناصر رئيسية.</p> <p>العنصر الأول في مجال البحث والتعلم عن بعد، أما العنصر الثاني فيركّز على التطوير المهني والتدريب، وأما العنصر الثالث فيتعلق بالأطر التنظيمية والإدارية.</p>

السيدة كارول كرولا	مدير المشروع
<p>البرنامج 3</p> <p>قدرات ومهارات محسنة لتحقيق فعالية استعمال وإدارة حق المؤلف والحقوق المجاورة في مجال تمويل المحتوى السمعي البصري والاستغلال القانوني له، ولدعم تنمية القطاع السمعي البصري المحلي في هذا العصر الرقمي، مع مراعاة النهوض بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.</p>	<p>الصلة بالنتائج المرتقبة في البرنامج والميزانية</p>
<p>1. <u>معلومات أساسية:</u></p> <p>لم يتمتع أصحاب المصالح في المجال السمعي البصري بوعي كافٍ بأهمية حق المؤلف ولا بالقدرة على الوصول إلى تدريبات قانونية متخصصة ولا إلى الموارد والاستشارات في هذا المجال. ونتيجة لذلك، غالباً ما تكون العقود غير موجودة مما يؤدي إلى الشك في ملكية الحقوق، ويُعرض فرص المنتجين في التمويل والاستثمار للخطر. وبالمثل، تكون الإيرادات التي يحققها أصحاب الحقوق غير كافية إلى حد بعيد لتمويل صناعة قابلة للاستمرار، بسبب عدم كفاية فرص التوزيع والاستغلال.</p> <p>وما إن اختتمت المرحلة الأولى من المشروع وقدم خبير استشاري مستقل تقيماً لها، اقترحت مرحلة ثانية من المشروع ووافقت عليها اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية في دورتها السابعة عشرة في مايو 2016. وشهد المشروع بعض التأخير في بدء الأنشطة. وتمكنت جميع البلدان من تعيين أو تأكيد مركز التنسيق الوطني الخاص بها لتنفيذ المشروع بحلول نهاية عام 2016 باستثناء المغرب الذي قدم المعلومات في يوليو 2017.</p> <p>ويستند تنفيذ المشروع إلى وثيقة المشروع التي وافقت عليها اللجنة. كما حُدِدت الأنشطة ونُوقشت في إطار الاجتماعات التي عُقدت مع مراكز التنسيق الوطنية للمشروع.</p> <p>وقد أُحرز التقدم التالي خلال الفترة قيد النظر:</p> <p>2. <u>الدراسة والتعلم عن بعد</u></p> <p>سلّطت المرحلة الأولى الضوء على عدم وجود بيانات موثوقة عن السوق في القطاع السمعي البصري في البلدان المستفيدة. وصدر تكليف بإجراء دراسة جدوى لتحديد المصادر الحالية للمعلومات، وتقييم احتياجات السوق، واقتراح نهج مستدام إزاء جمع البيانات في القطاع السمعي البصري. وهذه البيانات الاقتصادية لا غنى عنها لرصد تطورات السوق ولوضع أطر سياساتية مناسبة لهذا القطاع.</p> <p>ويجري حالياً إعداد دورة تعليمية لصانعي الأفلام الأفارقة بالتعاون مع أكاديمية الويبو. وقد بلغ إعداد المحتوى مرحلة نهائية، ومن المقرر أن تُجرى مرحلة الاختبار التجريبي في الربع الأول من عام 2018.</p>	<p>التقدم المحرز في تنفيذ المشروع</p>

3. التدريب والتطوير المهني: الاستثمار في الموارد البشرية

استمرت أنشطة التدريب وتكوين الكفاءات، وتصدت لبعض التحديات الناشئة التي تواجه القطاع، ومنها الموضوعات التالية على وجه الخصوص:

- التطورات التي تحدث في السوق السمعية البصرية الرقمية،

- وترخيص قنوات البث،

- والطريقة التي يمكن بها للسلطات الوطنية وأصحاب المصلحة تعزيز الإنتاج المحلي من خلال السياسات التمكينية.

واستهدفت أيضاً فئات جديدة مثل هيئات تنظيم البث والطلاب الذين يدرسون المواد السمعية البصرية.

كينيا

استضاف المجلس الكيني لحق المؤلف (KECOBO) واللجنة الكينية السينمائية (KFC) ندوة تدريبية بشأن الإطار التنظيمي للقطاع السمعي البصري. وركز التدريب تحديداً على أثر السوق الرقمية على الإنتاج والتوزيع. ومن خلال جلسات الدراسات الفردية، عمل المشاركون على سيناريوهات لحالات واقعية لوضع خطط تمويل، وصياغة العقود ونظم ترخيص الحقوق مع المنصات الرقمية، واتفاقات التوزيع، واتفاقات حقوق فنانين الأداء. وكانت حلقة العمل بمثابة خطوة إلى الأمام نحو إنشاء هيكل لمنظمات الإدارة الجماعية في القطاع السمعي البصري، وهو ما اعتُبر ضرورياً وذا توقيت مناسب.

بوركينافاسو

نُظمت حلقة عمل تدريبية تزامنت مع مهرجان فيسباكو السينمائي، وهو أحد أهم التجمعات السينمائية في أفريقيا. وحضر التدريب ممثلون عن المجتمع المصرفي والمالي تبادلوا معلومات بشأن شتى مخططات التمويل الدولية لهذا القطاع. وأعربوا عن رغبتهم في تدريب إضافي على تمويل الأفلام السينمائية لأن مصادر التمويل التقليدية حالياً، لا سيما في القطاع العام، لا تكفي لتلبية الاحتياجات المتزايدة بسرعة، وهذا الموضوع ضروري لنجاح أداء أي قطاع سمعي بصري محلي. وأتاحت مشاركة مسؤولي الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (ECOWAS) والاتحاد النقدي لغرب أفريقيا (UEMOA) فرصة للنظر في تنسيق السياسات السمعية البصرية في المنطقة لتحسين فرص الاستثمار.

كوت ديفوار

نُظمت نشاط رفيع المستوى لهيئات تنظيم البث والاتصالات. وبالإضافة إلى البلدان الخمسة المستفيدة، شارك 17 بلداً أفريقياً وغير أفريقي في هذا النشاط الذي نُظّم بدعم من المنظمة الدولية للفكرافونية (OIF). وكانت هذه أول مرة يتعرض فيها لحق المؤلف

أصحاب المصلحة الذين يؤدون في الوقت الحالي دوراً مهماً في رصد عمليات هيئات البث. ومن الجدير بالذكر أن أصحاب الحقوق السمعية البصرية كانوا لا يستطيعون إلى حد بعيد ترخيص هيئات بث من أجل بث المحتوى الخاص بهم. ويستثني هذا الوضع مصدراً مهماً للإيرادات بالنسبة إلى المؤلفين والمُنتجين الذين يستثمرون في إنتاج المحتوى وإمكانية التفاوض بشأن التمويل المسبق لمصنعات جديدة مع هيئات البث. واعتمد المشاركون توصيات وبرنامج عمل لرصد التقدم المحرز في هذا المجال.

السنغال

نُظمت حلقة عمل تدريبية بالتعاون مع جامعة سانت لويس التي تقدم برنامج الماجستير الوحيد في المنطقة بشأن صناعة الرسوم المتحركة. وكان ذلك محاولة للوصول إلى فئات غير مستغلة من المهنيين خارج العاصمة. وتُناقش حالياً مسألة زيادة التعاون مع الجامعة.

وبالإضافة إلى ذلك، أيد النائب العام في السنغال المشروع، والتمس تدريب أعضاء النيابة العامة المعنيين بعدد متزايد من القضايا السمعية البصرية على حق المؤلف.

4. أطر الدعم والإدارة

يتمثل الهدف في زيادة ربحية المعاملات القائمة على الملكية الفكرية لتعزيز بقاء هذه الصناعة وتقوية المراكز التفاوضية. واستمر المشروع في تنفيذ مبادرات أبرزها:

- تقديم المشورة لمراجعة قانون حق المؤلف في بوركينا فاسو.
- بعد إجراء بعض المشاورات مع السلطات، تمكّن البلد من الانضمام إلى معاهدة بيجين بشأن الأداء السمعي البصري في يوليو 2017.
- إسداء المشورة بشأن مشروع قانون الاتصالات والصحافة في السنغال، الذي يُنظّم القطاع السمعي البصري بصفة خاصة. وفي الربع الأول من عام 2017، قُدّمت مشورة تشريعية إلى السنغال. وتعاون أحد المحامين وأحد الأكاديميين المؤهلين تأهيلاً عالياً مع السلطات السنغالية لضمان تلاؤم إطار السياسات الخاصة بالقطاع السمعي البصري مع متطلبات العصر الرقمي وتماشيه مع المعايير الدولية ومع قانون حق المؤلف لعام 2008. وعُقدت مشاورات حكومية دولية مختارة رفيعة المستوى في فبراير 2017 لمناقشة التعديلات المقترحة إدخالها على النص.
- وقدم أيضاً خبراء من المغرب بعض المساهمات. ويتضمن مشروع القانون الذي اعتمده البرلمان في يونيو 2017 معظم التعديلات الموصى بها. ويمثل النص سابقة قانونية لتنظيم القطاع.
- وأقيمت أنشطة تدريبية متنوعة شملت دعم إدارة الحقوق.

- نُظّم تدريب لبعض موظفي مكتب كوت ديفوار لحق المؤلف (BURIDA) في مجال الحقوق السمعية البصرية.

<p>- وقُدِّم التدريب من خلال التعاون مع جمعية المؤلفين والملحنين المسرحيين (SACD)، وهي منظمة الإدارة الجماعية للحقوق السمعية البصرية في فرنسا.</p> <p>- وقُدِّم أيضاً تدريب في مجال الحقوق السمعية والبصرية وحقوق فناني الأداء لمنظمة الإدارة الجماعية الجديدة في السنغال "SODAV". وجرى التدريب من خلال التعاون مع الرابطة الأوروبية لحقوق فناني الأداء (AEPO). وعقب إيفاد بعثة خبراء، وُضعت خطة عمل لدعم تطوير الهيكل. وسيرصد المشروع التقدم المحرز ونتائج منظمة الإدارة الجماعية في السنغال.</p> <p>- وفي كينيا، نُقِّدت - بناءً على الاستنتاجات التي توصلت إليها الدراسة الخاصة بالتفاوض الجماعي بشأن الحقوق والإدارة الجماعية لها في القطاع السمعي البصري، الوثيقة CDIP/14/INF/2 - عدة مبادرات بين السلطات المحلية والمجلس الكيني لحق المؤلف (KECOBO) واللجنة الكينية السينمائية (KFC)، للجمع بين أصحاب المصلحة في مجال الموسيقى والمجال السمعي البصري لإنشاء إدارة جماعية للحقوق السمعية البصرية. وسيرصد المشروع التطورات.</p> <p>وفي هذا المجال، يُقدِّم أيضاً قطاع البنية التحتية العالمية الدعم من خلال تطوير برنامج WIPO CONNECT. ورغم أنه لا يشمل الحقوق السمعية البصرية حتى الآن، فإن منظمة الإدارة الجماعية تتابع تطويره وتعتبره أداة مفيدة لتطوير الإدارة في هذا المجال.</p> <p>ويبحث المشروع في الجمع بين الممارسة الفردية للحقوق والإدارة الجماعية لها.</p>	
<p>شجعت كل حلقة عمل تدريبية على حدوث حوار مُنظَّم بين ممثلي سلسلة القيمة السمعية البصرية (بدءاً من المديرين وصولاً إلى الجهات الفاعلة والمنتجين والموزعين وتجار التجزئة والمنصات الإلكترونية والمذيعين وممثلي القطاع المصري والمالي).</p> <p>والبلدان المستفيدة هي أسواق تمر بمرحلة انتقالية متأثرة بالتحول إلى التكنولوجيا الرقمية وانتشار المنصات التي تقدم فيديوهات حسب الطلب، مثل أفريقيا ماجيك، وكنال بلس، وأورانج. وتدفع سُبل التوزيع الجديدة المنتجين المحليين إلى تطبيق متطلبات أشد صرامة بخصوص الملكية الفكرية فيما يتعلق بسلسلة سند الملكية وتوثيق حق المؤلف للاستفادة من منصات التوزيع الجديدة.</p> <p>وقد تجلّى ذلك في الاستخدام الأكثر انتظاماً لعقود الملكية الفكرية، والتوثيق الأوضح لحق المؤلف، وتسجيل المصنفات، وتحسين الأسلوب فيما يتعلق بالعلاقات بين شتى قطاعات الصناعة. وأصبح الآن أحد أوائل المشاركين في المشروع، وهو مُنتج سينمائي، مُدرباً منتظماً. وتمكّن من تسويق أعماله في الأسواق الدولية في الخارج حيث قوبل باستحسان شديد وحصل على أعلى الجوائز.</p> <p>وبالإضافة إلى ذلك، أتاح المشروع فرصة لتعزيز الحوار بين المهنيين السينمائيين والمسؤولين الحكوميين، مما ساهم في زيادة مبادرات الدعم الحكومي فيما يتعلق بتعزيز المحتوى المحلي، ومعاهدات الإنتاج المشترك، والصناديق المالية السينمائية، واحترام حق</p>	<p>الدروس الرئيسية المستفادة</p>

<p>المؤلف. وكان، ولا يزال، المشروع مفيداً أيضاً في الإسهام في بعض التطورات المتعلقة بالسياسات على الصعيد الوطني.</p>	
<p>الطلب المتزايد على أنشطة التدريب وعدد طلبات المشاركة يتجاوزان الموارد المتاحة. وتتمثل استجابة التخفيف من آثار المخاطر في تنفيذ مشروعات ذات أولوية وضمان المشاركة الهادفة الشاملة لعدة بلدان لتسهيل تبادل الخبرات وإقامة علاقات تآزر على المستوى المحلي. ويسعى المشروع أيضاً إلى تدريب المنتجين والموزعين الذين يتمتعون بقدرة تنظيمية فعالة على تطوير مشروعات سميعة بصرية معقدة بنهج مُوجّه نحو السوق. وبالإضافة إلى ذلك، يجب أن يتكيف المشروع مع بعض العوامل الخارجية المرتبطة بما يلي:</p> <p>(أ) التحول السريع إلى شبكة تلفزيونية رقمية، مما يُوجد احتياجات جديدة في كل بلد،</p> <p>(ب) والتطورات السياسية والأمنية المحلية التي يمكن أن تُبطئ أو تعوق التنفيذ الصحيح للمشروع.</p> <p>وفي ضوء ما تقدم، حققت إدارة المشروع مرونةً في تصميم وتنفيذ الأنشطة لتلبية الاحتياجات المتغيرة والقيود الخارجية. وهي تسعى جاهدة لضمان التنسيق مع جهات التنسيق المحلية التي تؤدي دوراً رئيسياً في ضمان اتساق الأنشطة وتيسير التقدم في التنفيذ.</p>	<p><u>المخاطر والتخفيف من آثارها</u></p>
<p>تطلب البلدان زيادة عدد أنشطة المشروع لمعالجة الاحتياجات العملية لقطاعات المجتمعات المالية والقانونية على نحو شامل، من أجل تعزيز تطبيق المعايير الدولية.</p> <p>ورغم حدوث بعض الأمثلة على التغييرات المرغوبة، فإن الأنشطة المختلفة، وإن كانت تكاملية، ستظل مطلوبة على مدى فترة زمنية ممتدة تتجاوز الوقت المخصص لضمان تطور الصناعة على أساس متين من الفهم العام لحق المؤلف والاستخدام المتواصل للعقود.</p>	<p><u>مسائل تقتضي دعماً/ اهتماماً فورياً</u></p>
<p>تتمثل الخطوات التالية في استكمال المراحل اللاحقة من استراتيجية التنفيذ في البلدان الخمسة المستفيدة المختارة مع التركيز بوجه خاص على المشروعات المختارة:</p> <ul style="list-style-type: none">- تقديم تدريب إلى المهنيين والمحامين والهيئات التنظيمية بشأن حق المؤلف، لا سيما فيما يتعلق بالالتزامات والصياغة التعاقدية،- والتدريب على التمويل السينمائي،- ودعم أطر إدارة الحقوق، بما في ذلك مواجهة التحديات المرتبطة بالترخيص الرقمي للمحتوى السميعي البصري على منصات جديدة،- واستكمال مشروع التعلم عن بعد.	<p><u>المضي قدماً</u></p>

سيُنفَّذ المشروع وفقاً للجدول الزمني الوارد في وثيقة المشروع.	<u>الجدول الزمني للتنفيذ</u>
معدل استخدام الميزانية في منتصف سبتمبر 2017 هو: 40%	<u>معدل تنفيذ المشروع</u>
هذا هو التقرير المرحلي الثاني المُقدَّم إلى اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية. وورد التقرير الأول في المرفق السادس للوثيقة CDIP/18/2، وقُدِّم إلى اللجنة في دورتها الثامنة عشرة.	<u>التقارير السابقة</u>

التقييم الذاتي للمشروع
مفتاح نظام إشارات السير

****	***	**	لا تقدم	لا تقييم
مُحقَّق بالكامل	تقدم قوي	بعض التقدم	لا يوجد تقدم	لم يُقيَّم بعد / توقف

الوضع الراهن	بيانات الأداء	مؤشرات التنفيذ الناجح (مؤشرات النواتج)	نواتج المشروع ⁴ (النتيجة المرتقبة)
****	تم تعيين جهات التنسيق والاتفاق على الأنشطة	مكتملة	دراسة جدوى بشأن جمع بيانات السوق
***	قيد التنفيذ	دراسة مكتملة	
***	مستوى أعلى من المهارات المهنية، وتنظيم القطاع، واستخدام المعايير المهنية	قيد التنفيذ	حلقات عمل الخبراء
** ■■■■■	تحسين مهارات الترخيص لتوزيع المحتوى على المستخدمين	[قيد التنفيذ؟]	التدريب في الموقع / تكوين الكفاءات بشأن الترخيص الجماعي والإدارة الجماعية
** ■■■■■	تعزيز الهياكل الأساسية للإدارة الجماعية فيما يتعلق بالحقوق السمعية البصرية.	قيد التنفيذ	تطوير البنية التحتية المؤسسية
** ■■■■■	إنشاء عنصر تدريبي دائم للسينمائيين في أفريقيا.	استكمال وحدات جديدة عن العقود في القطاع السمعي البصري. سيتعين استكمال برنامج التعلم عن بُعد بحلول نهاية عام 2017 وإطلاقه في عام 2018.	تنفيذ برنامج التعلم عن بعد وإعداد وحدة تعليمية للمحامين
**** ■■■■■	توزيع الكتيب على المهنيين العاملين في صناعة الأفلام في كينيا أساساً واستخدامهم له.	إعداد ونشر كتيب عن حق المؤلف للمهنيين العاملين في مجال صناعة الأفلام.	تطوير مواد خاصة بإذكاء الوعي ومواد ترويجية

⁴ وفقاً للقسم 3.2 من وثيقة المشروع الأصلية.

الوضع الراهن	بيانات الأداء	مؤشرات النجاح في تحقيق هدف المشروع (مؤشرات النتائج)	أهداف المشروع
***	<p>نُظمت حلقات عمل بشأن تكوين الكفاءات وأنشطة تدريبية بشأن أفضل الممارسات، وحققت مستوى عالياً من الرضا. أوراق التقييم متاحة.</p> <p>تعزيز تكامل الملكية الفكرية واستخدامها في العقود وتحسين توثيق حق المؤلف.</p>	<p>زيادة استخدام المشاركين للمهارات المكتسبة لتمويل المصنفات السمعية البصرية وإنتاجها وتوزيعها (يتم التأكد من ذلك عن طريق استبيان للتقييم يُرسل إلى المشاركين بعد انتهاء التدريب)</p> <p>زيادة عدد المعاملات المتعلقة بالملكية الفكرية في القطاع السمعي البصري فيما يتعلق بالإنتاج والتوزيع.</p>	<p>المساهمة في تحسين استخدام نظام الملكية الفكرية لتمويل المصنفات السمعية البصرية وإنتاجها وتوزيعها</p>
**	<p>من المبكر للغاية تقييمها. ستجري مواصلة التدريب.</p> <p>من المبكر للغاية تقييمها ولكن المشروع يؤثر على السلطات في إصلاحاتها السياسية ودعمها للقطاع.</p> <p>من المبكر للغاية تقييمها.</p> <p>تأكد تعزيز استخدام الملكية الفكرية من خلال الممارسة التعاقدية والوثائق وتسجيل المصنفات.</p>	<p>زيادة عدد المعاملات القائمة على حقوق الملكية الفكرية لترخيص الحقوق السمعية البصرية من خلال مفاوضات جماعية وممارسات الترخيص الجماعي وتنفيذ المبادئ التوجيهية. (يُحدّد أساس المقارنة من خلال الدراسة).</p> <p>زيادة وتطور البنية التحتية لترخيص الحقوق السمعية البصرية بما يتفق مع المعايير الدولية، لا سيما من خلال منظمات الإدارة الجماعية.</p> <p>التنفيذ المطرد للأدوات وقواعد الأعمال الملائمة لإدارة المصنفات السمعية البصرية بما يتفق مع المعايير الدولية.</p>	<p>المضي قدماً في تطوير بنية تحتية فعالة للعمليات القائمة على حقوق الملكية الفكرية والترخيص والمهارات ذات الصلة لتحسين العائدات المالية على المبدعين في القطاع السمعي البصري والصناعة</p>

[يلي ذلك المرفق الخامس]

ملخص المشروع	
رمز المشروع	DA_16_20_03
العنوان	استخدام المعلومات الموجودة في الملك العام لأغراض التنمية الاقتصادية
توصية أجنحة التنمية	التوصية 16: أخذ حماية الملك العام بعين الاعتبار عند وضع القواعد والمعايير في سياق عمليات الويبو المعيارية، والتعمق في تحليل الآثار والعواقب والمنافع الناتجة عن ملك عام غزير ومفتوح. التوصية 20: النهوض بأنشطة وضع القواعد والمعايير المرتبطة بالملكية الفكرية والداعمة لملك عام متين في الدول الأعضاء في الويبو، بما في ذلك إمكانية إعداد مبادئ توجيهية بإمكانها أن تساعد الدول الأعضاء المهتمة بالموضوع على تحديد المواد التي آلت إلى الملك العام وفقاً لأنظمتها القانونية.
ميزانية المشروع	التكاليف غير المتعلقة بالموظفين: 300 000 فرنك سويسري (2016-2017) و 250 000 فرنك سويسري (2018)* التكاليف المتعلقة بالموظفين: 150 000 فرنك سويسري (2016-2017) و 100 000 فرنك سويسري (2018)*
تاريخ بدء المشروع	أبريل 2016
مدة المشروع	36 شهراً
قطاعات الويبو الرئيسية المعنية والصلة ببرامج الويبو	الصلة بالبرامج 1 و 9 و 10 و 14
وصف مقتضب للمشروع	يستند المشروع المقترح إلى أنشطة البرنامج الجاري تنفيذها بغرض إنشاء وتطوير مراكز دعم التكنولوجيا والابتكار، ونتائج الدراسات المنجزة سابقاً بشأن الملكية الفكرية والملك العام (عنصر البراءات) وبشأن البراءات والملك العام، ويستند كذلك إلى بوابة الوضع القانوني القائمة والمعدة في إطار مشروع جدول الأعمال المستكمل بشأن بيانات الوضع القانوني للبراءات. ويرمي المشروع، على وجه التحديد، إلى استكمال الخدمات التي تقدمها الآن مراكز دعم التكنولوجيا والابتكار بإضافة خدمات وأدوات جديدة إلى الخدمات التي تُقدّم حالياً، بما يسمح لتلك المراكز بعدم الاقتصار على تحديد الاختراعات الموجودة في الملك العام، بل كذلك دعم المخترعين والباحثين ورواد الأعمال في استخدام تلك المعلومات من أجل استحداث نتائج بحثية ومنتجات جديدة، ومن ثمّ الإسهام في تحسين فعالية استغلال واستخدام الاختراعات الموجودة في الملك العام، باعتبارها مصدراً لاستحداث المعارف والابتكارات على الصعيد المحلي وزيادة قدرة البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً على تكييف مختلف التكنولوجيات واستيعابها.

* رهنأ بموافقة لجنة البرنامج والميزانية.

السيد أليخاندر روكا كامبانيا، والسيد أندرو تشايكوفسكي	مديرا المشروع
<p>هـ.3 (البرنامج 9) كفاءات معززة للموارد البشرية القادرة على تلبية تشكيلة واسعة من المتطلبات لتسخير الملكية الفكرية بفعالية لأغراض التنمية في البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً والبلدان المنتقلة إلى اقتصاد السوق الحر.</p> <p>هـ.4 (البرنامجان 9 و14) نفاذ محسّن إلى المعلومات المتعلقة بالملكية الفكرية واستخدامها من قبل مؤسسات الملكية الفكرية والجمهور لتشجيع الابتكار والإبداع.</p>	<p>الصلة بالنتائج المرتقبة في البرنامج والميزانية</p>
<p>في الفترة ما بين يوليو 2016 وأكتوبر 2016، اكتملت إجراءات تعيين موظف مؤقت لتنسيق أنشطة المشروع وإجراءات الاستعانة باستشاريين خارجيين للمساعدة في شتى أنشطة المشروع.</p> <p>1. دليلان عمليان بشأن تحديد الاختراعات الموجودة في الملك العام واستخدامها</p> <p>تماشياً مع استراتيجية تنفيذ المشروع، وتماشياً، على وجه الخصوص، مع إعداد دليلين عمليين بشأن تحديد الاختراعات الموجودة في الملك العام واستخدامها، عُيّن خبيران متخصصان رئيسيان لإعداد الدليلين وإعداد المواد التدريبية ذات صلة. وبالإضافة إلى الخبيرين الرئيسيين المسؤولين عن إعداد الدليلين بوجه عام، استُعين بخمسة خبراء متخصصين معاونين في صياغة مدخلات مُحدّدة بشأن موضوعات مُختارة لإدراجها في الدليلين، وفقاً لوثيقة المشروع الأصلية (القسم 1.3.2).</p> <p>وتلقت الأمانة مسودتين أوليتين للدليلين في الفترة ما بين يناير وفبراير 2017، وقام الخبيران المتخصصان الرئيسيان بتنقيحها وتوحيدها خلال الفترة من مارس حتى يونيو 2017 بعد أن أجرت الأمانة استعراضاً أولياً للمحتوى.</p> <p>ومن المتوقع في المرحلة الثانية، وفقاً لاستراتيجية التنفيذ، أن تقوم مراكز دعم التكنولوجيا والابتكار المختارة عبر شتى الشبكات الوطنية لمراكز دعم التكنولوجيا والابتكار بتجريب مسودتي الدليلين المتعلقين بتحديد الاختراعات الموجودة في الملك العام واستخدامها لضمان أن الدليلين يلبيان احتياجات موظفي مراكز دعم التكنولوجيا والابتكار والمتنفعين بها في البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، وبعد ذلك سيقوم الخبيران المتخصصان الرئيسيان بتنقيح الدليلين وتحسينها مرة أخرى مع مراعاة الآراء والتعليقات التي جُمعت خلال المرحلة التجريبية.</p> <p>وتماشياً مع ما ورد أعلاه، بدأت الأعمال التحضيرية للمرحلة التجريبية خلال الفترة قيد الاستعراض. ومع إيلاء مراعاة خاصة لاعتبارات التنوع الجغرافي والاجتماعي والاقتصادي، وقدرة مراكز دعم التكنولوجيا والابتكار المرتقبة على دعم الخدمات الجديدة لتحديد الاختراعات الموجودة في الملك العام واستخدامها خارج نطاق الخدمات الأساسية، فضلاً عن قدرتها على تقديم تعقيبات بشأن إمكانية تطبيق الدليلين ومدى ملاءمتها، حُدّدت ثمانى شبكات وطنية لمراكز دعم التكنولوجيا والابتكار لديها القدرة</p>	<p>التقدم المحرز في تنفيذ المشروع</p>

والموارد الكافية للمشاركة في هذه العملية التجريبية، ألا وهي: كينيا وجنوب أفريقيا (منطقة أفريقيا)، والمغرب (البلدان العربية)، وماليزيا والفلبين (منطقة آسيا والمحيط الهادئ)، وكولومبيا وكوبا (أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي)، والاتحاد الروسي (البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية والبلدان المتقدمة). ولتوثيق تجارب المراكز الرائدة في تطبيق الدليلين وجمع الدروس المستفادة والممارسات الجيدة في تحديد الاختراعات الموجودة في الملك العام واستخدامها، شرعت الأمانة أيضاً خلال الفترة قيد الاستعراض في إجراء مشاورات مع عدد من أصحاب المصلحة لتحديد خبراء تقييم مناسبين يتولون قيادة العملية التجريبية في كل شبكة من الشبكات الوطنية المختارة لمراكز دعم التكنولوجيا والابتكار (من المقرر إجراؤها في الفترة ما بين أغسطس ونوفمبر 2017).

2. بوابة الوضع القانوني المحسنة (بوابة سجلات البراءات)

انتهت في سبتمبر 2016 إجراءات تعيين مُتعاقد لإدخال ميزات وتحسينات جديدة على بوابة سجلات البراءات القائمة. وإلى جانب إجراء تحليل تفصيلي للاحتياجات والثغرات من قبل خبير خارجي في الاتصال الرقمي (بما في ذلك استقصاء أُرسِل إلى مجموعات مستخدمي معلومات البراءات لجمع تعقيبات من المستخدمين واقتراحات للتحسين، ومناقشات داخلية مع أصحاب المصلحة المشاركين في تطوير البوابة)، قُدِّم عدد من التوصيات لجعل البوابة أسهل في الاستخدام ولتكييفها بما يتلاءم مع احتياجات المستخدمين. وجرى استكشاف الحلول التقنية نتيجةً لهذا التحليل، مع إيلاء مراعاة خاصة لضرورة وضع خريطة تفاعلية أسهل في الاستخدام، وضرورة توفير وظائف بحث متقدم للمستخدمين.

وبعد إجراء مشاورات مع مجموعة متنوعة من أصحاب المصلحة مثل قسم الأمم المتحدة للمعلومات الجغرافية المكانية (UNGIS) بشأن استخدام بيانات الأمم المتحدة الرسمية الخاصة بالحدود الدولية من أجل وضع خريطة جديدة، فضلاً عن إجراء مناقشات مع الزملاء المعنيين في شعبة الاتصالات وإدارة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الويبو بشأن خيارات التنفيذ التقني بما في ذلك البرمجيات الممكنة لتصوُّر الخريطة، بما يتماشى مع السياسات التنظيمية الحالية، حُدِّد حلٌّ فعالٌ من حيث التكلفة لتطوير واجهة جديدة تتضمن وظائف بحث متقدم، ومحتوى معزراً، وخريطة تفاعلية جديدة.

وبالإضافة إلى العمل المضطلع به فيما يتعلق بإعداد الواجهة الجديدة وتصميمها، عُيِّن خبير في الربع الأول من عام 2017 لاستعراض المعلومات الحالية المتعلقة بالوضع القانوني الموجودة في البوابة، وتحديث المعلومات، واستكمال المعلومات الحالية المتاحة في البوابة ببيانات إضافية للولايات القضائية الجديدة. وبالإضافة إلى هذه العملية، عُقدت أيضاً مشاورات داخلية مع الزملاء في شعبة التصنيفات والمعايير الدولية لتحديد الصلات التي تربط بين بوابة سجلات البراءات والعمل الذي اضطلعت به اللجنة المعنية بمعايير الويبو فيما يتعلق بتبادل بيانات الوضع القانوني، وفيما يتعلق على وجه الخصوص بوضع معايير جديدة بشأن معلومات الوضع القانوني، لضمان أن تؤخذ أي معلومات ذات صلة في الاعتبار عند تصميم البوابة الجديدة.

<p>ومن المتوقع أن يكتمل إعداد الواجحة الجديدة، بما في ذلك المحتوى الجديد والمُحدَّث، بحلول نهاية عام 2017.</p>	
<p>الأمثلة على النجاح وأثر المشروع محدودة نظراً لأن تنفيذ المشروع لا يزال في مرحلة مبكرة.</p> <p>ولكن تجدر الإشارة في هذه المرحلة إلى تكوين فريق من الخبراء من شتى المناطق الجغرافية، عن طريق انتقاء خبراء متخصصين رئيسيين ومعاونين من أجل إعداد دليلين بشأن تحديد الاختراعات الموجودة في الملك العام واستخدامها، وإعداد قائمة بأسماء هؤلاء الخبراء الذين سيكون بإمكانهم الاضطلاع بدور أهل الرأي الذين يُرجع إليهم في الأنشطة المستقبلية المرتبطة بتنفيذ المشروع وما بعده، عند مساعدة مراكز دعم التكنولوجيا والابتكار على وجه الخصوص على استخدام الدليلين، وعند تطوير خدماتها الجديدة لتحديد الاختراعات الموجودة في الملك العام واستخدامها.</p>	<p><u>أمثلة على النجاح / الأثر</u> <u>والدروس الرئيسية</u></p>
<p>كما هو مبين في وثيقة المشروع:</p> <p>المخاطر: عدم كفاية قدرة موظفي مراكز دعم التكنولوجيا والابتكار على فهم المعلومات الواردة في الدليلين العمليين بشأن تحديد الاختراعات الموجودة في الملك العام واستخدامها، وعلى استعمال هذه المعلومات بفعالية.</p> <p>التخفيف من حدتها: سيُكثف الدليلان وفق المستوى المقدر لقدرات موظفي مراكز دعم التكنولوجيا والابتكار، وستُوضع قائمة بخبراء أساسيين لتقديم دعم تفاعلي بشأن المسائل التي يتناولها الدليلان.</p>	<p><u>المخاطر والتخفيف من آثارها</u></p>
<p>لا ينطبق</p>	<p><u>مسائل تقتضي دعماً / اهتماماً</u> <u>فوراً</u></p>
<p>وفقاً لاستراتيجية تنفيذ المشروع، من المتوقع في المرحلة التالية منه تجريب مسودتي الدليلين المتعلقين بتحديد الاختراعات الموجودة في الملك العام واستخدامها، وذلك في مراكز مُختارة من مراكز دعم التكنولوجيا والابتكار عبر شبكات وطنية متنوعة لمراكز دعم التكنولوجيا والابتكار. وتحقيقاً لهذه الغاية، ستكتمل الأعمال التحضيرية لبدء المرحلة التجريبية (بما في ذلك اختيار الخبراء المناسبين لقيادة المشروعات الرائدة في كل منطقة) بحلول أوائل يوليو 2017.</p> <p>ولإطلاق العملية الرائدة، سيُنظَّم اجتماع للخبراء في يوليو 2017 لمناقشة مضمون الدليلين مع الخبرين المتخصصين الرئيسيين، ولوضع ومواءمة، على وجه الخصوص، نُهج فعالة للعملية التجريبية في كل منطقة. وحينئذٍ سيُجب على مراكز دعم التكنولوجيا والابتكار المُختارة حتى نوفمبر 2017 أن تختبر الدليلين وأن تقدم تعقيبات بشأن تطبيقها على أرض الواقع، استناداً إلى تجاربها. وسيقوم الخبران الرئيسيان المسؤولان عن إعداد الدليلين بتنقيحها وتحسينها بناءً على التعقيبات التي تُجمَع خلال المرحلة التجريبية،</p>	<p><u>المضي قدماً</u></p>

<p>وسيقومان بإعداد مواد تدريبية لاستخدامها فيما يتعلق بالدليلين في أنشطة المساعدة التقنية المستقبلية المتوقعة في إطار المشروع (2018) وما بعده.</p> <p>وبالتوازي مع ذلك، سوف ينتهي إعداد وتصميم الواجهة الجديدة لبوابة سجلات البراءات، بما في ذلك المحتوى الجديد والمُحدَّث، وذلك بالتعاون مع شعبة الاتصالات وأصحاب المصلحة الآخرين ذوي الصلة، ومن المتوقع إطلاق البوابة الجديدة بحلول نهاية عام 2017.</p> <p>وفي عام 2018*، وفقاً لاستراتيجية تنفيذ المشروع، ستُترجم النسختان النهائيتان من الدليلين إلى اللغات الرسمية الست، وستُعمان على الشبكات الوطنية لمراكز دعم التكنولوجيا والابتكار من خلال سلسلة من أنشطة المساعدة التقنية.</p>	
<p>يسير التنفيذ وفقاً للجدول الزمني:</p> <p>وكما هو مبين أعلاه، ستخضع مسودتا الدليلين المتعلقين بتحديد الاختراعات الموجودة في الملك العام واستخدامهما للاختبار في الفترة ما بين يوليو 2017 وديسمبر 2017 في شبكات وطنية مُختارة من شبكات مراكز دعم التكنولوجيا والابتكار، وستُوضع الصيغة النهائية للدليلين بناءً على التعقيبات التي تُجمع خلال المرحلة التجريبية.</p> <p>ومن المتوقع تسليم الوثائق المقدمة من المشروعات التجريبية (وثائق التجارب والممارسات الجيدة في تحديد الاختراعات الموجودة في الملك العام واستخدامهما) والمواد التدريبية بحلول نهاية عام 2017 كما هو مقرر.</p> <p>وسيجري توسيع شبكة الخبراء التي سُنشأ في إطار المشروع، التي ستألف في البداية من الخبراء المتخصصين الرئيسيين والمعاونين المشاركين في إعداد الدليلين، بإضافة الخبراء الذين سيقودون العملية التجريبية في الشبكات الوطنية المختارة لمراكز دعم التكنولوجيا والابتكار.</p> <p>ومن المتوقع أن يكتمل إعداد البوابة الجديدة لسجلات البراءات وتصميمها بحلول نهاية عام 2017، كما هو مقرر.</p>	<p><u>الجدول الزمني للتنفيذ</u></p>
<p>معدل استخدام الميزانية في منتصف سبتمبر 2017 هو: 36%</p>	<p><u>معدل تنفيذ المشروع</u></p>
<p>هذا هو التقرير المرحلي الثاني المُقدَّم إلى اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية. وورد التقرير الأول في المرفق الخامس للوثيقة CDIP/18/2، وقُدِّم إلى اللجنة في دورتها الثامنة عشرة.</p>	<p><u>التقارير السابقة</u></p>

* رهناً بموافقة لجنة البرنامج والميزانية.

التقييم الذاتي للمشروع

مفتاح نظام إشارات السير

****	***	**	لا تقدم	لا تقييم
مُحقَّق بالكامل	تقدم قوي	بعض التقدم	لا يوجد تقدم	لم يُقيَّم بعد / توقف

الوضع الراهن	بيانات الأداء	مؤشرات التنفيذ الناجح (مؤشرات النواتج)	نواتج المشروع ⁵ (النتيجة المرتقبة)
***	تسلمت الأمانة مسودتي الدليلين في الفترة ما بين يناير وفبراير 2017، وتمت مراجعتها وتوحيدهما استناداً إلى استعراض أولي للمحتوى في الفترة ما بين مارس ويونيو 2017. ومن المتوقع أن يكتمل الدليلان النهائيان بحلول نهاية عام 2017.	تسليم أول صيغة نهائية لمسودتي الدليلين بحلول نهاية عام 2016.	1. دليلان بشأن تحديد الاختراعات الموجودة في الملك العام واستخدامهما
**	الأعمال التحضيرية للمرحلة التجريبية قيد التنفيذ، ومن المتوقع أن تبدأ المشروعات التجريبية في أغسطس 2017.	استلام الوثائق من المشروعات التجريبية بحلول نهاية عام 2017.	2. الوثائق التي تتناول التجارب وأفضل الممارسات في تحديد الاختراعات الموجودة في الملك العام واستخدامهما
**	تشتمل القائمة الأولية على الخبراء المتخصصين الرئيسيين والمعاونين المشاركين في إعداد الدليلين، وسيجري توسيع نطاقها بإضافة الخبراء المشاركين في العملية التجريبية (بحلول نهاية عام 2017).	وضع قائمة بها خبيران أساسيان على الأقل لكل منطقة بحلول نهاية عام 2016.	3. قائمة الخبراء الأساسيين
لا تقييم	لا ينطبق (المواد التدريبية التي ستُعَدّ بناءً على النسختين النهائيتين للدليلين من المتوقع أن تكتمل بحلول نهاية عام 2017).	إعداد ما لا يقل عن عرضين استناداً إلى الدليلين المتعلقين بتحديد الاختراعات الموجودة في الملك العام واستخدامهما بحلول منتصف عام 2017.	4. المواد التدريبية

⁵ وفقاً للقسم 3.2 من وثيقة المشروع الأصلية.

الوضع الراهن	بيانات الأداء	مؤشرات التنفيذ الناجح (مؤشرات النواتج)	نواتج المشروع ⁵ (النتيجة المرتقبة)
***	من المتوقع الانتهاء من إعداد الواجحة الجديدة ذات المحتوى المُحدَّث والوظائف المُحدَّثة (بما في ذلك صفحات المساعدة الجديدة) بحلول نهاية عام 2017.	استحداث واجهة جديدة بحلول منتصف عام 2016. وإضافة صفحات مساعدة جديدة بحلول منتصف عام 2017. وإضافة استمارة جديدة بحلول نهاية عام 2017.	5. بوابة الوضع القانوني المحسّنة
لا تقييم	لا ينطبق	تسليم الدليلين المترجمين بحلول منتصف عام 2018.	6. إتاحة الدليلين المتعلقين بتحديد الاختراعات الموجودة في الملك العام واستخدامها باللغتين الفرنسية والإسبانية*
لا تقييم	لا ينطبق	إفادة الاستقصاءات المستكملة في حلقات العمل بحلول نهاية عام 2018 بأن المشروع قد أدى إلى تنمية المهارات في إدارة و/أو توفير الخدمات المتعلقة بالاختراعات المدرجة في الملك العام.	7. مهارات لإدارة وتوفير الخدمات المتعلقة بالاختراعات المدرجة في الملك العام**

* الترجمة بجميع اللغات الرسمية الست، وفقاً لتقرير الدورة الثامنة عشرة للجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية (CDIP/18/11)

** رهنأ بموافقة لجنة البرنامج والميزانية

الوضع الراهن	بيانات الأداء	مؤشرات النجاح في تحقيق هدف المشروع (مؤشرات النتائج)	أهداف المشروع
لا تقييم	لا ينطبق	<p>تمكّن ما لا يقل عن ستة مراكز على مستوى مختلف الشبكات الوطنية لمراكز دعم التكنولوجيا والابتكار من إنشاء خدمات لتحديد الاختراعات الموجودة في الملك العام.</p> <p>وتمكّن ما لا يقل عن أربعة مراكز على مستوى مختلف الشبكات الوطنية لمراكز دعم التكنولوجيا والابتكار من إنشاء خدمات لدعم استخدام الاختراعات الموجودة في الملك العام.</p> <p>وزاد عدد المستخدمين على مستوى مختلف الشبكات الوطنية لمراكز دعم التكنولوجيا والابتكار الذين استطاعوا تحديد المعلومات الموجودة في الملك العام واستخدامها.</p>	<p>1. تيسير نفاذ البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً إلى المعارف والتكنولوجيا ومساعدة الدول الأعضاء المهتمة على تحديد واستخدام الموضوع الموجود في الملك العام أو الموضوع الذي آل إلى الملك العام ضمن ولاياتها القضائية</p>

[يلي ذلك المرفق السادس]

ملخص المشروع	
رمز المشروع	DA_3_10_45_01
العنوان	التعاون على التنمية والتعليم والتدريب المهني في مجال حقوق الملكية الفكرية مع مؤسسات التدريب القضائي في البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً
توصية أجنحة التنمية	<p>التوصية 3: زيادة ما يخصص من أموال وموارد بشرية لبرامج المساعدة التقنية في الويبو للنهوض بجملة أمور، منها ثقافة الملكية الفكرية الموجهة للتنمية مع التأكيد على إدراج الملكية الفكرية في مختلف المستويات التعليمية وحفز اهتمام الجمهور بالملكية الفكرية.</p> <p>التوصية 10: مساعدة الدول الأعضاء على تطوير كفاءاتها المؤسسية الوطنية في مجال الملكية الفكرية وتحسينها من خلال المضي في تطوير البنى التحتية وغيرها من المرافق بهدف جعل مؤسسات الملكية الفكرية أكثر فعالية والنهوض بتوازن عادل بين حماية الملكية الفكرية والمصلحة العامة. وينبغي أن تنسحب هذه المساعدة التقنية أيضاً على المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية المعنية بالملكية الفكرية.</p> <p>التوصية 45: انتاج إنفاذ الملكية الفكرية في إطار الاهتمامات الاجتماعية الأوسع والانشغالات المعنية بالتنمية بصفة خاصة، بحيث تسهم حماية حقوق الملكية الفكرية وإنفاذها في تشجيع الإبداع التكنولوجي ونقل التكنولوجيا ونشرها تحقيقاً للمنفعة المتبادلة لمنتجي المعارف التكنولوجية وللمنتفعين بها وعلى نحو يؤدي إلى الرفاهية الاجتماعية والاقتصادية وإلى تحقيق التوازن بين الحقوق والالتزامات، بما يتفق مع المادة 7 من اتفاق تريبس.</p>
ميزانية المشروع	500 000 فرنك سويسري، مُخصّصة كلها للتكاليف غير المتعلقة بالموظفين.
تاريخ بدء المشروع	15 يوليو 2016
مدة المشروع	24 شهراً
قطاعات الويبو الرئيسية المعنية والصلة ببرامج الويبو	البرامج 9 و 10 و 17

وصف مقتضب للمشروع	
	<p>يتمثل الهدف الأساسي للمشروع في تكوين الكفاءات لتوفير برامج تعليمية وتدريبية فعالة ومجدية في مجال حقوق الملكية الفكرية على الصعيد الوطني لفائدة القضاة، بما في ذلك استحداث مرجع/ دليل للتعليم الذاتي بعنوان "أدوات القضاة في مجال حقوق الملكية الفكرية"، وذلك مع مراعاة السياسة والاستراتيجية الوطنية لحقوق الملكية الفكرية، ومع وضع المصلحة العامة في الاعتبار. ويهدف المشروع تحديداً إلى تعزيز فهم القضاة للقانون الموضوعي لحقوق الملكية الفكرية وتطبيقهم لمعارفهم في ذلك المجال عن طريق تنمية التفكير المتسق والمنطقي والمهارات التحليلية النقدية لتمكينهم من إصدار أحكام مسببة عادلة وفعالة ومستنيرة وقائمة على حجج سليمة تخص منازعات حقوق الملكية الفكرية في المحاكم والهيئات القضائية المعنية بهذه الحقوق.</p> <p>اختيار معاهد التدريب القضائي الرائدة:</p> <p>تُختار أربع مؤسسات تدريبية قضائية رائدة، ويُجذب أن تكون كل منها من منطقة (أفريقيا، وآسيا والمحيط الهادئ، وأمريكا اللاتينية والكاريبي، والمنطقة العربية)، وأن تكون إحداها من البلدان الأقل نمواً، وأن تمثل هذه المؤسسات طائفة متنوعة من التقاليد والخلفيات القضائية.</p> <p>وستخصّص البرامج التعليمية والتدريبية في مجال حقوق الملكية الفكرية، والتي تشمل مرجع/ دليل التعلم الذاتي "أدوات القضاة في مجال الملكية الفكرية"، لمعالجة الثغرات المحددة والتكيف مع الاحتياجات المبيّنة والبنى التعليمية المتاحة والقدرات الاستيعابية المتوفرة وأساليب التعلم المفضلة لدى أعضاء النظم القضائية المعنية في البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً الرائدة المختارة.</p> <p>وتُراعى العوامل التالية عند تنفيذ أنشطة المشروع في البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً الرائدة المختارة:</p> <p>(أ) القوانين والأطر القانونية والاتفاقات المعنية بحقوق الملكية الفكرية؛</p> <p>(ب) السياسات والاستراتيجيات المعنية بحقوق الملكية الفكرية؛</p> <p>(ج) والفجوات والاحتياجات والأولويات التدريبية القضائية كما وردت في أطر التنمية الاقتصادية الوطنية؛</p> <p>(د) والاعتبارات الإنمائية والمصلحة العامة.</p> <p>وسينفذ المشروع من خلال المؤسسات الوطنية القائمة المعنية بالتدريب القضائي. وسيستخدم المشروع، عند الاقتضاء والإمكانية، المضامين التعليمية والتدريبية المتاحة ورقياً أو إلكترونياً والتي أعدتها الويبو أو المؤسسات المساهمة في الدول الأعضاء في مجال حقوق الملكية الفكرية بعد ترجمتها أو تكيفها للسياق المحلي.</p>

عناصر المشروع الرئيسية:

أ. اختيار معاهد التدريب القضائي الأربعة الرائدة؛

باء. وتقييم الاحتياجات التعليمية والتدريبية للنظام القضائي في البلدان الرائدة المختارة في مجال حقوق الملكية الفكرية لتحديد طبيعة المحتويات والوحدات التعليمية والتدريبية لحقوق الملكية الفكرية ونطاقها، وكذلك الأمر بالنسبة إلى "مجموعة الأدوات الخاصة بحقوق الملكية الفكرية لفائدة القضاة" المزمع استحداثها؛

جيم. وإعداد دراسة استقصائية بشأن المبادرات الجارية في مجال تدريب الهيئات القضائية على حقوق الملكية الفكرية في البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً فضلاً عن البلدان المتقدمة للاستفادة من نتائجها ولا سيما الممارسات الفضلى في تدريب الهيئات القضائية على حقوق الملكية الفكرية؛

دال. استناداً إلى العنصرين باء وجيم، وضع محتويات ووحدات تعليمية وتدريبية في مجال حقوق الملكية الفكرية من أجل (أ) التدريب الأولي والتمهيدي على حقوق الملكية الفكرية؛ (ب) والتدريب الداخلي في مجال حقوق الملكية الفكرية مع مراعاة الأسلوب أو الأساليب المفضلة لتوفير التدريب (التدريب المباشر أو الشبكي أو المختلط) المخصصة للشغرات المحددة والاحتياجات المعرب عنها والأولويات الرئيسية للبلد المختار. وستشمل المحتويات التعليمية والتدريبية مرجعاً للتعليم الذاتي بعنوان "مجموعة أدوات خاصة بحقوق الملكية الفكرية لفائدة القضاة"، وستعد مجموعة من أجل كل من المؤسسات الرائدة المختارة. ويمكن أن تشمل تلك المجموعات محتويات ورقية وإلكترونية منها القوانين والسياسات الخاصة بحقوق الملكية الفكرية، وأوجه المرونة في نظام الملكية الفكرية، وأبرز السوابق القضائية في مجال حقوق الملكية الفكرية وغيرها من المحتويات المتفق عليها خلال مرحلة تقييم احتياجات المشروع والقائمة على الممارسات الجيدة المنطبقة.

هاء. والاستناد إلى العناصر باء وجيم ودال في تجربة مضامين التعليم والتدريب في مجال حقوق الملكية الفكرية والتي تشمل "أدوات القضاة في مجال حقوق الملكية الفكرية" من خلال توفير برامج تعليم وتدريب واستخدام ردود الفعل المتلقاة لتحسين أهداف التعلم المنشودة من الدورات التعليمية والتدريبية الخاصة بحقوق الملكية الفكرية ومناهجها الدراسية ووضع مضامينها وأساليب تنفيذها وطرائق تقييم نتائجها؛

واو. تعزيز الشبكات والشراكات القائمة مع المؤسسات الوطنية المعنية بالتدريب القضائي بغية تبادل الخبرات بانتظام والاستفادة من تجارب الآخرين في المبادرات ونواتج التدريب على حقوق الملكية الفكرية. ويمكن أن يتخذ ذلك أشكالاً عديدة منها إقامة "مجمع ممارسة" مهني شبكي أو أكثر يُعنى بمسائل حقوق الملكية الفكرية للتعلم الشبكي والاجتماعي بين الأقران من القضاة والمدعين العامين؛

زاي. المساعدة على اقتناء المراجع والأدلة بغية تعزيز مكتبة معهد التدريب القضائي المستفيد.

السيد محمد عبد الرؤوف البديوي	مدير المشروع
النتيجة المرتقبة هـ 2.3: كفاءات معززة للموارد البشرية القادرة على تلبية تشكيلة واسعة من المتطلبات لتسخير الملكية الفكرية بفعالية لأغراض التنمية في البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً والبلدان المنتقلة إلى اقتصاد السوق الحر.	الصلة بالنتائج المرتقبة في البرنامج والميزانية
<p>تواصل أكاديمية الويبو تنفيذ المشروع بالتنسيق مع البلدان الرائدة الأربعة (كوستاريكا ولبنان ونيبال وبنجيريا). ويقر المشروع، طوال مراحل تنفيذه، مبادئ أساسية عديدة مثل أهمية الامتثال التام لاحتياجات البلدان المستفيدة وأولوياتها، وضمان استدامة المشروع، واستخدام نتائج المشروع لصالح بلدان إضافية.</p> <p>وانتخبت أكاديمية الويبو خياراً استراتيجياً بأن آثرت إعداد دورة عامة للتعليم عن بعد من شأنها أن تتكيف مع احتياجات وأولويات كل بلد من البلدان الرائدة. وبالإضافة إلى كفاءة هذا التدبير من حيث التكلفة، فإن الدورة العامة من شأنها أن تمهد الطريق لاستخدامه لاحقاً في عدد أكبر من البلدان المستفيدة. وتلقت أكاديمية الويبو التماسات لتقديم المساعدة إلى مؤسسات التدريب القضائي من بلدان أخرى بالإضافة إلى البلدان الأربعة المشاركة في المرحلة التجريبية للمشروع.</p> <p>وأنشئت قنوات اتصال مباشرة ومستمرة مع مؤسسات التدريب القضائي وغيرها من السلطات الوطنية المعنية في البلدان الرائدة. وقد تحققت ذلك من خلال حملات التنسيق الوطنية المعيّنة ومن خلال الاجتماعات التي عُقدت على نحو مشترك ومنفصل على حد سواء مع ممثلي البلدان المذكورة. ووردت ردود مفضلة على استبيان لتقييم الاحتياجات، وحُدِّدت في هذه الردود مجالات التدريب والأساليب المفضلة لتقديم التدريب المذكور. وأتاحت بعثات تقييم الاحتياجات التي نُظمت في كل بلد مستفيد فرصاً قيمة لمواصلة مناقشة أهداف المشروع ونتائجه مع السلطات الوطنية ذات الصلة، وتحديد الأولويات الوطنية والاحتياجات الوطنية، والاتفاق على خرائط الطريق وخطط العمل وطرائق التنفيذ. وتوقّشت اتفاقات التعاون ووثائق المشروع ووُضعت في صيغتها النهائية مع البلدان الرائدة.</p> <p>ومن الناحية الموضوعية، تستخدم أكاديمية الويبو موادها التدريبية، لا سيما من دورات التعليم عن بعد، من أجل تطوير محتوى تدريبي متماسك وعملي للسلطة القضائية. وجرى اختيار فريق من القضاة المشهورين الذين يمثلون مناطق مختلفة للمشاركة في هذا المسعى بالتنسيق مع الأكاديمية وقطاعات الويبو المعنية. واجتمع الفريق في يوليو 2017 للتأكد من شمولية الدورة بوصفها أداة تعليمية ومن احتوائها على أهداف تعلم محددة بوضوح، واستعرض واقترح دعاوى قضائية ذات صلة وتمارين عملية لمحتوى الدورة، وناقش المنهجيات المناسبة لتدريب القضاة.</p> <p>أما على الصعيد الوطني، فإن المشروع يسير على ما يرام على الرغم من بعض التأخيرات في الإطار الزمني العام للتنفيذ التي ترجع في المقام الأول إلى النظام الأساسي الخاص للمؤسسات المستفيدة، والوقت اللازم الذي يحتاجونه للتعرف على طرائق تنفيذ المشروع ولاتخاذ القرارات المناسبة. ولذلك أُدجّل تعديل طفيف على الإطار الزمني لتنفيذ المشروع في البلدان الرائدة الأربعة لمراعاة تلك التأخيرات، مع الإبقاء على يوليو 2018 موعداً لنهاية المشروع.</p>	التقدم المحرز في تنفيذ المشروع

وحتى الآن، تُنذت الإجراءات التالية بالتنسيق مع البلدان الرائدة:

كوستاريكا

نُظمت، حسبما كان مخططاً، بعثة لتقييم الاحتياجات في كوستاريكا في الفترة من 4 إلى 7 يوليو 2017. ونُظمت اجتماعات مع مدرسة إدغار سيرفانتس فيلالتا للقضاء (ECVSJ)، ووزارة العدل، ومحكمة كوستاريكا العليا، واللجنة المشتركة بين المؤسسات المعنية بحماية الملكية الفكرية والنهوض بها، ومجلس الإدارة العليا لسجل كوستاريكا الوطني.

ووقع اتفاق تعاون.

وعينت كوستاريكا فريقاً من القضاة والأساتذة ذوي الخبرة من كوستاريكا ليكونوا مستشارين وطنيين للمشروع وليتولوا مسؤولية إعداد الدورات التدريبية على الصعيد الوطني، بالتنسيق مع الويبو.

وسُعيّن كوستاريكا 30 مدرباً مستقبلياً من بين أعضاء الهيئة القضائية، وسيبدأ قريباً برنامج لتدريب المدربين في كوستاريكا.

لبنان

نُظمت بعثة لتقييم الاحتياجات في لبنان في الفترة من 4 إلى 6 يوليو 2017. وعُقدت اجتماعات مع كبار المسؤولين في معهد الدروس القضائية، ووزارة العدل، ومجلس القضاء الأعلى.

وتمت مناقشة أحكام اتفاق تعاون مع السلطات اللبنانية، ومن المنتظر توقيع الاتفاق قريباً.

وعيّنت أيضاً وزارة العدل أستاذاً ذا خبرة في مجال الملكية الفكرية من لبنان مستشاراً وطنياً للمشروع ليكون مسؤولاً عن إعداد الدورات التدريبية على الصعيد الوطني بالتنسيق مع الويبو. وسيبدأ برنامج لتدريب المدربين من أجل تدريب ما يتراوح من 15 إلى 30 عضواً من أعضاء الهيئة القضائية.

نيبال

نُظمت بعثة لتقييم الاحتياجات في نيبال في الفترة من 22 إلى 24 مايو 2017. ونُظمت اجتماعات مع كبار المسؤولين والفريق الأكاديمي للأكاديمية القضائية الوطنية في نيبال (NJA)، ومحكمة نيبال العليا، ووزارة الصناعة، ومكتب مسجل حق المؤلف.

ووقع اتفاق تعاون.

وعيّنت الأكاديمية القضائية الوطنية محامياً خبيراً من نيبال مستشاراً وطنياً للمشروع ليكون مسؤولاً عن إعداد الدورات التدريبية على الصعيد الوطني بالتنسيق مع الويبو.

وعيّنت نيبال 15 مُدرِّباً مستقبلياً من بين أعضاء الهيئة القضائية لتكليفهم بمسؤولية تقديم تدريب في مجال الملكية الفكرية. وسيبدأ قريباً برنامج لتدريب المدربين في نيبال.

نيجيريا

تُظمت بعثة لتقييم الاحتياجات في نيجيريا في الفترة من 29 إلى 31 مايو 2017. وعُقدت اجتماعات مع كبار المسؤولين في المعهد القضائي الوطني (NJI)، واللجنة الوطنية لحق المؤلف، والمحكمة الاتحادية العليا في أبوجا، والوزارة الاتحادية للصناعة والتجارة والاستثمار، والمكتب الوطني لعمليات اقتناء التكنولوجيا والترويج لها (NOTAP).

ووقع اتفاق تعاون.

وعين المعهد القضائي الوطني أستاذاً ذا خبرة في مجال الملكية الفكرية من نيجيريا مستشاراً وطنياً للمشروع ليكون مسؤولاً عن إعداد الدورات التدريبية على الصعيد الوطني بالتنسيق مع الويبو.

كما أن نيجيريا بصدد تعيين 15 مدرباً مستقبلياً من بين أعضاء الهيئة القضائية وشبه القضائية، وسيبدأ قريباً برنامجاً لتدريب المدربين.

وجميع البعثات، مجتمعةً، إلى جانب الردود على استبيانات تقييم الاحتياجات، مكّنت أكاديمية الويبو من تقييم احتياجات التعليم والتدريب في مجال حقوق الملكية الفكرية في البلدان الرائدة، وسمحت لها بتحديد طبيعة ونطاق المحتوى التعليمي والتدريبي الذي يتعين إعداده في مجال الملكية الفكرية، وأتاحت لها الاتفاق على خطط عمل مُحدّدة لتنفيذ المشروع على الصعيد الوطني.

ويجري حالياً تحديد المواد المرجعية والكتب بالتعاون مع البلدان الرائدة، وسوف يجري اقتناء هذه المواد والكتب وإتاحتها قريباً.

وبالتوازي مع جميع الإجراءات المذكورة أعلاه، تقوم أكاديمية الويبو حالياً بإعداد منصة التدريب الإلكتروني الخاصة بها (مركز الويبو للتعليم الإلكتروني) من أجل استضافة الأنشطة المخطط لها في إطار المشروع، بما في ذلك تنظيم دورات تدريبية خاصة للمُدربين الوطنيين، وإنشاء منتديات من أجل تبادل الأفكار والتعلم من الأقران فيما بين الهيئة القضائية الوطنية وشبكة تضم مؤسسات التدريب القضائي. ومن المقرر أيضاً إتاحة النفاذ المباشر إلى الدورات والمنتديات من خلال الهواتف الذكية والأجهزة اللوحية.

وعلاوة على ذلك، سيبدأ وضع خرائط لمؤسسات التدريب في مجال حقوق الملكية الفكرية وغيرها من مبادرات التدريب الموجهة إلى الهيئة القضائية الموجودة في كل أنحاء العالم. وقد أُعدَّ استبيان لهذا الغرض، وسيوزع قريباً.

واقترحت البلدان الرائدة أن تواصل الويبو، فور الانتهاء من المشروع، تقديم المساعدة كوسيلة للحفاظ على النتائج التي ستتحقق.

وسوف ينتهي المشروع، ما لم يحدث مزيد من التأخير، بحلول يوليو 2018، بعد إنجاز جميع النواتج المتوقعة، لا سيما إعداد وحدات تدريبية مُخصّصة للجهاز القضائي تلبي الأولويات والمتطلبات الوطنية، وتكوين مجموعة أساسية من القضاة واسعي المعرفة والمدربين تدريباً جيداً في مجال الملكية الفكرية، وإنشاء منتديات وشبكات افتراضية.

<p>لا ينطبق</p>	<p><u>أمثلة على النجاح/ الأثر والدروس الرئيسية</u></p>
<p>يمكن توقع المخاطر التالية في أثناء تنفيذ المشروع:</p> <p>(أ) صعوبات في تنظيم تدريب متواصل لهيئة قضائية مشغولة. ويتمثل أحد التدابير الرئيسية لمواجهة هذه المخاطر في ضمان المشاركة والتأييد الكاملين من جانب مؤسسة التدريب القضائي و/أو السلطات المعنية في جميع مراحل المشروع. كما أن إعداد الدورات التدريبية عبر الإنترنت من شأنه أن يساعد على التخفيف من حدة هذا الخطر؛</p> <p>(ب) وربما تتسبب ظروف البلد الرائد المختار في عرقلة المشروع، وفي هذه الحالة ستؤاخذ المناقشات اللازمة. ويمكن تعليق أو تأجيل المشروع في البلد المعني إذا لم تنجح هذه المناقشات؛</p> <p>(ج) وربما يواجه استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات قيوداً في البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً، مثل غياب الإنترنت أو بطء سرعته. ولعل أحد التدابير الرئيسية لمواجهة هذا الخطر الشديد هو التأكد من طبع دليل "أدوات القضاة في مجال حقوق الملكية الفكرية".</p>	<p><u>المخاطر والتخفيف من آثارها</u></p>

<p>تحتسباً لطلبات المساعدة المتزايدة التي أعربت عنها بلدان أخرى، كوسيلة لتحقيق أقصى قدر من الكفاءة في إعداد الوحدات التدريبية وكأداة لتعزيز استدامة المشروع ككل، أثرت أكاديمية الويبو إعداد دورة عامة للتعليم عن بعد من شأنها أن تلبى احتياجات كل بلد من البلدان الرائدة وغيرها من البلدان الطالبة وأولويات كل بلد منها وخصائصه. وسيكون من الممكن استخدام الدورة بسهولة في الدورات التدريبية التي تُقام وجهاً لوجه. وسيُتاح النفاذ إلى الدورات والمحتويات الأخرى من خلال الهواتف الذكية والأجهزة اللوحية من أجل تيسير نفاذ الهيئة القضائية إلى المعلومات والتعلم منها.</p>	<p><u>مسائل تفتضي دعماً/ اهتماماً فورياً</u></p>
<ul style="list-style-type: none">- الانتهاء من الدورة العامة للتعلّم عن بعد المُوجّهة إلى الهيئة القضائية؛- وتخصيص الدورة حسب الاحتياجات والأولويات والسياقات القضائية الوطنية لكل بلد من البلدان الرائدة؛- وإعداد برنامج "تدريب المُدرّب" لكل بلد رائد؛- وتنظيم دورات تدريبية تجريبية بالتنسيق مع مؤسسات التدريب القضائي المعنية؛- وإنشاء منتديات وشبكات افتراضية من أجل الهيئة القضائية؛- وتوفير مواد تعليمية مناسبة؛- وبدء عملية رسم الخرائط بغية إنشاء قاعدة بيانات تتضمن معلومات ذات صلة عن مؤسسات التدريب القضائي القائمة في جميع أنحاء العالم التي تقدم تدريباً في مجال حقوق الملكية الفكرية للهيئة القضائية.	<p><u>المضي قدماً</u></p>
<p>يُنفَّذ المشروع وفقاً للجدول الزمني الوارد في وثيقة المشروع.</p>	<p><u>الجدول الزمني للتنفيذ</u></p>
<p>معدل استخدام الميزانية في منتصف سبتمبر 2017 هو: 15%</p>	<p><u>معدل تنفيذ المشروع</u></p>
<p>هذا هو التقرير المرحلي الثاني المُقدّم إلى اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية. وورد التقرير الأول في المرفق الرابع للوثيقة CDIP/18/2، وقُدِّم إلى اللجنة في دورتها الثامنة عشرة.</p>	<p><u>التقارير السابقة</u></p>

التقييم الذاتي للمشروع

مفتاح نظام إشارات السير

****	***	**	لا تقدم	لا تقييم
مُحقَّق بالكامل	تقدم قوي	بعض التقدم	لا يوجد تقدم	لم يُقيّم بعد / توقف

نواحي المشروع ⁶ (النتيجة المرتقبة)	مؤشرات التنفيذ الناجح (مؤشرات النواتج)	بيانات الأداء	الوضع الراهن
إعداد قائمة بمؤسسات التدريب في مجال حقوق الملكية الفكرية وبغيرها من المبادرات التدريبية الخاصة بالجهاز القضائي على الصعيد العالمي	<ul style="list-style-type: none"> - إعداد تلك القائمة، - وإنجاز التحليل الأولي. 	لا تنطبق، أُعدَّ استقصاء بشأن التعليم والتدريب في مجال الملكية الفكرية للهيئة القضائية الموجودة في جميع أنحاء العالم، وسوف يُوزَّع هذا الاستقصاء قريباً.	**
وضع وحدات تدريب على الملكية الفكرية مُخصَّصة للقضاة ورجال القضاء في كل مشروع رائد.	<ul style="list-style-type: none"> - استكمال الوحدات وإقرار السلطات الوطنية أو الإقليمية المعنية لها. - تنظيم دورة تدريبية واحدة على الأقل (شبكة أو مختلطة أو غير شبكية) بالتعاون مع كل مؤسسة تدريب مستفيدة استناداً إلى الوحدات والمناهج الدراسية وأساليب التدريب المستحدثة بغية تحقيق النتائج التعليمية المنشودة. 	يجري حالياً إعداد وحدة عامة للتعليم عن بعد. وستبدأ عملية التخصيص قريباً بالتنسيق مع الاستشاريين الوطنيين للمشروع في البلدان الرائدة الأربعة.	**
تدريب مجموعة من القضاة، منهم مُدرَّب محتمل واحد أو أكثر، استناداً إلى الوحدات المستحدثة	استكمال المستفيدين الدورة التدريبية	لا ينطبق	لا تقييم

⁶ وفقاً للقسم 3.2 من وثيقة المشروع الأصلية.

الوضع الراهن	بيانات الأداء	مؤشرات التنفيذ الناجح (مؤشرات النواتج)	نواتج المشروع ⁶ (النتيجة المرتقبة)
لا تقييم	لا ينطبق	إعراب اثنتان على الأقل من مؤسسات التدريب القضائي عن رغبتها في زيادة التواصل والتعاون في مجال التدريب المتخصص.	إقامة شبكة تربط بين مؤسسات التدريب القضائي.

الوضع الراهن	بيانات الأداء	مؤشرات النجاح في تحقيق هدف المشروع (مؤشرات النتائج)	أهداف المشروع
لا تقييم	لا ينطبق	إقرار ما لا يقل عن 50% من القضاة والمدعين العامين ورجال القضاء المستفيدين بأنهم اكتسبوا مهارات جديدة للبت بفعالية وكفاءة في منازعات الملكية الفكرية.	تعزيز قدرات ومهارات القضاة والمدعين العامين في البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً لتمكينهم من البت بفعالية ونجاعة في منازعات الملكية الفكرية بما يتماشى مع الاحتياجات والأولويات الإنمائية المحددة في البلد.
لا تقييم	لا ينطبق	إقرار ما لا يقل عن 50% من القضاة والمدعين العامين ورجال القضاء المستفيدين بالعلاقة بين البت بفعالية وكفاءة والابتكار والإبداع على الصعيد المحلي.	غرس ثقافة ملكية فكرية موجهة نحو التنمية في الهيئات القضائية تحفز الابتكار والإبداع على المستوى المحلي وتحث بيئة التعاون الدولي ونقل التكنولوجيا والاستثمار.
لا تقييم	لا ينطبق	إقرار ما لا يقل عن 50% من القضاة والمدعين العامين ورجال القضاء المستفيدين بالعلاقة التلازمية بين تسوية المنازعات والمصلحة العامة. إشارة ما لا يقل عن 50% من القضاة والمدعين العامين ورجال القضاء المستفيدين إلى أن التدريب قد حسن مهاراتهم في مجال تسوية المنازعات.	زيادة فعالية المؤسسات الوطنية لتسوية منازعات الملكية الفكرية وتحقيق توازن جيد بين حماية حقوق الملكية الفكرية والصالح العام.

أهداف المشروع	مؤشرات النجاح في تحقيق هدف المشروع (مؤشرات النتائج)	بيانات الأداء	الوضع الراهن
إرساء توجه نحو التنمية في الهيئات القضائية بغية إقامة نظام لتسوية منازعات حقوق الملكية الفكرية يتسم بالتوازن والفعالية والكفاءة ويدعم المواهب والابتكار والإبداع على الصعيد المحلي مع تحفيز ومكافأة وحماية حقوق ومصالح جميع أصحاب حقوق الملكية الفكرية ومستخدمي حقوق الملكية الفكرية والمصلحة العامة على نحو منصف وعادل ومتوازن.	إقرار ما لا يقل عن 50% من القضاة والمدعين العامين المستفيدين بأهمية تحقيق توازن بين الحقوق والمصالح الخاصة بأصحاب حقوق الملكية الفكرية ومستخدميها والصالح العام.	لا ينطبق	لا تقييم

[يلي ذلك المرفق السابع]

التوصية 1: يجب أن تتميز أنشطة الويبو في مجال المساعدة التقنية بعدة ميزات منها أنها موجهة نحو التنمية وقائمة على الطلب وشفافة وهي تأخذ بعين الاعتبار الأولويات والاحتياجات الخاصة بالبلدان النامية والبلدان الأقل نمواً على وجه الخصوص فضلاً عن مختلف مستويات التنمية المدركة في الدول الأعضاء، وينبغي إدراج الأنشطة في أطر زمنية لاستكمال البرامج. وفي هذا الصدد، ينبغي أن يكون تصميم برامج المساعدة التقنية وآليات تسليمها وعمليات تقييمها خاصة بكل بلد.

الإنجازات	استراتيجيات التنفيذ
<p>استمرت البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً في الاستفادة من المساعدة على تصميم وتطوير وتنفيذ الاستراتيجيات الوطنية للملكية الفكرية التي تتسق مع خططها الإنمائية العامة وتلبي احتياجاتها وأولوياتها. ويوجد ما مجموعه 50 استراتيجية وطنية للملكية الفكرية قيد التنفيذ (30 في بلدان في أفريقيا، و3 في المنطقة العربية، و9 في آسيا والمحيط الهادئ، و8 في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي)، منها 22 في البلدان الأقل نمواً.</p> <p>واستمر استخدام قواعد البيانات المتخصصة كأدوات للتوثيق والإبلاغ الفعال عن تقديم المساعدة التقنية، لا سيما قواعد البيانات الخاصة بالمساعدة التقنية في مجال الملكية الفكرية (IP-TAD، المتاحة على http://www.wipo.int/tad/en/) وقائمة الخبراء الاستشاريين (IP-ROC، المتاحة على http://www.wipo.int/roc/en/)، وقاعدة بيانات "ويبو ماتش" المطورة مؤخراً (المتاحة على http://www.wipo.int/wipo-match/ar/).</p> <p>ترقية قاعدة بيانات "ويبو ماتش" إلى موقع إلكتروني واحد آمن يعمل على بيئة متعددة الأنظمة يمكن النفاذ إليها من أجهزة مختلفة مثل الحاسوب والحاسوب اللوحي والهواتف الذكية. ويُسهل ذلك نمو الشركات القائمة (بين القطاعين العام والخاص، وفيما بين القطاع العام، وفيما بين القطاع الخاص) في مشروعات وأنشطة ملموسة من أجل استخدام الملكية الفكرية لأغراض التنمية. واضطلع بأنشطة ترويجية مع الدول الأعضاء وكذلك مع منظمات غير حكومية أو منظمات حكومية دولية أو مراقبين لتعريفهم بهذه المنصة التوفيقية الجديدة ومناقشتها.</p>	<p>الاضطلاع بتقديم المساعدة التقنية، بناء على طلب الدول الأعضاء، بعد أن يتم تصميمها وصياغتها وتنفيذها بالتشاور والتعاون الوثيق مع البلدان المعنية لتلبي الاحتياجات المحددة ومستوى التنمية وأولويات البلد تلبية كاملة، مع التركيز خاصة على احتياجات البلدان الأقل نمواً.</p> <p>تقديم المساعدة للبلدان في سياق صياغة استراتيجيات وطنية بشأن الملكية الفكرية لفائدة جميع أصحاب المصالح. ويعد الغرض الرئيسي من هذه الاستراتيجيات هو الإسهام في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتكنولوجية في البلدان المستفيدة بفضل الانتفاع الفعال بنظام الملكية الفكرية.</p> <p>وتنظّل المسؤولية الأولى عن إعداد هذه العملية واقعة على عاتق البلدان المعنية، مع التزام الويبو التام بتقديم كل ما يلزم من المساعدة التقنية والتعاون بطريقة فعالة من حيث التكلفة أو التدخل في الوقت المناسب.</p>

<u>الإنجازات</u>	<u>استراتيجيات التنفيذ</u>
<p>وإضافة إلى الأنشطة الواردة في قاعدة بيانات المساعدة التقنية للملكية الفكرية (IP-TAD)، ولمزيد من المعلومات حول الإنجازات التي تتصل بهذه التوصية، يُرجى الرجوع إلى تقرير أداء البرنامج لعام 2016 (الوثيقة WO/PBC/26/2)، وبخاصة البرنامجان 9 و10.</p>	

التوصية 3: زيادة ما يخصص من أموال وموارد بشرية لبرامج المساعدة التقنية في الويبو للنهوض بجملة أمور، منها ثقافة الملكية الفكرية الموجهة للتنمية مع التأكيد على إدراج الملكية الفكرية في مختلف المستويات التعليمية وحفز اهتمام الجمهور بالملكية الفكرية.

استراتيجيات التنفيذ	الإنجازات
<p>النهوض بثقافة الملكية الفكرية الموجهة للتنمية وحفز وعي الجمهور بصورة أكبر بالملكية الفكرية</p> <p>إذكاء الوعي بأهمية دور الملكية الفكرية في التنمية الوطنية في كافة قطاعات المجتمع، وتعزيز النقاش والحوار المستنير والمتوازن حول قضايا الملكية الفكرية كجزء لا يتجزأ من برامج الويبو وأنشطتها. وتشجيع الويبو لإشراك جميع أصحاب المصالح الوطنيين عبر أنشطتها وبرامجها المختلفة باعتبار أن ذلك يشكل جزءاً من عملية التعريف بثقافة الملكية الفكرية الموجهة للتنمية. ويجرى تطوير برامج معينة خصيصاً للمؤسسات العامة ولأصحاب المصالح في مجال الملكية الفكرية وللمنتفعين بها، وتستهدف هذه البرامج قطاعات مجتمعية مختلفة، منها الجامعات، ومراكز البحوث، والشركات الصغيرة والمتوسطة، والصناعات الإبداعية، والسلك الدبلوماسي، والجهاز القضائي،</p>	<p>أبرزت خارطة فعاليات اليوم العالمي للملكية الفكرية أكثر من 500 فعالية (زيادة 12 في المائة على أرقام عام 2016) في 124 بلداً، تحت شعار "الابتكار - فمعيشة أعذب". وكما في العام الماضي، كانت أربعة من البلدان الخمسة التي تمتعت بأكثر عدد من المعجبين بالصفحة المخصصة لليوم العالمي للملكية الفكرية على فيسبوك من البلدان النامية - الهند، والمكسيك، والبرازيل، ومصر.</p> <p>وأدت حملة ترويجية لمعاهدة مراكش إلى إشراك طائفة واسعة من الجمهور وقطاع عريض من الصناعات في المساعدة على جذب اهتمام واضعي السياسات وعامة الناس بهذا الإنجاز المهم في مجال حق المؤلف.</p> <p>ولأن الويبو من المنظمات الموقعة على ميثاق النشر المُيسر، فقد وُضع التزامها بتيسير النفاذ موضع التنفيذ في المجالات الرئيسية منذ الاجتماع الأخير للجمعية الويبو. ووُضعت جميع المنشورات ذات الصلة بمعاهدة مراكش بنسق مُيسر للأشخاص ذوي الإعاقات البصرية أو غيرهم من الأشخاص العاجزين عن قراءة المطبوعات، بجميع اللغات الرسمية.</p> <p>وتبنت المنظمة سياسة النفاذ المفتوح في أكتوبر 2016، مما يسهم في تسهيل تبادل المعارف والمعلومات عبر الحدود الجغرافية. وفي العام الماضي، صدر 118 منشوراً بموجب ترخيص المشاع الإبداعي الخاص بالمنظمات الحكومية الدولية، مما يسمح للمستخدمين على الإنترنت باستنساخ أو توزيع أو تكييف محتوى الويبو دون الحاجة إلى الحصول على إذن.</p> <p>ونُشرت مواد مرجعية رائدة في المجال، ووُزعت من خلال منصتها على الإنترنت، مما يسمح للمستخدمين بالبحث عن المعارف الواردة في أكثر من 1 355 من منشورات الويبو وموادها الإعلامية والانتفاع بها. وحظيت صفحة هذه الخدمة بأكثر من 300 000 مشاهدة منذ الجمعيات الأخيرة. وتتاح جميع منشورات الويبو على الإنترنت للتنزيل مجاناً (بما في ذلك المنشورات التي كانت تُعرض للبيع سابقاً)، مع وجود خيار شراء نسخ مطبوعة من خلال خدمة الطباعة عند الطلب، مما يسهم أيضاً في تسهيل تبادل المعارف عبر جميع الدول الأعضاء.</p>

استراتيجيات التنفيذ	الإنجازات
<p>والمسؤولون الحكوميون، والمجتمع المدني.</p>	<p>أما نشرة الويبو الإخبارية التي تنشر معلومات وتحديثات مهمة عن أنشطة الويبو وقطاع الملكية الفكرية لجميع الدول الأعضاء، فوصلت إلى ما يقرب من 14 ألف مشترك في أكثر من 175 بلداً. وتصدر هذه النشرة مرتين في الأسبوع بست لغات، مما يُسهّل اطلاع جميع الدول الأعضاء عليها ويضمن تبادل الأخبار والمعارف في حينها.</p> <p>وأنتجت الويبو مائة وواحد وثلاثين (131) فيديو جديداً، ركز أكثرها على الانتفاع الناجح بالملكية الفكرية من جانب مختلف المبدعين والمبتكرين في البلدان النامية. وتلقت قناة الويبو على يوتيوب، التي نُشرت فيها هذه الفيديوهات، أكثر من 1.55 مليون مشاهدة في العام الماضي، مما عزّز فهم الجمهور الأوسع وواضعي السياسات لدور الملكية الفكرية في تنمية الاقتصادات الدينامية.</p> <p>واستضافت شعبة الاتصالات 50 مجموعة، استفاد منها 1200 شخص من خلال برنامج الإحاطات الميدانية. وجرى تجريب برنامج جديد للاجتماعات الشهرية التي تُعقد وجهاً لوجه، إلى جانب جدول زمني منتظم لفعاليات الحلقات الدراسية الشبكية الافتراضية التي يمكن لأي شخص حضورها من جميع أنحاء العالم. وبالانتقال إلى منصة افتراضية، تسمح الويبو للمشاركين من جميع البلدان بالتعامل مباشرة مع المنظمة.</p> <p>اتسع نطاق برنامج مكاتب إيداع منشورات الويبو ليشمل بلدان في أمريكا اللاتينية وأفريقيا ومناطق أوروبا الوسطى والشرقية.</p> <p>يجري تحسين توجُّه الويبو نحو خدمة العملاء وإدارة الاستفسارات الواردة من خلال العديد من المبادرات، منها تحديث أنظمة توزيع المكالمات بحيث يمكن توجيه الاستفسارات الواردة من أي بلد في العالم إلى الإدارات الصحيحة بسرعة.</p> <p>وإضافة إلى الأنشطة الواردة في قاعدة بيانات المساعدة التقنية للملكية الفكرية (IP-TAD)، ولمزيد من المعلومات حول إنجازات الاتصالات التي تتعلق بهذه التوصية، يُرجى الرجوع إلى تقرير أداء البرنامج لعام 2016 (الوثيقة WO/PBC/26/2)، البرنامج 19.</p>

واصلت جميع برامج أكاديمية الويبو دمج عنصر التنمية في مضمونها ومراعاة استخدام الملكية الفكرية من أجل تعزيز التوازن العادل بين حماية الملكية الفكرية والمصلحة العامة.

وقدّمت برامج تعليمية وتدريبية بشأن الملكية الفكرية لأكثر من 55 000 مشارك في عام 2016، وعُزز التعاون مع عدد من البلدان النامية بدعم من شركائها.

واستجابت محتويات التدريب للطلبات التعليمية والتدريبية مع مراعاة التوجه نحو التنمية والتوازن الجغرافي.

وقدّمت تدريبات الأقران بالشراكة مع بلدان نامية إلى بلدان نامية أخرى وبلدان أقل نمواً تلبيةً لاحتياجاته ومتطلباتها التعليمية.

وأدرجت الدورة التنفيذية للتعليم عن بعد المعنونة "تعزيز النفاذ التكنولوجيات الطبية والابتكار" في كتالوج أكاديمية الويبو في عام 2016. وتتناول الدورة أوجه التقاطع بين مجالات الصحة العامة والملكية الفكرية والتجارة، وقد وُضعت في إطار اتفاق تعاون ثلاثي بين منظمة الصحة العالمية والويبو ومنظمة التجارة العالمية بالتعاون مع أكاديمية الويبو.

وأطلقت أيضاً في عام 2016 دورة متقدمة بشأن "ترخيص البرمجيات بما فيها البرمجيات المفتوحة المصدر". وتعزز هذه الدورة المتقدمة الوعي بإمكانات البرمجيات المسجلة الملكية والمفتوحة المصدر وآثارها.

وأدخلت برامج ماجستير مشتركة جديدة، فضلاً عن زيادة الأشكال الأخرى للدعم المُقدّم إلى الجامعات، مما يسّر الالتحاق بدراسات عليا فائقة الجودة في مجال الملكية الفكرية، لا سيما للمشاركين من البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية.

وقدّمت المساعدة بنجاح إلى الدول الأعضاء لإنشاء مراكز وطنية للتدريب الذاتي على الملكية الفكرية (أكاديميات ناشئة) تُركز على أهدافها وأولوياتها الوطنية المحددة. وقدّمت موارد تدريبية جديدة ذات محتوى مُحدّث ومُخصّص إلى أكاديميات الملكية الفكرية الوطنية القائمة.

زيادة بنسبة 20 في المائة في المشاركة في المدارس الويبو الصيفية التي أُقيمت في جميع أنحاء العالم.

تعليم الملكية الفكرية في جميع المستويات الدراسية

اشتركت الويبو مع معاهد أكاديمية في تقديم وإعداد برامج للحصول على درجات علمية/دبلومات في مجال الملكية الفكرية. كما أقامت شراكات استراتيجية مع معاهد أكاديمية، لا سيما في البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً والبلدان المنتقلة إلى نظام الاقتصاد الحر. كما شملت الشراكات مع المؤسسات الأكاديمية وضع مواد ومناهج تعليمية وتدريبية بشأن الملكية الفكرية. وأعدت دورات جديدة للتعليم عن بعد، وأدرجت في المناهج الدراسية للمؤسسات. وركز برنامج التنمية المهنية تركيزاً خاصاً على إقامة شراكات فيما بين بلدان الجنوب لزيادة ضمان التركيز على التنمية عند تدريب المسؤولين الحكوميين. وفي جميع برامج الأكاديمية، كان هناك جهد متزايد لإدراج الجوانب الموجهة نحو التنمية في نظام الملكية الفكرية. الأكاديمية.

وفي سياق تنفيذ هذه التوصية، تمت الموافقة في عام 2016 على مشروع "التعاون على التنمية والتعليم والتدريب المهني في مجال حقوق الملكية الفكرية مع مؤسسات التدريب القضائي في البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً". ويهدف المشروع إلى تقديم المساعدة التقنية إلى مؤسسات التدريب القضائي في أربعة بلدان رائدة (كوستاريكا، ولبنان، ونيبال، ونيجيريا) من أجل تعزيز قدرات ومهارات القضاة في التعامل مع المنازعات المتعلقة بالملكية الفكرية.

وإضافة إلى الأنشطة الواردة في قاعدة بيانات المساعدة التقنية للملكية الفكرية (IP-TAD)، ولمزيد من المعلومات حول الإنجازات التي تتصل بهذه التوصية، يُرجى الرجوع إلى تقرير أداء البرنامج لعام 2016 (الوثيقة WO/PBC/26/2)، البرنامج 11 وإلى المنشور المعنون "استعراض أكاديمية الويبو في عام 2016".

التوصية 4: التأكيد بشكل خاص على احتياجات الشركات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات التي تعمل في مجال البحث العلمي والصناعات الثقافية، ومساعدة الدول الأعضاء، بطلب منها، على وضع الاستراتيجيات الوطنية المناسبة في مجال الملكية الفكرية.

الإجازات	استراتيجيات التنفيذ
<p>تم تحديد مدى نفاذ أصحاب المصلحة في مجال الابتكار (بما في ذلك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة) إلى نظام الملكية الفكرية وانتفاعهم به واستغلالهم له من خلال بعثات تقييم أرسلت إلى لايفيا وسلوفاكيا وجورجيا. وقدمت توصيات لينظر فيها واضعو السياسات من أجل تحسين هذا النفاذ والانتفاع والاستغلال.</p> <p>تبادل الخبرات وتعزيز التفاهم بشأن أهمية استراتيجية الملكية الفكرية من خلال مؤتمر دون إقليمي عُقد في جورجيا.</p> <p>التنظيم الناجح لتدريبات تكوين الكفاءات الموجهة إلى الشركات الصغيرة والمتوسطة ورواد الأعمال بشأن الاستخدام الاستراتيجي للملكية الفكرية، وإدارة الملكية الفكرية، وأهمية التوسيم، والانتفاع التجاري بالملكية الفكرية، وتقييمها من خلال 16 فعالية وطنية إقليمية ودون إقليمية، وبرامج تدريبية، وحلقات عمل، وحلقات دراسية نُظمت في 13 بلداً.</p> <p>التكليف بإجراء دراسات بشأن التحديات التي تواجه الشركات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في إدارة الملكية الفكرية وكيفية التصدي لتلك التحديات (كولومبيا)؛ وبشأن كيفية تنشيط الانتفاع الفعال بالملكية الفكرية وتعزيزه (جمهورية إيران الإسلامية).</p> <p>إطلاق المشروع القطري الذي سُنِّقَ في جنوب أفريقيا ويتصدى على نحو شامل للتحديات المتعلقة بالملكية الفكرية التي تواجه الشركات الصغيرة والمتوسطة في جنوب أفريقيا وكيفية التخفيف من وطأة هذه التحديات.</p> <p>الانتهاء من دراسات تقييم الاحتياجات التي أجريت في الشركات الصغيرة والمتوسطة المصرية في استخدام نظام الملكية الفكرية، والثغرات الموجودة في الدعم المُقدم من المؤسسات الداعمة للشركات الصغيرة</p>	<p>استراتيجية للشركات الصغيرة والمتوسطة</p> <p>مساعدة الدول الأعضاء على وضع سياسات واستراتيجيات ملائمة بشأن الملكية الفكرية للشركات الصغيرة والمتوسطة.</p> <p>تعزيز قدرة الشركات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الداعمة لها على استخدام نظام الملكية الفكرية على نحو أفضل في تعزيز قدرتها التنافسية.</p> <p>إعداد محتوى متعلق بالشركات الصغيرة والمتوسطة للاسترشاد به في أنشطة التدريب وتكوين الكفاءات التي تستهدف، في المقام الأول، المؤسسات الداعمة للشركات الصغيرة والمتوسطة.</p> <p>وقد بُذلت جهود خاصة لدعم البلدان النامية في إقامة علاقات وطيدة بين مؤسسات البحث والصناعات المحلية والشركات الصغيرة والمتوسطة بهدف إقامة شراكات بين مؤسسات القطاع العام والقطاع الخاص من شأنها تعظيم قيمة أصول الملكية الفكرية وتكفل تحالف الجهود بين الأوساط العلمية والتجارية والثقافية والوكالات الحكومية الداعمة لها.</p> <p>استمرار الوبو في إنجاز أنشطتها المختلفة الرامية إلى إذكاء وعي عام بأهمية الملكية الفكرية في القدرة التنافسية في الأسواق وتكوين قدرات</p>

<u>الإجازات</u>	<u>استراتيجيات التنفيذ</u>
<p>والمتوسطة، واستكشاف التدخلات السياساتية المنفّذة في أماكن أخرى لمواجهة تلك التحديات.</p> <p>تنظيم حلقة دراسية إقليمية بشأن نشر ثقافة الملكية الفكرية فيما بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في سنغافورة لإمداد المشاركين بالأدوات وأفضل الممارسات والتّجربة لبناء ثقافة الملكية الفكرية بشكل فعال داخل مجتمع الشركات الصغيرة والمتوسطة في بلدانهم. ومن خلال دعوة موظفين من مكتب الملكية الفكرية والهيئة الحكومية المسؤولة عن الشركات الصغيرة والمتوسطة، أتاحت الويبو فرصة لإقامة علاقة بين منظمتين حكوميتين مهمتين.</p>	<p>محلية بفضل تدريب المدربين في حلقات العمل والندوات وغيرها من الأنشطة المباشرة وجهًا لوجه، فضلا عن إعداد مواد إعلامية عن الملكية الفكرية لقطاع الأعمال (من مطبوعات ومواقع إلكترونية ومنشورات وأقراص مدمجة وما إليها) وتعميم تلك المواد.</p>

الإجازات	استراتيجيات التنفيذ
<p>إطلاق واستكمال دراسة استقصائية عن المساهمة الاقتصادية لصناعة حق المؤلف في إكوادور في مايو 2017 في فعالية سياسية رفيعة المستوى في كيتو، إكوادور.</p> <p>الانتهاء من أداة تُركز على إدارة حق المؤلف في البيئة الرقمية للناشرين الصغار والمتوسطين في البلدان النامية. والاستمرار في إعداد أداتين إضافيتين بشأن ارتفاع مطوري تطبيقات الهواتف الجوال بالملكية الفكرية وبشأن اعتبارات الملكية الفكرية عند استخدام وسائل التواصل الاجتماعي.</p> <p>شراكة بشأن الصناعات الإبداعية مع حكومتي الولايات المتحدة الأمريكية وفنلندا، وكذلك مع الاتحاد الدولي لجمعيات المؤلفين والملحنين (CISAC) والاتحاد الدولي لناشري الموسيقى (ICMP).</p> <p>وإضافة إلى الأنشطة الواردة في قاعدة بيانات المساعدة التقنية للملكية الفكرية (IP-TAD)، ولمزيد من المعلومات حول الإنجازات التي تتصل بهذه التوصية، يُرجى الرجوع إلى تقرير أداء البرنامج لعام 2016 (الوثيقة WO/PBC/26/2)، وبخاصة البرنامج 3.</p>	<p>استراتيجية للصناعات الإبداعية</p> <p>إعداد دراسات عن مساهمة الصناعات القائمة على حق المؤلف في الاقتصاد. وكان الغرض الرئيسي من هذه الدراسات هو تمكين البلدان من تحديد صناعاتها القائمة على حق المؤلف وإجراء تحليل مقارن لإسهام تلك الصناعات في الاقتصاد مقارنة بقطاعات أخرى أو صناعات مشابهة في بلدان أخرى. كما تهدف هذه الدراسات أيضاً إلى مساعدة واضعي السياسات في تحديد الخيارات المناسبة في سياساتها الوطنية.</p> <p>إعداد أدوات عملية لقطاعات إبداعية مختارة بهدف تلبية احتياجاتها الخاصة، واستعمال تلك الأدوات في حلقات دراسية في عدد من البلدان.</p> <p>بذل جهود لإقامة شراكات مع حكومات ومنظمات دولية مهتمة مع تعزيز الشركات الناتجة والقائمة.</p>

الإجازات	استراتيجيات التنفيذ
<p>إعداد سياسة إطارية للملكية الفكرية من أجل جامعات بوتسوانا، وإعداد سياسات ملكية فكرية في ثلاث جامعات / مؤسسات بحثية (اثنان في موزامبيق وأخرى في بوتسوانا)، وتعزيز سياسات الملكية الفكرية في أربع جامعات / مؤسسات بحثية يقع مقرها في جورجيا وسلوفاكيا وبولندا والجزيل الأسود.</p> <p>إضافة 114 سياسة جديدة من 15 بلداً جديداً إلى قاعدة بيانات سياسات الملكية الفكرية للجامعات والمؤسسات البحثية العامة التي أطلقت في يونيو 2016، وتجمعت فيها 494 سياسة من 70 بلداً.</p> <p>إنشاء مكتب لنقل التكنولوجيا في وزارة العلوم في الجزيل الأسود. وأحرز تقدم نحو تعزيز 4 مكاتب لنقل التكنولوجيا في تونس، لتكون مستدامة ومستقلة تشغيلياً في عام 2016.</p> <p>وإضافة إلى الأنشطة الواردة في قاعدة بيانات المساعدة التقنية للملكية الفكرية (IP-TAD)، ولمزيد من المعلومات حول الإنجازات التي تتصل بهذه التوصية، يُرجى الرجوع إلى تقرير أداء البرنامج لعام 2016 (الوثيقة WO/PBC/26/2)، وبخاصة البرنامج 30.</p>	<p><i>استراتيجية للجامعات ومؤسسات البحث</i></p> <p>التكثيف الكبير لأنشطة الويبو الداعمة للجامعات والمؤسسات البحثية نتيجة لتزايد الطلبات الواردة من الدول الأعضاء. وتركيز الدعم على ثلاثة أنواع رئيسية من الأنشطة. أولاً، مساعدة الجامعات ومؤسسات البحث على وضع سياسات مؤسسية بشأن الملكية الفكرية من أجل تسهيل إدارة أصول الملكية الفكرية وفقاً لاختصاص هذه الجامعات والمؤسسات ورسالتها. ثانياً، دعم الويبو لإنشاء شبكات من المؤسسات البحثية بمراكز خدمة رئيسية في مجال الملكية الفكرية لتمكين الدول الأعضاء من إنشاء بنية تحتية فعالة من حيث التكلفة لأغراض الابتكار. ثالثاً، تقديم الويبو للجامعات ومؤسسات البحوث برامج تدريبية عملية ومخصصة بشأن السياسات المؤسسية للملكية الفكرية، وترخيص التكنولوجيا، وتقييم البراءات، وصياغة البراءات، وإدارة التسويق.</p>
<p>وضع منهجية لصياغة استراتيجيات وطنية للملكية الفكرية في شكل مجموعة من الأدوات العملية في إطار "مشروع تعزيز قدرات المؤسسات والمستخدمين في مجال الملكية الفكرية على كل من الصعيد الوطني ودون الإقليمي والإقليمي" الوارد في الوثيقة CDIP/3/INF/2 (http://www.wipo.int/edocs/mdocs/mdocs/en/cdip_3/cdip_3_inf_2.pdf).</p> <p>تعميم استراتيجيات الملكية الفكرية وخططها الوطنية في العمل العادي للمنظمة بهدف ضمان الملكية الوطنية والاستدامة ولتلبية الاحتياجات المحددة لكل بلد.</p>	<p><i>استراتيجية لدعم إعداد استراتيجيات وطنية بشأن الملكية الفكرية</i></p> <p>تقديم دعم يستهدف دمج استراتيجيات الملكية الفكرية في التخطيط للتنمية الاقتصادية الوطنية. ويشمل ذلك استحداث أدوات عملية تشدد على أهمية الخيارات الوطنية في إعداد استراتيجيات الملكية الفكرية وتطبيقها. مع مراعاة احتياجات الشركات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات العاملة في مجال البحث العلمي والصناعات الثقافية عند</p>

<u>الإجازات</u>	<u>استراتيجيات التنفيذ</u>
<p>ويجري حالياً تنفيذ استراتيجيات وطنية للملكية الفكرية/خطط وطنية لتطوير الملكية الفكرية في 50 بلداً إجمالاً (30 بلداً في أفريقيا، و3 بلدان في المنطقة العربية، و9 بلدان في آسيا والمحيط الهادئ، و8 بلدان في أمريكا اللاتينية والكاريبي)، منها 22 بلداً من البلدان الأقل نمواً.</p> <p>ويجري رسم خطط أو استراتيجيات للملكية الفكرية أو دخلت مرحلة الموافقة النهائية في 34 بلداً إضافياً.</p> <p>وإضافة إلى الأنشطة الواردة في قاعدة بيانات المساعدة التقنية للملكية الفكرية (IP-TAD)، ولمزيد من المعلومات حول الإنجازات التي تتصل بهذه التوصية، يُرجى الرجوع إلى تقرير أداء البرنامج لعام 2016 (الوثيقة WO/PBC/26/2)، وبخاصة البرنامجان 9 و10.</p>	<p>إعداد الاستراتيجيات الوطنية للملكية الفكرية.</p>
<p>استكمل المشروع الخاص بالملكية الفكرية وتوسيم المنتجات لتطوير الأعمال في البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً، وقيم، وأدرج في العمل العادي للمنظمة.</p> <p>استفادت بلدان أخرى من المساعدة التي تقدمها الويبو لتصميم استراتيجيات الملكية الفكرية والتوسيم للأعمال التجارية الزراعية ومنتجات الحرف اليدوية المحلية. وأنشئ ائتلاف من الشركاء (بما في ذلك جمعيات المنتجين، ومنظمات حكومية دولية، وجهات مانحة) في كمبوديا وكينيا ومنطقة البحر الكاريبي لتحسين القدرة التنافسية لمنتجات رئيسية مرتبطة بالمنشأ (أي الأرز الكمبودي الفاخر، والكاكاو الرفيع، وفواكه وخضروات مُختارة من منطقة البحر الكاريبي، والسلال المنسوجة يدوياً في كينيا).</p> <p>وإضافة إلى الأنشطة الواردة في قاعدة بيانات المساعدة التقنية للملكية الفكرية (IP-TAD)، ولمزيد من المعلومات حول الإنجازات التي تتصل بهذه التوصية، يُرجى الرجوع إلى تقرير أداء البرنامج لعام 2016 (الوثيقة WO/PBC/26/2)، البرنامج 9.</p>	<p>أسهم مشروع متخصص بشأن الملكية الفكرية وتوسيم المنتجات لتطوير الأعمال في البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً (الوثيقة CDIP/5/5) في تنفيذ التوصية 4.</p>

<u>الإجازات</u>	<u>استراتيجيات التنفيذ</u>
<p>اكتمل المشروع في أبريل 2016 وقُيِّم في مارس 2017. وقُدِّم تقرير عن تعميم أنشطة المشروع إلى الدورة الحالية للجنة (الوثيقة CDIP/20/4).</p>	<p>أطلق مشروع رائد للملكية الفكرية وإدارة التصميم من أجل تطوير الأعمال في البلدان النامية البلدان الأقل نمواً.</p>

التوصية 6: على موظفي الويبو وخبرائها الاستشاريين العاملين في مجال المساعدة التقنية الاستمرار في التزام الحياد والقابلية للمساءلة بإيلاء أهمية خاصة لمدونة أخلاق المهنة القائمة وتجنب ما قد يحدث من تضارب في المصالح. ويتعين على الويبو إعداد لائحة بالخبراء الاستشاريين لديها في مجال المساعدة التقنية والتعريف بهم لدى الدول الأعضاء.

استراتيجيات التنفيذ	الإنجازات
إدماج معايير السلوك المعمول بها في الأمم المتحدة في الخدمة المدنية الدولية في العقود المبرمة مع جميع موظفي الويبو، بمن فيهم الخبراء الاستشاريون الذين تستعين بهم الويبو.	صدرت تعميمات إدارة جديدة بشأن المنازعات والمظالم المتعلقة بمكان العمل وبشأن تطبيق تدابير تأديبية، مما أوجد إطاراً تنظيمياً لحل هذه القضايا بإنصاف وجدية وسرعة، ومن ثمّ ساهم في توفير مكان عمل محترم ومنتاغم.
إذكاء الوعي بأهمية مدونات الأخلاقيات والنزاهة وتحسين فهمها.	جرى تدريب موظفي الويبو لرفع مستوى وعيهم بقضايا الأخلاقيات. وواصل مكتب الأخلاقيات التركيز على وضع المعايير، وتعزيز الوعي بالسلوك الأخلاقي، وتقديم المشورة والتوجيه السريين إلى موظفي الويبو بشأن الحالات التي تنشأ عنها معضلات أخلاقية. مواصلة وضع المعايير لتعزيز الوعي بالسلوك الأخلاقي، ولتقديم المشورة والتوجيه السريين إلى موظفي الويبو بشأن الحالات التي تنشأ عنها معضلات أخلاقية.
تطوير قدرة الويبو على التحقيق في المخالفات التي تُرتكب داخلها.	قامت شعبة الرقابة الداخلية في الويبو بزيادة عدد المحققين الذين يعملون فيها بدوام كامل من 2 إلى 3. تحديد أفضل الممارسات في أعمال التحقيق التي تضطلع بها شعبة الرقابة الداخلية، من خلال مشاركتها في الاجتماعات السنوية التي تعقدها مجموعة ممثلي دوائر التحقيق بالأمم المتحدة (UN-RIS)، ومؤتمر المحققين الدوليين، والتقييم الخارجي لجودة وظيفة التحقيق في برنامج الأغذية العالمي. نُقح ميثاق الرقابة الداخلية في عام 2016 مع إضافة أحكام بشأن التحقيقات الداخلية. ومن ثمّ نُقحت سياسة التحقيق ودليل إجراءات التحقيق في فبراير 2017.

<u>استراتيجيات التنفيذ</u>	<u>الإنجازات</u>
إعداد قائمة بخبراء الويبو الاستشاريين في مجال المساعدة التقنية وإتاحتها.	جرى تحديث قائمة الخبراء الاستشاريين المقدمة ودمجها مع مشروع "قاعدة بيانات للمساعدة التقنية في مجال الملكية الفكرية" (المشروع DA_05_01). والقائمة متاحة في العنوان التالي: http://www.wipo.int/roc/en/ . وقدّمت إلى الدورة الحالية للجنة وثيقة تتناول ممارسات الويبو الحالية فيما يتعلق باختيار الخبراء الاستشاريين المعنيين بالمساعدة التقنية (الوثيقة CDIP/20/9).

التوصية 7: التشجيع على اتخاذ تدابير من شأنها مساعدة البلدان على التصدي للممارسات المنافية للمنافسة المشروعة من خلال مدّ البلدان النامية ولا سيما البلدان الأقل نمواً بالمساعدة التقنية بطلب منها، لتحقيق فهم أفضل لأوجه التلامس بين حقوق الملكية الفكرية وسياسات المنافسة.

استراتيجيات التنفيذ	الإنجازات
<p>توفر الويبو، عند الطلب، المساعدة والمشورة التشريعية التي تهدف إلى التصدي للممارسات المنافية للمنافسة المشروعة في مجال الملكية الفكرية أو إلى وضع حد لتلك الممارسات. ويشمل هذا الأمر مراعاة النطاق المناسب لحقوق الملكية الفكرية الحصرية، بما في ذلك الاستثناءات والتقييدات الملائمة المفروضة على هذه الحقوق، فضلاً عن اللجوء إلى الخيارات القانونية مثل التراخيص الإجبارية وغير ذلك من التدابير المسموح بها في إطار المعايير الدولية. وتقديم المشورة أيضاً عند الطلب في مسائل ذات صلة بالبنود التجارية التقييدية وغير ذلك من مضمين عقود الترخيص في مجال الملكية الفكرية التي قد يكون لها أثر سلبي على المنافسة. وإضافة إلى ذلك، وبمقتضى هذه التوصية، تم إعداد مشروع متخصص عن الملكية الفكرية وسياسة المنافسة (CDIP/4/4 Rev)، وتنفيذه.</p>	<p>المشاركة بنشاط في المنتديات الدولية (أي شبكة المنافسة الدولية) وتعزيز تبادل المعلومات فيما بين المنظمات الدولية (الأونكتاد، ومنظمة التجارة العالمية، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي) بشأن الملكية الفكرية وقضايا المنافسة، مع الإشارة بوجه خاص إلى الاقتصادات النامية والناشئة.</p> <p>تقديم المشورة إلى لجنة المنافسة في جنوب أفريقيا بشأن مسائل إنفاذ المنافسة فيما يتعلق بالأسعار الباهظة في صناعة المستحضرات الصيدلانية.</p> <p>إضافة إلى الأنشطة الواردة في قاعدة بيانات المساعدة التقنية للملكية الفكرية (IP-TAD)، ولمزيد من المعلومات حول الإنجازات التي تتصل بهذه التوصية، يُرجى الرجوع إلى تقرير أداء البرنامج لعام 2016 (الوثيقة WO/PBC/26/2)، وبخاصة البرنامج 18.</p>

التوصية 11: مساعدة الدول الأعضاء على تعزيز كفاءتها الوطنية لحماية أعمال الإبداع والابتكار والاختراع على الصعيد المحلي ودعم تطوير البنى التحتية الوطنية في مجال العلوم والتكنولوجيا كلما كان ذلك مناسباً ووفقاً لاختصاص الويبو.

الإنجازات	استراتيجيات التنفيذ
<p>إعداد برامج تكوين الكفاءات في مجال صياغة البراءات. تنظيم دورتين تدريبيتين على الصعيد الإقليمي، ودورتين تدريبيتين على الصعيد دون الإقليمي، وست دورات تدريبية وطنية في مجال صياغة البراءات في البلدان النامية.</p> <p>المشاركة والمساهمة في المناقشات في ستة مؤتمرات دولية بشأن إدارة الملكية الفكرية ونقل المعرفة في "مكاتب نقل التكنولوجيا" بالمؤسسات الأكاديمية والجامعات ومؤسسات البحث والتطوير.</p> <p>تنظيم ثنائي حلقات عمل وحلقات دراسية وطنية وإقليمية ودون إقليمية في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية وأوروبا لزيادة الوعي والسماح بتبادل الممارسات الجيدة بشأن عمليات نقل التكنولوجيا وبشأن تسويق التكنولوجيات التي تستحدثها الجامعات. ورکز أيضاً العديد من هذه الفعاليات على أهمية وضع سياسات مؤسسية للملكية الفكرية في الجامعات ومؤسسات البحث والتطوير لإدارة نقل التكنولوجيا واستخدام نظام البراءات.</p> <p>ترجمة "مجموعة أدوات الويبو بشأن الملكية الفكرية لمكاتب نقل التكنولوجيا" إلى اللغة الفيتنامية.</p>	<p>دورات تدريبية بشأن حماية الملكية الفكرية وصياغة البراءات لفائدة العلماء والباحثين والمسؤولين التقنيين والمخترعين والمحامين بغية تعزيز المعارف المتعلقة بالملكية الفكرية ونظام البراءات وتعزيز قدرة المصادر الوطنية لتوليد الملكية الفكرية والجامعات ومؤسسات البحث والتطوير على استخدام نظام البراءات عن طريق تطبيق الاستراتيجيات المختلفة للبراءات والأدوات المتاحة من أجل استغلال إبداعاتهم في التنمية المستدامة في البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً.</p> <p>استحداث أدوات تطبيقية لمساعدة الدول الأعضاء ومؤسساتها المعنية بالبحث والتطوير على إقامة وتطبيق أنظمة فعالة لنقل التكنولوجيا.</p> <p>تعزيز الانتفاع بالمعلومات الخاصة بالبراءات والنفاز إليها.</p>
<p>إطلاق برنامج مساعدة المخترعين في "الحلقة الدراسية الدولية بشأن دور الخدمات المجانية في تسير النفاذ إلى نظام البراءات" التي نظمتها الويبو في جنيف يوم 17 أكتوبر 2016. وهذه الحلقة الدراسية حضرها أكثر من 50 مشاركاً.</p> <p>تنفيذ برنامج مساعدة المخترعين في ثلاثة بلدان.</p>	<p>تنفيذ برنامج مساعدة المخترعين (IAP) لمساعدة المخترعين ذوي الموارد المحدودة في البلدان النامية على الحصول على مساعدة مهنية مجاناً فيما يتعلق بإجراءات منح البراءات لدى مكتب البراءات الوطني أو الإقليمي.</p> <p>وتقديم المساعدة مجاناً إلى الذين تنقصهم الموارد في البلدان النامية سوف يحسن</p>

استراتيجيات التنفيذ	الإنجازات
النفاز إلى نظام البراءات ويحسن الابتكار المحلي. نشر ثقافة الخدمات المجانية على نطاق واسع في مجال البراءات	اختيار ثمانية مخترعين جدد، وانضمام أربعة رعاة جدد، وتسجيل 41 وكلاء من وكلاء البراءات كمتطوعين.
إدكاء الوعي بالجوانب التطبيقية والنظرية للإدارة الجماعية لشتى فئات المصنفات المحمية بموجب حق المؤلف وفناني الأداء.	تحققت الإنجازات التالية في سياق مشروع "تعزيز وتطوير القطاع السمعي البصري في بوركينافاسو وبعض البلدان الأفريقية – المرحلة الثانية": قُدمت مساعدة تقنية للمساعدة على إصلاح منظمة الإدارة الجماعية "جمعية حقوق الاستنساخ في كينيا" (KOPIKEN)، كينيا، نيروبي، يناير-أبريل 2017. عُقدت حلقة دراسية عن مساهمة حق المؤلف في تمويل القطاع السمعي البصري في أفريقيا، بوركينافاسو، واغادوغو، 1 مارس 2017. عُقدت ندوة دولية عن حق المؤلف وتنظيم القطاع السمعي البصري في العصر الرقمي، ساحل العاج، أبيدجان، 15 و16 مايو 2017. قُدمت مساعدة من أجل تعزيز قدرات منظمة الإدارة الجماعية "المكتب السنغالي لحق المؤلف والحقوق المجاورة" (SODAV)، 28-30 يونيو 2017. وإضافة إلى الأنشطة الواردة في قاعدة بيانات المساعدة التقنية للملكية الفكرية (IP-TAD)، ولمزيد من المعلومات حول الإنجازات التي تتصل بهذه التوصية، يُرجى الرجوع إلى تقرير أداء البرنامج لعام 2016 (الوثيقة WO/PBC/26/2)، وبخاصة البرنامج 3.

التوصية 12: المضي في إدماج الاعتبارات الإنمائية في أنشطة الويبو ومناقشتها الموضوعية والتقنية، وفقاً لاختصاصها.

استراتيجيات التنفيذ	الإنجازات
<p>من أجل زيادة إدماج الاعتبارات الإنمائية في جميع مجالات عمل الويبو، لا سيما في أنشطة المساعدة الموضوعية والتقنية، حرصت الويبو في وثيقة البرنامج والميزانية على تجسيد التوصيات المعتمدة في إطار جدول أعمال الويبو بشأن التنمية على النحو السليم في كل البرامج المعنية.</p> <p>وأضيفت، بصورة خاصة، إشارات إلى توصيات بعينها من أجندة التنمية ضمن نصوص البرامج، كما أضيف جزء جديد في كل البرامج وهو "الصلة بأجندة التنمية". وقد تسنى بفضل ذلك إدماج أجندة التنمية على نحو مناسب ضمن عملية وضع برامج الويبو العادية على صعيد المنظمة ككل بما يضمن الفعالية في التنفيذ (انظر وثيقة البرنامج والميزانية للثلاثية 2014/2015 لمزيد من التفاصيل حول الطريقة التي أُدمجت بها أجندة التنمية ضمن أنشطة الويبو).</p>	<p>لا تزال توصيات أجندة التنمية تُدمج إدماجاً تاماً في عمليات التخطيط في المنظمة، على النحو المبين في وصف البرامج في وثيقة البرنامج والميزانية للثلاثية 2016/2017 واستراتيجيات التنفيذ في وثيقة البرنامج والميزانية المقترحة للثلاثية 2018/2019.</p> <p>وظهرت الصلات بين البرنامج وتوصيات أجندة التنمية بشكل أوضح في وثيقة البرنامج والميزانية المقترحة للثلاثية 2018/2019، من خلال استخدام رسم بياني.</p> <p>ويُقاس مدى دمج التنمية في أنشطة الويبو بحصة التنمية في المنظمة التي بلغت 21.1% في الثلاثية 2016/2017 استناداً إلى الميزانية بعد التحويلات حتى نهاية عام 2016. وعلى صعيد جميع الأهداف الاستراتيجية، يوجد ما مجموعه 27 نتيجة من نتائج الويبو المرتقبة البالغ عددها 39 نتيجة لها حصة إنمائية في الثلاثية 2016/2017.</p> <p>واستمر الاسترشاد بتوصيات أجندة التنمية ذات الصلة في تصميم أنشطة الويبو والتخطيط لها وتنفيذها. وقُدِّم تقرير مفصل عن تنفيذ أجندة التنمية في تقرير أداء البرنامج لعام 2016 (الوثيقة WO/PBC/26/2).</p>

التوصية 13: يتعين أن تكون المساعدة التشريعية التي تقدمها الويبو، بوجه خاص، إنمائية الاتجاه ومدفوعة بحسب الطلب، مع مراعاة الأولويات والاحتياجات الخاصة بالبلدان النامية ولا سيما البلدان الأقل نمواً وكذا مستويات التنمية المتفاوتة في الدول الأعضاء، وينبغي أن تكون الأنشطة محل جداول زمنية لاستكمالها.

التوصية 14: تضع الويبو تحت تصرف البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً مشورتها بشأن تنفيذ الحقوق والالتزامات وإعمالها، وفهم مواطن المرونة في اتفاق تريبس والانتفاع بها، وذلك في إطار الاتفاق المبرم بين الويبو ومنظمة التجارة العالمية.

التوصية 17: ينبغي أن تأخذ الويبو في الحسبان، في أنشطتها وبما فيها وضع القواعد والمعايير، جوانب المرونة في اتفاقات الملكية الفكرية الدولية ولا سيما تلك التي تهم البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً.

الإجازات	استراتيجيات التنفيذ
<p>تنظيم عدد من الحلقات الدراسية التي تناولت مواطن المرونة، مثل:</p> <p>"1" حلقة دراسية وطنية بشأن اتفاق تريبس الذي ترعاه منظمة التجارة العالمية، في سانت فنسنت وجزر غرينادين، في فبراير 2017.</p> <p>"2" حلقة دراسية وطنية بشأن قانون البراءات: الإطار القانوني المتعدد الأطراف وتنفيذه على الصعيد الوطني في أولانباتار، منغوليا، في فبراير 2017.</p> <p>"3" حلقة عمل وطنية لمنظمة التجارة العالمية بشأن الملكية الفكرية والصحة العامة، في لومي، توغو، في يوليو 2017.</p> <p>ووضعت آلية محددة لتحديث قاعدة بيانات مواطن المرونة بانتظام في العنوان التالي: http://www.wipo.int/ip-development/en/agenda/flexibilities/search.jsp لضمان حصول المستخدمين على معلومات دقيقة.</p>	<p>تركيز المساعدة التقنية التي تقدمها الويبو في مجال المرونة على المساعدة التشريعية وإذكاء الوعي وبناء القدرات. وتقديم هذه المساعدة من خلال وسائل مختلفة، من بينها:</p> <ul style="list-style-type: none">- مشاورات رفيعة المستوى،- ومناقشة مشروعات القوانين وإعدادها،- واستعراض مشروعات القوانين واللوائح وتقديم المشورة بشأنها،- وتنظيم الاجتماعات والمشاركة فيها،- وإيفاد بعثات من الخبراء الفنيين، وعمل زيارات دراسية،- وتنظيم زيارات تقنية للمسؤولين الحكوميين من العواصم،- وتدريب واضعي السياسات المحلية وبناء قدراتهم.

الإنجازات	استراتيجيات التنفيذ
<p>انتقال قاعدة البيانات إلى منصة جديدة بها وسائل بحث جديدة.</p> <p>واستجابة لطلب قدمته اللجنة في دورتها الثامنة عشرة، قُدِّم إلى الدورة الحالية للجنة تقرير عن التدابير المتخذة لنشر المعلومات الواردة في قاعدة بيانات مواطن المرونة (الوثيقة CDIP/20/5).</p> <p>وزادت المساعدة التشريعية المُقدَّمة إلى الدول الأعضاء نتيجةً لعدد من الأسباب، ألا وهي: انضمام بلدان إلى معاهدات الويبو المتعددة الأطراف أو إلى منظمة التجارة العالمية، والاهتمام بجعل القانون متوافقاً مع السياسات الوطنية والإقليمية، وإعادة النظر في قوانين البراءات لإدراج عناصر جديدة أو اتجاهات/ممارسات حديثة، والمشاركة في عمليات التكامل الاقتصادي الإقليمية، واتفاقات التجارة التفضيلية. وكانت المشورة المقدمة موجهة نحو التنمية، وقائمة على الطلب، ومتوازنة، ومحيدة، ومصممة خصيصاً لتناسب أولويات كل دولة عضو واحتياجاتها.</p> <p>وإضافة إلى الأنشطة الواردة في قاعدة بيانات المساعدة التقنية للملكية الفكرية (IP-TAD)، يوجد مزيد من المعلومات عن أنشطة الويبو المتعلقة بمواطن المرونة في المساعدة التقنية التي تقدمها الويبو، وكذا أنشطة وضع القواعد والمعايير في صفحة الويبو الإلكترونية المذكورة أعلاه الخاصة بمواطن المرونة في نظام الملكية الفكرية، وكذلك في الوثيقة CDIP/9/11، وفي تقرير أداء البرنامج لعام 2016 (الوثيقة WO/PBC/26/2)، لا سيما البرامج 1 و2 و3 و4 و8 و9 و10.</p>	<p>تقدم المساعدة التشريعية في مجال المرونة بناء على طلب من البلدان الراغبة في ذلك، ويتم توفيرها على أساس ثنائي، ويراعى فيها السرية، وتقدم بأسرع ما يمكن بالنظر إلى الموارد المتاحة. وبفضل هذه المساعدة، يتسنى لواضعي السياسات والخبراء القانونيين في البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً اتخاذ قرارات مستنيرة بشأن استخدام الخيارات القانونية وأوجه المرونة المتوفرة في إطار القانون الدولي، بما في ذلك اتفاق تريبس على مستوى التنفيذ في القوانين الوطنية.</p> <p>وفي إطار اتفاق الويبو ومنظمة التجارة العالمية، تقدم الويبو، على أساس السرية والحيادية، التعاون التقني والمشورة القانونية والتشريعية للبلدان النامية والبلدان الأقل نمواً لتنفيذ اتفاق تريبس، مع مراعاة الخيارات التشريعية المتاحة. وفي هذا السياق، نُظمت اجتماعات مشتركة ومشاورات مع منظمة التجارة العالمية لتحسين التعاون المتبادل.</p> <p>كما تُقدّم المساعدة، عند الطلب، إلى البلدان فيما يتعلق بالانضمام إلى المعاهدات الدولية والالتزام بتنفيذ شروطها، بما في ذلك الاتفاقات الإقليمية، مع الأخذ في الاعتبار الأولويات الإنمائية لتلك البلدان والأهداف التي تسعى إلى تحقيقها. ويتم إيلاء اهتمام كامل للأحكام المتعلقة بالبلدان الأقل نمواً، وكذا لاحتياجاتها الخاصة.</p> <p>تقدم المساعدة التشريعية فيما يتعلق بزيادة الوعي وتنفيذ جوانب المرونة في نظام الملكية الفكرية بناء على طلب البلدان، مع مراعاة أولويات واحتياجات كل بلد على حدة.</p> <p>وفي سياق أنشطة وضع القواعد والمعايير، أُتخذت خطوات لضمان قيام كل من اللجنة الدائمة المعنية بقانون البراءات، واللجنة الدائمة المعنية بقانون العلامات</p>

استراتيجيات التنفيذ	الإنجازات
<p>والتصاميم الصناعية والمؤشرات الجغرافية، واللجنة الدائمة المعنية بحق المؤلف والحقوق المجاورة، واللجنة الحكومية الدولية بالملكية الفكرية والموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور (لجنة المعارف) بالاهتمام على نحو مناسب بأوجه المرونة في اتفاقيات الملكية الفكرية الدولية.</p> <p>وتراعي الويبو في تقديم المشورة التشريعية القواعد التي يمكن تنفيذها بأسلوب مرن، مع مراعاة التفاوت في الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية لكل بلد.</p>	

التوصية 15: يجب أن تكون أنشطة وضع القواعد والمعايير:

(أ) شاملة وقائمة على توجيه الأعضاء،

(ب) وأن تأخذ بعين الاعتبار مختلف مستويات التنمية،

(ج) وأن تأخذ بعين الاعتبار تحقيق توازن بين التكاليف والمنافع،

(د) وأن تقوم على مشاركة جميع الأطراف، بحيث تأخذ بعين الاعتبار مصالح وأولويات كل الدول الأعضاء في الويبو وآراء أصحاب المصالح الآخرين، ومنهم المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية المعتمدة، وأن تتسق مع مبدأ الحياد الذي تلتزم به أمانة الويبو.

التوصية 21: تُجري الويبو مشاورات غير رسمية تكون مفتوحة ومتوازنة، حسب ما يكون مناسباً، قبل الشروع في أي أنشطة جديدة بشأن وضع القواعد والمعايير، باعتماد مسارات مدفوعة من الأعضاء وتشجيع مشاركة الخبراء من الدول الأعضاء ولا سيما البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً.

التوصية 44: لما كانت الويبو بطبيعتها وكالة متخصصة في منظومة الأمم المتحدة تعمل بتوجيه من الدول الأعضاء فيها، فمن المستساغ أن تعقد الاجتماعات أو المشاورات الرسمية أو غير الرسمية المتعلقة بأنشطة وضع القواعد والمعايير في الويبو والتي تنظمها الأمانة بناء على طلب الدول الأعضاء، في جنيف أساساً، وتسيير مجرياتها بانفتاح وشفافية تسمح بإشراك كافة الدول الأعضاء. وفي حال تنظيم اجتماع من ذلك القبيل خارج جنيف، وجب إخطار الدول الأعضاء بذلك عبر القنوات الرسمية وفي وقت مبكر جداً ومشاورتها بشأن مشروع جدول الأعمال والبرنامج.

الإنجازات	استراتيجيات التنفيذ
<p>خلال الدورات الثانية والعشرين والثالثة والعشرين والرابعة والعشرين للجنة الدائمة المعنية بقانون البراءات (SCP) التي عُقدت في الفترة من 27 إلى 31 يوليو 2015 ومن 30 نوفمبر إلى 4 ديسمبر 2015 ومن 27 إلى 30 يونيو 2016 على التوالي، واصلت الدول الأعضاء مناقشة جملة أمور من بينها المسائل التالية: "1" التقييدات والاستثناءات لحقوق البراءات؛ "2" وجود البراءات، بما في ذلك أنظمة الاعتراض؛ "3" البراءات والصحة؛ "4" وسريّة التواصل بين المستشارين في مجال البراءات وموكليهم؛ "5" ونقل التكنولوجيا.</p> <p>ونوقش اقتراح لمراجعة قانون الويبو النموذجي للبلدان النامية بشأن الاختراعات قدمته مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي في إطار البند "مسائل أخرى" من جدول الأعمال. وفي الدورة السادسة والعشرين، قررت اللجنة الدائمة المعنية بقانون البراءات أن تقوم الأمانة، أثناء المداولات النهائية لهذا الاقتراح، بتنظيم جلسة إعلامية خلال الدورة السابعة والعشرين للجنة الدائمة بشأن المساعدة التشريعية في مجال البراءات وتكوين الكفاءات المتصلة بها. ولمزيد من المعلومات عن عمل اللجنة الدائمة المعنية بقانون البراءات، يرجى الاطلاع على تقرير اللجنة الدائمة المقدم إلى الجمعية العامة (الوثيقة WO/GA/49/6).</p>	<p>تُقدت هذه التوصيات في سياق اللجنة الدائمة المعنية بقانون البراءات، واللجنة الدائمة المعنية بحق المؤلف والحقوق المجاورة، ولجنة المعارف، واللجنة الدائمة المعنية بقانون العلامات التجارية والتصاميم الصناعية والمؤشرات الجغرافية.</p> <p>تمول الويبو حضور المرشحين من البلدان النامية للمشاركة في أنشطة الويبو الخاصة بوضع القواعد والمعايير.</p> <p>تعد هذه الأنشطة وإجراءاتها عملية مدفوعة من الدول الأعضاء، حيث توازن بين التكاليف والمنافع وتمتاز بالشمولية والمشاركة.</p>

الإنجازات	استراتيجيات التنفيذ
<p>والحقوق المجاورة مناقشة قضيتين أخريين في إطار بند "مسائل أخرى"، ها: تحليل حق المؤلف المتعلق بالبيئة الرقمية، وحق إعادة البيع. ولمزيد من المعلومات عن عمل اللجنة الدائمة المعنية بحق المؤلف والحقوق المجاورة، يرجى الرجوع إلى تقرير اللجنة الدائمة المعنية بحق المؤلف والحقوق المجاورة المُقدَّم إلى الجمعية العامة (الوثيقة WO/GA/49/5).</p> <p>وعملًا بولايتها الجديدة وبرنامج العمل الذي وافقت عليه الجمعية العامة في عام 2015، اجتمعت لجنة المعارف أربع مرات في الفترة ما بين يونيو 2016 ويوليو 2017، وتفاوضت بشأن الصكوك القانونية الدولية المتعلقة بالمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي.</p> <p>تنظيم الحلقتين الدراسيتين التاليتين لإذكاء المعارف على الصعيدين الإقليمي والأقليمي وبلوغ توافق في الآراء بشأن القضايا المتعلقة بالملكية الفكرية والمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي، على التوالي، مع التركيز على القضايا العالقة:</p> <ul style="list-style-type: none">- حلقة دراسية بشأن الملكية الفكرية والمعارف التقليدية في 24 و25 نوفمبر 2016،- وحلقة دراسية بشأن الملكية الفكرية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي في 8 و9 يونيو 2017. <p>ولمزيد من المعلومات عن عمل لجنة المعارف، يُرجى الرجوع إلى التقرير الخاص بهذه اللجنة المُقدَّم إلى الجمعية العامة (الوثيقة WO/GA/49/11).</p> <p> واجتمعت اللجنة الدائمة المعنية بقانون العلامات التجارية والتصاميم الصناعية والمؤشرات الجغرافية مرتين، وواصلت مناقشاتها بشأن نص اقتراح أساسي لمعاهدة قانون التصاميم، بغية وضع الصيغة النهائية للنص، على النحو الذي كلفتها به الجمعية العامة لليويو. وترد معلومات أكثر</p>	

الإنجازات	استراتيجيات التنفيذ
<p>تفصيلاً في الوثيقة WO/GA/49/8، المعنونة "مسائل تتعلق بالدعوة إلى عقد مؤتمر دبلوماسي لاعتماد معاهدة بشأن قانون التصاميم".</p> <p>وتُوقشت خيارات لبرنامج عمل بشأن المؤشرات الجغرافية في الدورة السادسة والثلاثين للجنة الدائمة المعنية بقانون العلامات التجارية والتصاميم الصناعية والمؤشرات الجغرافية تماشياً مع مطالبة الجمعية العامة لهذه اللجنة بما يلي: "[...] دراسة مختلف الأنظمة الخاصة بحماية المؤشرات الجغرافية، ضمن ولايتها الحالية وبما يشمل كل الجوانب".</p> <p>الخطوات المتخذة نحو تنفيذ خدمة النفاذ الرقمي إلى وثائق الأولوية الخاصة بالتصاميم الصناعية.</p> <p>ولمزيد من المعلومات عن عمل اللجنة الدائمة المعنية بقانون العلامات التجارية والتصاميم الصناعية والمؤشرات الجغرافية، يُرجى الرجوع إلى التقرير الخاص بهذه اللجنة (الوثيقة WO/GA/49/7).</p> <p>وكانت كل أنشطة اللجنة شاملة، وتوجهها الدول الأعضاء، وقائمة على مشاورات مفتوحة ومتوازنة تشمل المجتمع المدني عموماً.</p> <p>وإضافة إلى الأنشطة الواردة في قاعدة بيانات المساعدة التقنية للملكية الفكرية (IP-TAD)، ولمزيد من المعلومات حول الإنجازات التي تتصل بهذه التوصية، يُرجى الرجوع إلى تقرير أداء البرنامج لعام 2016 (الوثيقة WO/PBC/26/2)، وبخاصة البرامج 1، و2، و3 و4.</p>	

التوصية 16: أخذ حماية الملك العام بعين الاعتبار عند وضع القواعد والمعايير في سياق عمليات الويبو المعيارية، والتعمق في تحليل الآثار والعيوب والمنافع الناتجة عن ملك عام غزير ومفتوح.

<u>الإنجازات</u>	<u>استراتيجيات التنفيذ</u>
<p>تُقد بنجاح المشروع المتعلق بالملكية الفكرية والملك العام (CDIP/4/3 Rev.). ورُفِع تقرير تقييمي لهذا المشروع إلى الدورة التاسعة للجنة (الوثيقة CDIP/9/7). وعمّم المشروع في البرامج العادية ذات الصلة.</p> <p>وأكمل المشروع المتعلق بالبراءات والملك العام، وقُدّم تقرير تقييم ذاتي (CDIP/13/7) إلى اللجنة في دورتها الثالثة عشرة. وفي إطار هذا المشروع، قُدّمت دراسة بشأن البراءات والملك العام (2) (CDIP/12/INF/2 Rev.) إلى اللجنة في دورتها الثانية عشرة.</p> <p>وتمت الموافقة على مشروع استخدام المعلومات الموجودة في الملك العام لأغراض التنمية الاقتصادية (CDIP/16/4) في أبريل 2016 في الدورة السابعة عشرة للجنة. ويحتوي المرفق الخامس لهذه الوثيقة على مزيد من المعلومات عن تنفيذ المشروع.</p> <p>وإضافة إلى الأنشطة الواردة في قاعدة بيانات المساعدة التقنية للملكية الفكرية (IP-TAD)، ولمزيد من المعلومات حول الإنجازات التي تتصل بهذه التوصية، يُرجى الرجوع إلى تقرير أداء البرنامج لعام 2016 (الوثيقة WO/PBC/26/2)، وبخاصة البرامج 1، و2، و3 و4.</p>	<p>كانت هذه التوصية جزءاً من المشروع المتخصص المتعلق بالملكية الفكرية والملك العام (CDIP/4/3)، ومن مشروع البراءات والملك العام (CDIP/7/5/Rev).</p> <p>وإضافة إلى ذلك، تُقدت أيضاً هذه التوصية في مجال المعارف التقليدية حيث دُمجت التدابير التطبيقية والقانونية لضمان عدم تعرض المعارف التقليدية التي تدخل بوضوح في الملك العام للحماية عن طريق براءات تم إصدارها بطريق الخطأ.</p>

التوصية 18: حث لجنة المعارف على الإسراع في مسارها بشأن حماية الموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور، من غير إخلال بأي نتائج بما فيها إمكانية وضع صك دولي واحد أو أكثر.

استراتيجيات التنفيذ	الإنجازات
<p>تركيز عمل لجنة المعارف على مناقشات الدول الأعضاء، في حدود الولاية وبرنامج العمل اللذين خولتهما لها الجمعية العامة. وتعمل الأمانة على إتاحة مواد كثيرة، وخبراء، بناء على طلب الدول الأعضاء لتهيئة بيئة مواتية لمفاوضات لجنة المعارف وتيسير هذه المفاوضات.</p>	<p>جدّدت الجمعية العامة للويبو في عام 2015 ولاية لجنة المعارف للثنائية 2017/2016، ووافقت على برنامج عمل.</p> <p> واجتمعت لجنة المعارف، وفقاً لولايتها وبرنامج عملها، أربع مرات في الفترة ما بين يونيو 2016 ويوليو 2017، وتفاوضت بشأن الصكوك القانونية الدولية المتعلقة بالمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي، وقيمت التقدم المحرز، وقدمت توصية إلى الجمعية العامة لعام 2017.</p> <p>وقدّم إلى الجمعية العامة للويبو في أكتوبر 2017 تقرير (بعنوان "تقرير عن اللجنة الحكومية الدولية المعنية بالملكية الفكرية والموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور"، الوارد في الوثيقة WO/GA/49/11).</p> <p>وطبقاً لولاية لجنة المعارف، نُظمت حلقتان دراسيتان لإذكاء المعارف على الصعيدين الإقليمي والأقاليمي وبلوغ توافق في الآراء بشأن القضايا المتعلقة بالملكية الفكرية والمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي، مع التركيز على القضايا العالقة.</p> <p>وإضافة إلى الأنشطة الواردة في قاعدة بيانات المساعدة التقنية للملكية الفكرية (IP-TAD)، ولمزيد من المعلومات حول الإنجازات التي تتصل بهذه التوصية، يُرجى الرجوع إلى تقرير أداء البرنامج لعام 2016 (الوثيقة WO/PBC/26/2)، وبخاصة البرنامج 4.</p>

التوصية 19: الشروع في مناقشات حول كيفية العمل، ضمن اختصاص الويبو، على المضي في تسهيل نفاذ البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً إلى المعرفة والتكنولوجيا للنهوض بالنشاط الإبداعي والابتكاري وتعزيز تلك الأنشطة المنجزة في إطار الويبو.

استراتيجيات التنفيذ	الإنجازات
<p>"1" مشروع بشأن الملكية الفكرية، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والهوية الرقمية، والنفاذ إلى المعرفة (CDIP/4/5 Rev.)،</p> <p>"2" مشروع بشأن استحداث أدوات للنفاذ إلى المعلومات المتعلقة بالبراءات، المرحلتان الأولى (CDIP/4/6) والثانية (CDIP/10/13)،</p> <p>"3" اكتمال مشروع معني بتكوين الكفاءات في استخدام المعلومات التقنية والعلمية الملائمة لمجالات تكنولوجية معينة كحل لتحديات إنمائية محددة، لا تزال المرحلتان الأولى (CDIP/5/6 Rev.) والثانية (CDIP/13/9) من المشروع نفسه قيد التنفيذ منذ يونيو 2014.</p> <p>"4" تعزيز التعاون بشأن الملكية الفكرية والتنمية فيما بين بلدان الجنوب من بلدان نامية وبلدان أقل نمواً (CDIP/7/6).</p> <p>"5" مشروع معني بالملكية الفكرية ونقل التكنولوجيا: التحديات المشتركة – إيجاد الحلول (CDIP/6/4 Rev.).</p>	<p>وإضافة إلى الأنشطة الواردة في قاعدة بيانات المساعدة التقنية للملكية الفكرية (IP-TAD)، ولمزيد من المعلومات حول الإنجازات التي تتصل بهذه التوصية، يُرجى الرجوع إلى تقرير أداء البرنامج لعام 2016 (الوثيقة WO/PBC/26/2)، وبخاصة البرامج 1 و3 و9 و14 و15. ولمزيد من المعلومات، يُرجى الرجوع إلى تقارير تقييم المشروعات المتعلقة بما يلي:</p> <p>"1" الملكية الفكرية، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والهوية الرقمية، والنفاذ إلى المعرفة (CDIP/10/5)،</p> <p>"2" واستحداث أدوات للنفاذ إلى المعلومات المتعلقة بالبراءات، المرحلتان الأولى والثانية (CDIP/10/6 و CDIP/14/6)،</p> <p>"3" وتكوين الكفاءات في استخدام المعلومات التقنية والعلمية الملائمة لمجالات تكنولوجية معينة كحل لتحديات إنمائية محددة – المرحلة الأولى (CDIP/12/3)،</p> <p>"4" وتعزيز التعاون بشأن الملكية الفكرية والتنمية فيما بين بلدان الجنوب من بلدان نامية وبلدان أقل نمواً (CDIP/13/4)،</p> <p>"5" الملكية الفكرية ونقل التكنولوجيا: التحديات المشتركة – إيجاد الحلول (CDIP/16/3).</p> <p>فضلا عن ذلك، يُرجى الرجوع إلى التقرير المرحلي عن مشروع تكوين الكفاءات في استخدام المعلومات التقنية والعلمية الملائمة لمجالات تكنولوجية معينة كحل لتحديات إنمائية محددة – المرحلة الثانية الواردة في المرفق الثالث لهذه الوثيقة.</p>

التوصية 35: مطالبة الويبو بإجراء دراسات جديدة، بطلب من الدول الأعضاء، لتقييم الأثر الاقتصادي والاجتماعي والثقافي لانتفاع تلك الدول بنظم الملكية الفكرية.

التوصية 37: يجوز للويبو إجراء دراسات بشأن حماية الملكية الفكرية، بطلب وتوجيه من الدول الأعضاء، لتحديد أوجه الصلة والتأثير بين الملكية الفكرية والتنمية.

استراتيجيات التنفيذ	الإنجازات
تعزيز قدرات الخبراء الاقتصاديين، لا سيما في البلدان النامية والبلدان المنتقلة إلى نظام الاقتصاد الحر، من أجل الشروع في أبحاث اقتصادية تجريبية بشأن الملكية الفكرية.	أحرز تقدم كبير في تنفيذ مشروع الملكية الفكرية والتنمية الاجتماعية الاقتصادية – المرحلة الثانية (CDIP/18/2)، على النحو المبين بالتفصيل في المرفق الثاني لهذه الوثيقة. ونُفذت معظم دراسات هذا المشروع بالتعاون مع خبراء اقتصاديين من بلدان نامية وبلدان تمر بمرحلة انتقالية، وتقتضي هذه الدراسات إنشاء قواعد بيانات تجريبية تعزز القدرة البحثية على نحو دائم.
إعداد وثائق مرجعية تقدم نظرة عامة على البحوث الاقتصادية التجريبية الحالية بشأن حقوق الملكية الفكرية، وتحديد الثغرات البحثية، واقتراح مجالات بحث ممكنة للمستقبل.	ونُشرت ورقات عمل جديدة على موقع الويبو الإلكتروني، لا سيما بشأن تحديد نوع الجنس في طلبات البراءات وقياس تجمعات الابتكار – تقديم توجيهات منهجية للباحثين الاقتصاديين من جميع أنحاء العالم.
جرى التعامل مباشرة مع هذه التوصيات من خلال مشروع بعنوان "المشروع المعني بالملكية الفكرية والتنمية الاجتماعية والاقتصادية" (المشروع DA_35_37_01 الوارد في الوثيقة CDIP/5/7 Rev. والمشروع المعني بالملكية الفكرية والتنمية الاجتماعية والاقتصادية – المرحلة الثانية (المشروع DA_35_37_02)).	وإضافة إلى الأنشطة الواردة في قاعدة بيانات المساعدة التقنية للملكية الفكرية (IP-TAD)، ولمزيد من المعلومات حول الإنجازات التي تتصل بهذه التوصية، يُرجى الرجوع إلى تقرير أداء البرنامج لعام 2016 (الوثيقة WO/PBC/26/2)، وبخاصة البرنامج 16.

التوصية 42: تعزيز التدابير التي تضمن المشاركة الواسعة للمجتمع المدني بكل فئاته في أنشطة الويبو، وفقاً للمعايير التي تتعلق بقبول المنظمات غير الحكومية واعتمادها بما يجعل هذه القضية قيد الدرس باستمرار.

استراتيجيات التنفيذ	الإنجازات
<p>لا تزال الإجراءات والشروط الحالية بشأن منح صفة مراقب في الويبو لكل من أصحاب المصلحة المعنيين من المنظمات غير الحكومية والمنظمات الحكومية الدولية متوافقة مع هذه التوصية. وتهدف عملية المراجعة المتعلقة بمنح صفة مراقب لمنظمة ما إلى ضمان جديتها ومصداقيتها، وعلاقة أنشطتها بمجال الملكية الفكرية، وينبغي أن يستمر ذلك. علاوة على أنه من المتعارف عليه، في حالة الطلبات المقدمة من المنظمات غير الحكومية الوطنية، إجراء مشاورات مع الدولة المعنية، وقد تبين أيضاً أن ذلك الإجراء مهم ومفيد لضمان مشاركة المنظمات التي لها علاقة بعمل الويبو وبتوصيات أجندة التنمية أيضاً. وبجانب إجراءات الاعتماد هذه، تستمر الويبو في تحديد وتنفيذ المبادرات التي تيسر المشاركة الفعالة للمراقبين والمجتمع المدني ككل في أنشطتها.</p>	<p>عُقدت مشاورات عديدة مع منظمات غير حكومية / مراقبين من المجتمع المدني، سواء في جنيف أو في الميدان، لإبقاء أصحاب المصلحة المعنيين على علم بعمل الويبو، وللسماح لهم بإبلاغنا بأولويات سياسة الملكية الفكرية الموضوعية.</p> <p>وتشمل المجموعات التي أُجريت معها مشاورات في الإطار الزمني 2017/2016 ما يلي:</p> <ul style="list-style-type: none">• الجمعية الدولية لحماية الملكية الفكرية (AIPPI)• الاتحاد الدولي لوكلاء الملكية الصناعية (FICPI)• الجمعية الأمريكية لقانون الملكية الفكرية (AIPLA)• جمعية مالكي حقوق الملكية الفكرية (IPO)• المعهد الدولي لإدارة الملكية الفكرية (I3PM)• مركز الملكية الفكرية العالمي / الغرفة التجارية• قطاع حق المؤلف (جمعية منظمات فناني الأداء الأوروبيين (AEPO-ARTIS)، المنظمة الإقليمية الأفريقية للملكية الفكرية (ARIPO)، الاتحاد الدولي لجمعيات المؤلفين والملحنين (CISAC)، الاتحاد الأوروبي للإذاعة (EBU)، مجلس الناشرين الأوروبيين (EPC)، رابطة الفنانين الأوروبيين للفنون المرئية (EVA)، الاتحاد الدولي للموسيقيين (FIM)، الاتحاد الدولي لناشري الموسيقى (ICMP)، الجمعية الدولية للناشرين (IPA)، الاتحاد الدولي لصناعة الفونوغرامات (IFPI)، الاتحاد الدولي للمنظمات المعنية بحقوق النسخ

<p>(IFRRO)، اتحاد فناني الأداء من أمريكا اللاتينية (Latín Artis)، الرابطة الترويجية لتطوير حق المؤلف (NORCODE)، جمعية أمناء المحفوظات الأمريكية (SAA)، المجموعة الدولية للناشرين في مجال العلوم والتكنولوجيا والطب ((STM)</p> <ul style="list-style-type: none">• الاتحاد الدولي لرابطات صانعي المستحضرات الصيدلانية (IFPMA)• كلية الإدارة بجامعة ميلان بوكوني• الجمعية الألمانية لوكلاء البراءات (GRUR) <p>وإضافة إلى الأنشطة الواردة في قاعدة بيانات المساعدة التقنية للملكية الفكرية (IP-TAD)، ولمزيد من المعلومات حول الإنجازات التي تتصل بهذه التوصية، يُرجى الرجوع إلى تقرير أداء البرنامج لعام 2016 (الوثيقة WO/PBC/26/2)، وبخاصة البرنامج 20.</p>	
---	--

[نهاية المرفق السابع والوثيقة]